



المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩

التقرير

الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية

١- عقدت الدورة الرابعة عشر للجنة البرنامج والميزانية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بمقر المنظمة في الفترة من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩.

٢- تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالي أسمائها: الجزائر، الأرجنتين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، كرواتيا، كوبا، جمهورية التشيك، مصر، استونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، الهند، إيران (الجمهورية الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، المكسيك، المغرب، هولندا، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الإتحاد الروسي، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سويسرا (بحكم منصبه)، تايلند، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، زامبيا (٥٣). تم تمثيل الدول الأعضاء التالي أسمائهم في الدورة: الجزائر، الأرجنتين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية التشيك، مصر، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، الهند، إيران (الجمهورية الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، المكسيك، المغرب، هولندا، باكستان، جمهورية كوريا، الإتحاد الروسي، السنغال سنغافورة، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سويسرا (بحكم منصبه)، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، زامبيا (٣٩). بالإضافة إلى الدول التالية والتي مثلت الدول الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة بصفة مراقب : ألبانيا، أنغولا، أستراليا، الكاميرون، كوستاريكا، كوت ديفوار، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، إكوادور، غينيا، هايتي، إندونيسيا، إسرائيل، الأردن، لاتفيا، ليتوانيا، ماليزيا، موناكو، النيجر، عمان، بيرو، البرتغال، رواندا،

صربيا، سريلانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، اليمن (٢٩). قائمة المشاركين مرفقة بهذه الوثيقة (المرفق الأول).

البند ١ من جدول الأعمال

افتتاح الدورة

٣- أشار رئيس اللجنة إلى أن اللجنة قد قامت بنقاش هائل فيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١ خلال دورة غير رسمية عقدت لهذا الغرض في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ يوليو/تموز ٢٠٠٩. كما أشار كذلك إلى أن الدورة شهدت تبادل مكثف للآراء والمعلومات وأن استنتاجات الاجتماع قد انعكست في ملخص الرئيس. وقد تم توزيع الملخص في بداية أغسطس/ آب ولم ترد حتى الآن أي تعليقات أو ردود فعل من أي وفد. وعبر الرئيس عن رغبته في تذكير الوفود بأن لجنة البرنامج والميزانية تجتمع الآن لمدة ثلاثة أيام لإجراء مزيد من المناقشات بغرض اعتماد مختلف الوثائق المقدمة إليها. وقال الرئيس أنه سيعطي الكلمة أولاً للمدير العام، وبعد ذلك تنتقل اللجنة إلى إقرار جدول الأعمال. بعد إقرار جدول الأعمال، يُفتح المجال لمشاركة الوفود والمجموعات الإقليمية، وبعد ذلك يستكمل الاجتماع النظر في مختلف بنود جدول الأعمال.

٤- كلمة المدير العام: "السيدات والسادة، صباح الخير، وأشكركم على إتاحة هذه الفرصة لأقول بضع كلمات فقط في مستهل هذا الاجتماع الرسمي للجنة البرنامج والميزانية. كما تعلمون جميعاً، لقد سبق هذا الاجتماع دورة غير رسمية للجنة البرنامج والميزانية في يوليو/ تموز، وقد عمل زملائي بشكل مكثف طوال أشهر الصيف لإعداد المسودة المعدلة لاقتراح البرنامج والميزانية التي هي بين أيديكم. وأود أن أعرب عن شكري لهم على كل العمل الشاق الذي بذلوه من أجل إعداد هذه الوثيقة.

"إن أول صفحتين من وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية المعدلة تلخص كافة التغييرات التي تم إدخالها. وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط. بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أبدأ بالخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل (MTSP)، وهي ليست أمامكم الآن. أنا أتحمّل مسؤولية هذا بنفسني. تذكروا أن عمليتنا المخططة ترى أن الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل ينبغي أن تكون موضوعاً لعملية تفاعلية من التشاور طوال الأشهر الإثني عشر المؤدية إلى جمعيات ٢٠١٠. كنا نأمل في إخراج تلك الخطة قبل هذا الاجتماع، ولكنني أخشى ألا تكون جاهزة للإصدار في تلك المرحلة بالرغم من أننا وصلنا بها إلى مرحلة متقدمة حالياً. ما سيتم إصداره، والذي يجب أن يكون بعد انعقاد الجمعيات مباشرة هذا العام، هو مسودة تكون موضوعاً لعملية تفاعلية من المناقشات على مدى فترة إثني عشر شهراً، والتي أعتقد أنها تماثل العمليات التي تطلع بها منظمات أخرى.

"اسمحوا لي أن أنتقل إلى مسودة اقتراح البرنامج والميزانية وأقول أنه، في النسخة المعدلة التي أمامكم، لا يزال الغلاف العالمي هو نفسه وهو الانخفاض المتوقع في العائدات بنسبة ١,٦٪.

هذه هي النسبة التي قدرناها في وقت سابق هذا العام ونحن لا نرى سببا لتغييرها بناء على تقييمنا الحالي لأثر الأزمة المالية. الآن اسمحو لي أن أتناول أثر الأزمة المالية للحظة واحدة لأن هذا من شأنه أن يسهم بشأن كبير في تكوين الغلاف الميزاني لفترة السنتين القادمتين.

"إنه من المؤسف أن يكون تقدير عائداتنا مبني على عملية غير علمية. فلا يمكننا ببساطة تقدير العائد على أساس النهج الوطني لتسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية، إن معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد هما مصادرا الرئيسية للإيرادات. لا يمكننا الاعتماد ببساطة على النهج الوطني لأن ما لاحظناه خلال هذا العام هو أن الاتجاهات الدولية لتسجيل براءات الاختراع (و تمثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ٧٥٪ من العائدات) تختلف عن اتجاهات التسجيل الوطنية. اسمحو لي أن أقدم لكم مثالين ، إذا لم يكن لدى اليابان والمملكة المتحدة مانع أن أذكر أن كلا من هذين البلدين قد شهدا انخفاضا في الطلبات المحلية لأكثر من ١٠٪. في الوقت نفسه، شهدت كلتا الدولتين زيادة في طلبات البراءات الدولية في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات. فبالنسبة للمملكة المتحدة، كانت الزيادة ما يقرب من ٦٪، أما في حالة اليابان كانت حوالي ١١٪. ما نحن بصدده هو اختلاف أنماط النهج الدولي والوطني، الأمر الذي يجعل من عملية التوقع والتقدير أكثر صعوبة، أو على الأقل تكون عملية غير علمية. أما الأمر الثاني الذي أود أن أقوله هو أننا لاحظنا أن تأثير الأزمة المالية على نهج تسجيل براءات الاختراع يختلف باختلاف المناطق. فقد لاحظنا مرة أخرى، في حالة معاهدة التعاون بشأن البراءات، أن الطلبات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بناء على المعاهدة قد تراجعت إلى الآن هذا العام بنسبة ١٤٪. ومع ذلك، فإن الطلبات المقدمة من الصين قد ارتفعت هذا العام وحتى الآن بنسبة ١٩٪.

"ومع ذلك، ورغم هذا الغموض، الذي نعتقد أنه لا مفر منه، فنحن واثقون من قدرتنا على معالجة الآثار المالية للأزمة خلال فترة السنتين الحالتين والسنتين المقبلتين. نحن واثقون من أننا سوف نهي السنتين الحاليين على نحو إيجابي. يرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنه، على الرغم من حقيقة أننا نتوقع انخفاضا في عدد الطلبات في معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ، والذي قد يكون في حدود ٥٪ أو أقل من ذلك قليلا بالنسبة للمعاهدة و ١٠٪ أو أقل من ذلك قليلا بالنسبة للنظام، وبسبب النتائج الإيجابية التي تحققت في العام الماضي والتدابير التي اتخذناها، فإننا واثقون من أننا سوف نهي فترة السنتين على نحو إيجابي ونحن لا نرى سببا لتعديل توقعاتنا لفترة السنتين القادمتين في هذه المرحلة.

"سوف أنقل الآن إلى بعض التغييرات التي تم إدخالها على وثيقة الميزانية بعد مدخلاتكم وتعليقاتكم القيمة للغاية، ولا سيما تلك التي أضفتموها في الدورات غير الرسمية. أولاً فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، حيث أن لدينا الآن برنامج منفصل لتلك الشركات. نحن ندرك أهمية أن عددا من الوفود قد شاركوا في هذا البرنامج الخاص خلال الجلسات غير الرسمية وقد سعينا للرد على ذلك. وأود أن أقول شيئين بالنسبة لبرنامج الشركات الجديد. الأول هو أنه، بطبيعة الحال، مثل التنمية، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للمنظمة. لدينا الآن برنامج منفصل، وهو للتعامل مع الخصوصيات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من الملكية الفكرية، لا سيما على الصعيد الدولي. سوف تسهم أيضا أقسام أخرى من المنظمة، بالتعاون مع قسم الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى برنامج الشركات. فعلى سبيل المثال، هناك برامج تدريبية متخصصة تتعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات،

كما يتعاون أيضا كل من مكاتبنا الإقليمية مع قسم الشركات. فيما يتعلق بالموارد المالية لقسم الشركات الصغيرة والمتوسطة، أود أن أشير إلى أننا نقترح ١٠٪ زيادة على الموارد المالية المتاحة لقسم الشركات الصغيرة والمتوسطة في فترة السنتين الحالية. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى أن هناك مبلغ ٧٣٥،٠٠٠ فرنكا سويسرياً متاح لبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة ويُستخدم من قبل البرنامج في إطار ترتيبات الصناديق الاستئمانية، وبخاصة من حكومات كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى توصيات جدول أعمال التنمية تتعلق على وجه التحديد بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وهناك مبلغ ٦٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري متوفر لتنفيذ هذا المشروع.

فيما يتعلق بمكاتبنا الإقليمية، فقد حاولنا الاستجابة لطلباتكم بشأن زيادة التفريق والتحديد للمناطق المختلفة في برنامج ٩ وسوف نتطرق إلى تلك النقطة في العرض التقديمي لبرنامج ٩. أما بالنسبة إلى جدول أعمال التنمية، فهذه هي أول فترة سنتين كاملة نشهد فيها تعميم جدول أعمال التنمية والجهد الذي بذلناه لضمان تعميم جدول أعمال التنمية، فضلا عن المشاريع المحددة لجدول الأعمال التي تم اعتمادها. اسمحوا لي أن أشير إلى أن جميع التوصيات قد تم تمويلها بالكامل وأن أي مبالغ لم يتم إنفاقها في فترة السنتين الحالية فيما يتعلق بالطرائق المعتمدة لتنفيذ التوصيات سوف يتم تخصيصها للفترة القادمة.

"نقل التكنولوجيا والابتكار: لقد طلبتم نقل هذا البند من برنامج ١ المتعلق ببراءات الاختراع إلى برنامج ١٨ المتعلق بالقضايا العالمية وقد تم بالفعل هذا التعديل. إنه برنامج قديم من ناحية، وجديد من ناحية أخرى. وهو برنامج نود حقا أن نعطيه قدرا كبيرا من التركيز ونحن نعتقد أن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به هنا في كلا من الابتكار ونقل التكنولوجيا. اسمحوا لي أن أذكر أنه سوف يتم قريبا تعيين مدير جديد لقسم التحديات العالمية. إن عملية الاختيار قيد التنفيذ والمجلس المعني بذلك منعقد حاليا؛ ولكني لم أسمع منهم بعد أي توصية أو توصيات بهذا الشأن.

"الأكاديمية: لقد تم إتاحة موارد إضافية للأكاديمية الأمر الذي أدى إلى تضائل الموارد في برنامج ٦ المتعلق بأنظمة مدريد، ولاهاي ولشبونة. وقد وفرنا لكم أيضا هيكل تنظيمي للمنظمة بدءاً من ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ عندما تولي فريق الإدارة العليا الجديد منصبه. بالإضافة إلى ذلك، بالطبع، قد بذلنا جهداً لتلبية طلباتكم فيما يتعلق بالسرد في إطار وثيقة البرنامج والميزانية حيث كان ذلك موضوع الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورات غير الرسمية.

"إن هناك عددا من البنود الجديدة المدرجة على جدول الأعمال هذه المرة ولم يتم مناقشتها في المشاورات غير الرسمية التي عقدت في يوليو / تموز وسأكتفي بأن أذكرها سريعا إذا جاز لي. ويتعلق البند الأول وهام للغاية باختيار مدققين خارجيين جدد. وقد أحرزنا تقدماً في التخطيط لهذه العملية. سوف يتولى المدقق الخارجي مهامه في يناير عام ٢٠١٢، أي بعد فترة السنتين المقبلة، ولكننا سعينا إلى تركيز الاهتمام على تلك العملية الاختيارية الهامة التي سوف تبدأ في الفترة الحالية. دعوني أؤكد على اعتقادي أن تلك العملية هي إلى حد كبير عملية تقنية. ومن الواضح، أنها مسؤولية الدول الأعضاء.

"وهناك بند آخر سوف يتم مناقشته في جدول الأعمال وهو تكوين لجنة التدقيق. وقد أدار الرئيس مشاورات في هذا الشأن وهي مسألة ليس لنا، كأمانة، تقديم أي تعليقات خاصة بها أو السعي إلى التأثير بأي شكل من الأشكال لأن لجنة التدقيق هي هيئة الأمانة. إنني أناشدكم الآن

إلى سرعة التوصل إلى قرار في هذا الصدد، لأننا بالفعل متأخرين لمدة سنة في هذا الشأن. إن الوصول لقرار ليس بالضرورة سهلاً، ولكن هناك أفضل الممارسات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى نطاق أوسع، وأمل أن نتمكن، في هذا الاجتماع، من الوصول إلى قرار أو توصية بشأن تشكيل لجنة التدقيق. فيما يخص لجنة التدقيق هذه، اسمحو لي أن أذكر مسألة بنية الرقابة في هذه المنظمة. كما تعلمون، فإننا من الناحية النظرية لدينا التصور لبنية الرقابة مكونة من مدقق داخلي ومدققين خارجيين ولجنة التدقيق. ولقد حرصت أنا وكافة تلك العناصر من بنية المراقبة على ضمان العمل الجيد تلك البنية ليس فقط على الورق ولكن أيضاً على أرض الواقع. ولهذا الغرض، فقد اجتمعت منذ أسبوع مع رئيس لجنة التدقيق، السيد زيفينبيرجن وهو حاضر معنا اليوم، ومع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي وذلك لمناقشة طريقة عمل بنية الرقابة في الواقع العملي وكيف يمكن أن تعمل على نحو أفضل. هذه العملية سوف تكون مستمرة من الآن فصاعداً، وأنا أمل، أن تؤدي تلك المناقشات إلى بعض النتائج التي يمكن أن نشاركها مع الدول الأعضاء في العام المقبل."

"وهناك بند جديد على جدول الأعمال وهو تقرير مرحلي عن تنفيذ برامج المعلوماتية ضماناً للامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتقرير مرحلي عن المشروع الأمني. ولقد اقترحنا بعض التعديلات على النظام المالي ولائحته. إن مسألة وضع استخدام الاحتياطات يعد أيضاً بنداً للمناقشة. وأخيراً، هناك بند اقترح بناء قاعة مؤتمرات جديدة للمنظمة، وكان هذا الاقتراح بالفعل موضع عرضاً في جلسة للأسئلة والأجوبة من قبل المهندس المعماري وقد عقدت منذ أسبوع وسوف يتم توزيع هذا الاقتراح على حضراتكم في هذا الاجتماع وقبل اجتماع الجمعيات. شكراً جزيلاً سيدي الرئيس."

البند ٢ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال

٥- تم اعتماد مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة WO/PBC/14/1Prov (انظر المرفق الثاني). وقد أعطى الرئيس الكلمة للوفود الراغبة في الإدلاء بتعليقات.

٦- وأشار الرئيس إلى البند ٨ من جدول الأعمال فيما يخص تكوين لجنة التدقيق وقد ذكر الوفود بأنه يجب أن يتم اتخاذ قرار في هذه المسألة خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية، ولذا اقترح أن تعقد مشاورات مع منسقي المجموعات للوقوف على آراء الوفود بشأن هذا البند.

٧- هنا وفد اليمن (نيابة عن المجموعة الآسيوية) الرئيس والأمانة لإعداد وثائق الاجتماع في الوقت المحدد، وقد أبدى قناعته بأن عمل لجنة البرنامج والميزانية، تحت إشراف الرئيس، سوف يتمخض عنه توافق الآراء. وقد أعربت المجموعة عن شكرها للرئيس والأمانة لعقد مشاورات غير رسمية قبل هذا الاجتماع وأشارت إلى أن هذه المشاورات قد أعطت الفرصة لكل المجموعات والدول الأعضاء لإبداء شواغلهم بشأن اقتراح البرنامج والميزانية. ورحبت المجموعة الآسيوية باقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١، مشيرة مع ذلك، إلى أن الشواغل التي أثارها بعض الدول الآسيوية فيما يتعلق بالمبلغ المخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تنعكس بشكل كامل

في الوثيقة المعدلة. رغبت المجموعة الآسيوية في أن تعرب عن استحسانها عمل لجنة الويبو للتدقيق، مشيرة إلى ازدياد أعمالها مؤخرا بإسنادها مهام إضافية. ولذلك طالبت المجموعة الأمانة بتزويد اللجنة بما يكفي من الدعم فيما يخص طاقم السكرتارية مضيئة أنها لا ترى مبررا لتغيير تكوين اللجنة. وقد قال الوفد أن المجموعة الآسيوية تفضل التركيز على عمل اللجنة نفسها بدلا من التركيز على تكوينها.

٨- قال وفد ألمانيا (نيابة عن المجموعة ب) أنه يود أن يتطرق إلى بعض النقاط التي أثارها وفد اليمن. وقد هنا المدير العام والأمانة على الشفافية وشمولية الموضوع التي اتسمت بها طريقة إعداد اقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١. وقد اتسمت وثيقة الميزانية، التي قد طلب من لجنة البرنامج والميزانية الموافقة عليها، بالجودة وقدرة الاستجابة العالية. وقال الوفد أن اقتراح الميزانية لا يستجيب فقط بشكل ملائم لمجمل البيئة الاقتصادية العالمية التي تعمل بها الويبو، ولكن قد أخذت النسخة المعدلة أيضا في الاعتبار مختلف احتياجات وطلبات الدول الأعضاء التي طرحت خلال عملية الصياغة الأولية في وقت سابق من هذا العام وخلال دورة لجنة البرنامج والميزانية غير الرسمية التي عقدت في يوليو/ تموز. وقد أعدت الأمانة ميزانية متوازنة مبنية على تقدير حكيم لوضع عائدات الويبو لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١. واختارت الأمانة، من ضمن السيناريوهات المختلفة المتاحة، سيناريو مبدئي متوقعة انخفاض متواضع نسبيا وهو ١,٦ ٪ في إيرادات الويبو. إن انخفاضاً مماثلاً في مجمل غلاف الميزانية لفترة السنتين القادمتين كان هو النتيجة المنطقية لهذا القرار. وأعرب الوفد عن تأييد المجموعة ب للنهج الذي اتبعته الأمانة مؤكداً على اعتباره الميزانية المتوازنة هي طريقة سديدة ومستدامة لإدارة المنظمة. وقد رحبت المجموعة ب أيضا بأخذ الأمانة في اعتبارها مختلف الطلبات المقدمة من العديد من الدول الأعضاء بشأن توضيح أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر والتي قد تم تناولها أيضا في المسودة المعدلة لاقتراح لجنة البرنامج والميزانية. وافقت المجموعة ب جميع الوفود الأخرى التي رأت أنه يجب أن يتم تمويل نشاط البرنامج العادي للويبو من الميزانية العادية وليس من الاحتياطات. وأضافت أن استخدام الاحتياطات لتمويل مثل هذه الأنشطة المتكررة لن يكون استخدام مستدام من حيث العافية المالية للمنظمة على الأجل الطويل. وقد رأت المجموعة أن يكون استخدام الاحتياطات مقصور على الضرورات المالية الاستثنائية وطويلة الأجل للمنظمة، مثل تحديث معدات تكنولوجيا المعلومات. واستطرد الوفد قائلاً أن المجموعة ب كانت دائما داعمة لهيكل التدقيق الفعال للمنظمة. لذلك فقد أيدت بقوة وجهات النظر التي أعربت عنها مجموعات إقليمية أخرى وهي أن لجنة التدقيق ينبغي أن تواصل عملها. وكانت المجموعة واثقة من الوصول إلى حل بشأن تشكيل لجنة التدقيق ومن الوصول إلى اتفاق بشأن شروط مراجعة هذه اللجنة في المستقبل. وقد أيدت المجموعة ب بقوة الجهود التي تبذلها الأمانة لمواصلة اتباع النهج الميزاني المتسم بالحكمة والشفافية والكفاءة. وقالت إن مثل هذا النهج يعد هام ليس فقط للدول الأعضاء، ولكن أيضا للمستخدمين، وذلك لزيادة ثقتهم في المنظمة. وأعربت المجموعة ب عن استعدادها المستمر للمشاركة بشكل بناء في مناقشات لجنة البرنامج والميزانية، وتطلعت إلى إجراء مناقشات مثمرة في الأيام الثلاثة المقبلة.

٩- قدم وفد السنغال (نيابة عن المجموعة الأفريقية) شكره للأمانة على وثائق العمل، مشيراً إلى تأخير ترجمة اقتراح البرنامج والميزانية المعدل لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١. رحبت المجموعة الأفريقية بالتزام المدير العام المتواصل بالبعد التنموي وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المندمجة مع إطار إدارة الويبو القائمة على النتائج. وشدد الوفد على أنه يجب أن يتم تمويل تنفيذ جدول أعمال التنمية من الميزانية العادية للمنظمة. أشارت المجموعة الأفريقية إلى أنه يجب تركيز اهتمام تقرير أداء البرنامج ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على جدول أعمال التنمية، حيث أنه في سياق نهج الإدارة القائم على النتائج، كان لتحديد خطوط الأساس أهمية كبيرة في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

وقد أشارت أيضا إلى أنه يجب أن يتم بذل جهود مستمرة لضمان أن مؤشرات الأداء تعكس التغييرات والأهداف التي تم تحقيقها بدلا من احتوائها على وصفا للأنشطة نفسها. وذكرت المجموعة أنه في الجلسة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية التي عقدت في يوليو/ تموز، أطلع رؤساء الأقسام والبرامج الوفود المشاركة على مختلف البرامج والميزانيات التي تم اقتراحها. وقد أتاح الحوار التفاعلي الذي جرى في ذلك الوقت الفرصة لمراجعة اقتراح وثيقة الميزانية التي تعكس وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود. إنه يعتقد أن هذا النهج ينبغي أن يتم تفعيله واستخدامه، بوصفه ممارسة جيدة، من أجل زيادة الشفافية وبناء جو من الثقة بين الأمانة والدول الأعضاء. وأضافت المجموعة أن المقارنة بين النسخة السابقة من اقتراح الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١ والنسخة الحالية المعدلة للوثيقة قد لاقت استحسان المجموعة الأفريقية لبعض النقاط، مثل إنشاء برنامج جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي أبرز بوضوح أهمية تلك الشركات، والذي كان مطلب العديد من أعضاء المجموعة الأفريقية. وبالرغم من ذلك، أضافت المجموعة الأفريقية أنه، فيما يتعلق بالبرنامج ٣٠ الجديد، كانت هناك حاجة إلى بعض التوضيحات فيما يخص مؤشرات الأنشطة والأداء، فضلا عن الأهداف والموارد اللازمة والتي تم تخصيصها لكي يعمل البرنامج على نحو جيد.

١٠- وقد أشار الفريق أيضا إلى أن وثيقة الميزانية المعدلة ليست مرضية تماما في بعض الجوانب الأخرى، في ضوء الاحتياجات التي أثرت في الجلسة غير الرسمية التي عقدت في يوليو/ تموز. وكانت المجموعة الأفريقية واعية لصعوبة التوفيق بين متطلبات ميزانية متوازنة وتوفير كافة الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وأضافت أنه، من بين هذه الاحتياجات، هناك احتياجات ذات أولوية بالفعل بطبيعة الحال وبتنفيذها تقترب الدول الأعضاء من تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. واستكملت المجموعة قائمة أن تلك الاحتياجات ذات الأولوية تتعلق بجميع الجوانب التي تخص التنمية، لا سيما جدول أعمال التنمية. وكان هذا هو السبب في أن المجموعة لا تزال تعتقد أن كافة الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج ٨ و ٩ و ١٥، والتي كانت الأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ينبغي أن تعدل بالزيادة في الميزانية المقترحة. وعبرت المجموعة أيضا عن رغبتها في أن يكون هناك موارد مناسبة لبرنامج ٢٧، وكذلك للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأضافت المجموعة أنه في حين أن موارد اللجنة الحكومية تكاد تكون هي نفسها الواردة في إطار فترة السنتين الحالية (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وفي الميزانية المقترحة، إلا أن الميزانية الحالية لا تعد كافية لتأخذ في الاعتبار بعض الجوانب التي تعتبرها للمجموعة في غاية الأهمية. وعلاوة على ذلك، نظرا للاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، فقد جددت المجموعة التأكيد على اقتراحها لإقامة برنامجين منفصلين؛ إحداهما لأفريقيا والآخر للبلدان الأقل نموا. كما أشارت أيضا إلى الاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية. وقد أعربت عن أملها في أن يكون تمثيل العاملين داخل الأمانة من شأنه الالتزام بالقواعد الجغرافية، من خلال تعزيز وظائف شاغرة للبرامج ٥ و ٦ و ١٥ و ١٨ لتأخذ الأمانة في اعتبارها تلك الحاجة الحالية والدائمة للتمثيل على أسس جغرافية. وأكدت المجموعة مجددا طلبها للحاجة لإقامة سياسة للاحتياطات. وفيما يتعلق باقتراح إنشاء قاعة جديدة للمؤتمرات، عبرت المجموعة عن أملها في أن يتم التحكم في التكاليف وإدارتها بشكل جيد نظرا للأزمة الاقتصادية الراهنة. وبالنسبة لتكوين لجنة التدقيق فكان شاغل المجموعة، والتي أثارته في مناسبات عدة، مماثل للمجموعة الآسيوية. واعتبرت المجموعة أن المناقشات المتعلقة بهذا الشأن يجب أن تركز أكثر على مخرجات لجنة التدقيق وما قد تجلبه كقيمة مضافة للإدارة للجيدة والمرنة للمنظمة؛ سوف تبدي المجموعة المزيد من الآراء بشأن هذه المسألة في إطار البند ذات الصلة من جدول الأعمال.

١١- وأعرب وفد مصر عن شكره للمدير العام على ملاحظاته الافتتاحية ولأمانة على الوثائق التي أعدتها. وأعلن عن موافقته وتأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد السنغال بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وفيما يخص تكوين لجنة التدقيق، أعرب الوفد عن رغبته في أن تكون المشاورات في هذا الشأن مفتوحة ليس فقط للمنسقين الإقليميين ولكن أيضا للوفود المهتمة.

١٢- أعلن وفد تونس عن تأييده لبيان مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب بتنفيذ الآلية الجديدة، والتي سمحت للدول الأعضاء بالتدخل بشكل أكثر في إعداد البرنامج والميزانية الجديدة. ورحب أيضا باقتراح البرنامج والميزانية المتوازن المعروف عليه. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة للتمييز بين الاحتياجات المحددة لكل منطقة في إطار البرنامج ٩. ولكنه أوصي ألا يتم تعديل الموارد البشرية والمالية لهذا البرنامج بتخفيضها وأضاف أن هذه التوصية تتعلق أيضا ببرامج ٨ و ١٥، نظرا لأهمية هذه البرامج للدول النامية ولتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأشاد الوفد باقتراح استراتيجية التواصل لجدول أعمال التنمية، ولا سيما من خلال عقد ندوات ومحاضرات عن الإمكانيات التي يتيحها جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لاقتراح إنشاء قاعة مؤتمرات جديدة. وأشار إلى احتياج الويبو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى قاعات للمؤتمرات لتكون قادرة على استيعاب أعداد الوفود المتزايدة. ولكنه أضاف في الوقت نفسه أن هذا الاقتراح لا ينبغي أن يكون له أثر سلبي على الموارد المخصصة لجدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن قناعته بأن الأمانة، وهي مدركة تماما للأنشطة والتنمية، سوف تكفل عدم تقليص الموارد في هذا الصدد.

١٣- قدم وفد غينيا شكره للمدير العام على كلمته الافتتاحية وأثنى على الأمانة للمشاورات غير الرسمية التي عقدت في يوليو/ تموز والتي أعطت الفرصة لإعداد وثيقة الميزانية المعدلة. وفي ختام كلمته، أيد الوفد كلمه السنغال التي أدلت بها بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

١٤- أيد وفد أنغولا كلمه السنغال، خاصة فيما يتعلق بإنشاء برنامجين منفصلين إحداهما للبلدان الأفريقية والآخر للبلدان الأقل نموا، وكذلك البرنامج الآخر الذي أشار إلى البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية. وأعرب الوفد عن سروره بأنه تم إعداد برنامج ٣٠ الجديد بناء على طلب الدول الأعضاء. وطلب الوفد الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية، والذين هم على دراية بالبلدان الأقل نموا، لأن العديد من هذه البلدان تواجه مشاكل بالنسبة للوصول إلى الوثائق التي تتلقاها وفود أخرى بسهولة باللغتين الانكليزية والفرنسية. وذكر الوفد بأن رؤساء البلدان الناطقة باللغة البرتغالية قد أعربت عن رغبته في تعزيز اللغة البرتغالية في المنظمات الدولية بما فيها الويبو وتمنى أن يتم أخذ هذا الطلب بعين الاعتبار كجزء من التعاون بين الويبو والبلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وقد أكد الوفد على رغبته في للعمل بصورة بناءة في هذا الصدد الذي يمثل أهمية كبيرة للوفد.

١٥- رداً على التعليقات التي أدلى بها وفد مصر، أبلغت الأمانة (المكتب الاستشاري القانوني) لجنة البرنامج والميزانية أن الاجتماع المقرر مع منسقي المجموعات المزمع عقده في اليوم التالي ليس له علاقة بلجنة البرنامج والميزانية أو بأي من بنود جدول الأعمال المتعلقة ببرنامج تلك اللجنة. إن الاجتماع يتعلق باجتماعات جمعيات الدول الأعضاء المقبلة، ابتداء من ٢٢ سبتمبر.

البند ٣ من جدول الأعمال

البيان المالي المؤقت لسنة ٢٠٠٨ ووضع دفع الاشتراكات

في ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٩

١٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/14/2.

١٧- ذكرت الأمانة (المراقب المالي) أنه قد تم مناقشة مضمون الوثيقة خلال الدورة غير الرسمية التي عقدت في يوليو/ تموز. عرضت الوثيقة البيانات المالية لعام ٢٠٠٨، وفقا للقواعد واللوائح المالية. وقد احتوت البيانات المالية على معلومات تتعلق بالإيرادات والنفقات لعام ٢٠٠٨ التي زودت الدول الأعضاء بمعلومات عن الميزانية العمومية للمنظمة والتدفق النقدي وطور الصناديق الاحتياطية، بالنظر إلى فترة العشر سنوات، وكذلك رؤوس الأموال العاملة (منذ عام ٢٠٠٨). كما وفرت تلك البيانات المالية مقارنة بين الأرقام الفعلية للميزانية، فضلا عن الجوانب الأخرى المتصلة بالمسائل المالية. وأشارت الأمانة إلى أن البيانات المالية تضمنت أيضا موجزا للإيرادات والنفقات في عام ٢٠٠٨ والذي انتهى بفائض قدره ٣٢ مليونا فرنكا سويسريا. ولقفت الأمانة انتباه الوفود إلى بنود محددة على الميزانية العمومية : ٢٢٧,٥ مليونا فرنكا سويسريا لصناديق الاحتياطيات؛ ٨,٣ ملايين فرنك سويسري لصناديق رؤوس الأموال العاملة؛ الحسابات المدينة، فضلا عن الاشتراكات المتأخرة. وأبرزت الأمانة أن المبلغ الإجمالي للصندوق الاحتياطي هو ٢٣٥,٨ مليونا فرنكا سويسريا، في مقابل الهدف الاحتياطي وهو ١١٧ مليونا فرنكا سويسريا.

١٨- وجهت الأمانة انتباه الوفود إلى الجدول رقم ١ الذي يوضح طور صناديق الاحتياطيات ورؤوس الأموال العاملة منذ ٣١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وسلطت الضوء على مزيد من المعلومات الواردة في الجدول رقم ٣ : إجمالي الإيرادات والمصروفات لعام ٢٠٠٨، الذي يوضح أن الإيرادات في عام ٢٠٠٨ مثلت ٥٠ ٪ من ميزانية فترة السنتين، في حين بلغت النفقات ما يقل قليلا عن ٤٤ ٪ من ميزانية فترة السنتين. وأوضحت الأمانة أن نسبة النفقات هذه هو أمر معروف حيث أنه تبقى النفقات عادة في السنة الأولى من فترة السنتين أقل من ٥٠ ٪ من مجموع الميزانية. وأشارت الأمانة أيضا إلى أنه كانت هناك ملاحظات على البيانات المالية والتي تتضمن تفاصيل عن توزيع الأجر والتنبؤات. دعت الأمانة الوفود إلى النظر في وضع دفع الاشتراكات. وأوضحت أن هذا البيان يوفر معلومات ابتداء من ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٩ ومدرج به قائمة بالدول الأعضاء التي عليها متأخرات في ذلك التاريخ. وأعلنت الأمانة أنه منذ ذلك التاريخ، قد دفع عدد من البلدان الاشتراكات المستحقة وهي : الجزائر، بلجيكا، كوت ديفوار، فرنسا، اليونان، غرينادا، اليابان، جمهورية لاوس الديمقراطية، مالي، باراغواي، بولندا، الاتحاد الروسي، اسبانيا، تركيا، اليمن، الهند. وقد شكرت الأمانة تلك البلدان لدفع الاشتراكات، وكذلك لفتت الانتباه إلى الجدول الأخير في الوثيقة والذي يوضح طور المتأخرات في الاشتراكات وفي صناديق رؤوس الأموال العاملة على مدى السنوات العشر الماضية. ويبرز هذا الجدول أن متأخرات الاشتراكات قد انخفضت من ١٤,٤ مليونا فرنكا سويسريا في عام ١٩٩٩ إلى ٩,٩ مليونا فرنكا سويسريا في عام ٢٠٠٨.

١٩- أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والهيئات

الأخرى التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، الإحاطة علما بمضمون الوثيقة

.WO/PBC/14/2

البند ٤ من جدول الأعمال

تقرير أداء البرنامج لعام ٢٠٠٨

٢٠- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/14/3.

٢١- عرضت الأمانة (المراقب المالي) الوثيقة وذكّرت إلى أنه قد تم استعراضها ومناقشتها على نطاق واسع في المشاورات غير الرسمية. وذكّرت الأمانة أيضا إلى أن الهدف من تقرير أداء البرنامج في نهاية فترة السنتين كان لتقديم تقرير شامل عن أداء مختلف البرامج. وكان التقرير المقدم إلى لجنة البرنامج والميزانية خاص بالسنة الأولى من فترة السنتين، لذا فقد كان تقرير مؤقت فقط. وأوضحت الأمانة أنه قد تمت صياغة هذا التقرير من قبل مديرين البرامج أنفسهم كتقرير تقييم ذاتي، كما كان الحال في الماضي. وقد راجعت التقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (IAOD) وذلك لضمان استقلالية تقييم الجودة، وتم إرفاق التعليقات التي قدمتها الشعبة بالتقرير. وأشارت الأمانة إلى أن التقرير قد استخدم نظام واسع النطاق لتقييم ما إذا كان البرنامج قد حقق تقدما قويا أو مجرد تقدم أو لم يحقق تقدم على الإطلاق وذلك بوضع رموز تشير إلى كل من هذه الحالات. فاللون الأخضر يشير إلى تقدم قوي والكهرمان يشير إلى إحراز بعض التقدم والأحمر يشير إلى عدم تحقيق أي تقدم أما اللون الأبيض فيشير إلى عدم تقييم البرنامج أو جزء من البرنامج.

٢٢- أشار وفد اليمن (نيابة عن المجموعة الآسيوية) إلى الأهمية التي توليها المجموعة الآسيوية لعمل المدققين وقال أنه سوف يتخذ القرار بشأن تدخله في تشكيل لجنة التدقيق عقب تسليم التقرير الذي أعده المدقق الداخلي.

٢٣- شكر وفد البرازيل الأمانة لإعداد تقرير تقييم الأداء لعام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالبرنامج ٩، فوجيء الوفد بالإشارة إلى المؤتمر الدولي الرابع للاتحاد البرازيلي لحقوق التأليف والنشر الذي عقد في ساو باولو، أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي (الصفحة ٤١ من الوثيقة). وأشارت السلطات البرازيلية إلى أنها لم تشهد في تاريخها أي طلب للحصول على دعم لهذا الحدث، كما أنه لم يتم إبلاغها عن إمكانية دعم الويبو لذلك. بعد تذكير الأمانة أن الويبو هي منظمة منبثقة عن إحدى الدول الأعضاء، طلب الوفد توضيحات بشأن ما إذا كان هناك مشاورات قد أجريت مع الحكومة البرازيلية فيما يتعلق بهذا الحدث، وإذا لم يكن، فإنه يود أن يعرف السبب.

٢٤- طلب وفد باكستان توضيحا في ما يتعلق بالطريقة التي انعكست بها تعليقات الدول الأعضاء بشأن هذه الوثيقة خلال الجلسة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية. وطلب أيضا تأكيدا ما إذا كان قد تم إدراج تلك التعليقات أو الملاحظات في الوثيقة قيد المناقشة، وإذا لم يكن، فكيف كان التصور لانعكاسها في الوثيقة.

٢٥- في إشارة إلى البيان الذي أدلى به وفد باكستان، ذكّر وفد الهند إلى أنه خلال مناقشة الوثيقة فقد أبدى وفد الهند تعليقات شاملة وأثار تصريحات خاصة فيما يتعلق ببعض مؤشرات الأداء وبيانات الأداء، وأشار كذلك إلى أن العديد من الوفود الأخرى كان لها تعليقات مماثلة. وقال الوفد أنه لم يتم إجراء أي تغييرات على الوثيقة من شأنها أن تعكس هذه التعليقات، وطلب من الأمانة تقديم بعض

التوضيحات بهذا بشأن. كما أشار الوفد إلى أهمية ضمان إبراز تلك التعليقات والملحوظات والتي، كما يراها الوفد، تقديم مفيد للغاية وذات قيمة عالية بالنسبة لنظام إدارة الويبو. وقد اعتبر الوفد أنه كان من المهم الإشارة إلى هذه النقطة حيث أنه لم يرى أي إشارة لملحوظات الوفود الأخرى أو لجنة التدقيق في ما يتعلق بهذه الوثيقة. وطلب الوفد أن تعكس التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء بطريقة ما وذلك للمحضر الرسمي. وقال الوفد أنه من الممكن استخدام تلك التعليقات في تحضير التقرير القادم حيث أنه سوف يتم تقديم تقريراً مماثلاً في العام المقبل.

٢٦- قدم وفد أسبانيا شكره للأمانة على الجهود المبذولة في إعداد تقرير أداء البرنامج وغيرها من الوثائق التي قدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية. ولكنه عبر عن أسفه لأنه، على غرار المرات السابقة، لم يتم توفير الوثائق باللغة الأسبانية للدول الأعضاء، الأمر الذي حال دون دراستها بالتفصيل. وقد أشار الوفد على وجه الخصوص إلى تأخير توافر اقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١ والذي تم نشره بالأسبانية على الموقع الإلكتروني في نهاية الأسبوع الذي سبق اجتماع لجنة البرنامج والميزانية، مما لم يتيح وقتاً كافياً للوفد لتحليل الوثيقة المعروضة بالأسبانية. فيما يخص البيانات المالية المؤقتة وتقرير أداء البرنامج، أعرب الوفد عن ارتياحه لكون المنظمة قد تمكنت من إدارة الموارد بمراقبة النفقات، بحيث لا يتم تجاوز حدود الميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وأشار الوفد إلى أنه يجب أن يحتوي تقرير أداء البرنامج على معلومات أكثر تحديداً تتعلق بمؤشرات أداء موضوعية وحقيقية ويسهل تحديدها، من أجل إتاحة إجراء تقييم واضح عن مدى النجاح المحرز في تحقيق الأهداف. وحث الوفد الأمانة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على إبراز تلك النقطة في التقييم المقبل، كما عبر عن أمله في أن تعكس هذه التوصيات في تقرير أداء البرنامج القادم.

٢٧- رداً على التعليقات التي أبدتها وفود باكستان والهند وأسبانيا، ذكرت الأمانة إلى أنها قد اقترحت عدم تعديل تقرير أداء البرنامج المؤقت وإنما سوف يتم التأكد من أن تعليقات وملحوظات الدول الأعضاء سوف تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة تقرير أداء البرنامج لسنة ٢٠٠٩ وتقرير فترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ورداً على تعليقات أوردتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عملاً بتمرين التقييم الذي نفذته، فقد تم إدخال بعض التعديلات على التقرير قبل تقديمه إلى لجنة البرنامج والميزانية. تبعا لذلك، أرادت الأمانة تقديم هذا التقرير بهذا الشكل، والتأكد من أن جميع التعليقات التي أثارها الوفود ستؤخذ بعين الاعتبار في التقرير التالي. بالنسبة للسؤال المثار بشأن برنامج ٩، طلبت الأمانة من الزميل المسؤول عن البرنامج الإجابة في مرحلة لاحقة.

٢٨- أشار وفد مصر إلى أهمية التوصيات المرفقة بتقرير أداء البرنامج والتي يجب أن يتم التصرف بناء عليها، وعبر الوفد عن أمله في إدماج تلك التوصيات في التقرير القادم. وأشار أيضاً إلى أنه من إجمالي ٣١ برنامج تم اختيار ١٥ برنامج فقط للخضوع لعملية الرصد. وعبر الوفد، كما أثير في الجلسة غير الرسمية، عن شعوره بأنه لم يكن هناك أساس واضح لاختيار الـ ١٥ برنامج. وقد اقترح تأسيس منهجية أو آلية للتناوب لهذا الغرض حيث تتم المعرفة سلفاً بالبرامج التي ستخضع لعملية الرصد. وبالمثل، أعرب الوفد عن رغبته في أن تكون البرامج ذات الصلة بالأنشطة الإنمائية، وتحديدًا البرامج ٨ و ٩ وغيرها، جزءاً من البرامج التي تخضع لعملية الرصد.

٢٩- وقال وفد باكستان أنه يفهم تماماً أنه، نظراً لأسباب لوجيستية، لم يتم إدراج التعليقات في هذا التقرير لكنه أعرب في الوقت نفسه عن أمله في أن التقرير القادم سوف يأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء. واستفسر الوفد عما إذا كان قد تم تسجيل تعليقات الدول الأعضاء في أي

وثيقة، بحيث يمكن للوفود أن تعود إليها أثناء مناقشة تقرير العام المقبل وذلك للتأكد من أن تلك التعليقات كانت تؤخذ في الاعتبار وما إذا كان هناك تحسين في جودة التقرير.

٣٠- عبر وفد مصر عن ارتياحه لاحتواء المرفق التاسع لاقتراح لجنة البرنامج والميزانية على قائمة توضح كيفية تنفيذ مختلف توصيات جدول أعمال التنمية وعلاقتها بالبرامج المختلفة للويو. واعتبر الوفد أن هذا كان تمرينا جيدا للشفافية وأضاف أنه يمكن استخدام هذا النموذج في واقع الأمر لتضمين قسما جديدا في تقرير أداء البرنامج لعام ٢٠٠٩ بغية تدقيق أو تحليل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. هذا من شأنه أن يشكل تمرين يتم تنفيذه في إطار تقرير أداء البرنامج لعام ٢٠٠٩، وسوف ينظر أيضا في المرفق التاسع لتوضيح / تقييم أداء البرامج المختلفة فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية.

٣١- أوضحت الأمانة (رئيس قسم إدارة البرامج والأداء) أن تقرير أداء البرنامج جاء مبنيًا على أساس إطار الأداء الذي وُضع بموافقة لجنة البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨/٠٩، كما أنها قد حددت النتائج المرتقبة والمؤشرات في بداية الفترة. وأضافت الأمانة أنه إذا ما كانت هذه المؤشرات قوية بما فيه الكفاية، أو لم تقيس ما أرادته الأمانة، فسوف يعكس ذلك بالسلب على التقرير. وأشارت الأمانة إلى عدم إمكانية تغيير تقرير أداء البرنامج حيث أنه قد تمت الموافقة على المؤشرات والنتائج المرتقبة، وأن التقرير كان يعطي المعلومات عن الأداء الماضي وفقا لتلك المؤشرات والنتائج. وأضافت الأمانة أن ما كان يمكن أن تفعله هو أن تستخلص الدروس، فعندما تكون المؤشرات غير وافية أو لم تأتي بيانات الأداء على الطريقة المرجوة منها، يمكن إدخال التعديلات المناسبة على البرنامج والميزانية المقبلة (لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١ في هذه الحالة). وأشارت الأمانة أيضا إلى أن تقرير أداء البرنامج المقبل سوف يشمل فترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩. إن تقرير أداء البرنامج، بالنسبة للسنة الأولى من فترة السنتين، أي عام ٢٠٠٨، قد تم على أساس وثيقة البرنامج والميزانية التي اعتمدها الدول الأعضاء في البداية في مارس ٢٠٠٨. وقد تم اعتماد البرنامج والميزانية المعدلة لفترة السنتين ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ في ديسمبر ٢٠٠٨، والتي كان لها مؤشرات ونتائج مرتقبة مختلفة. من أجل إصدار تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كان يتعين استخدام تلك المجموعات المختلفة من المؤشرات. كان تقرير عملية الرصد مفيد للغاية، فقد كان مصمم للاستخدام الداخلي للمساعدة في تحديد بعض نقاط الضعف والثغرات. وقد تم مراجعة التوصيات لمعرفة كيف يمكن للأمانة أن تنفذ تلك التوصيات وتقوم بتحسين تقرير أداء البرنامج القادم، ولا سيما في سياق البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١. مثال على مثل هذا التحسن هو استحداث خطوط الأساس والتي توفر برنامج أفضل لتقييم التقدم المحرز وقياس الأداء.

٣٢- وأضافت الأمانة أن نظم الرصد والتقييم تحتاج لأن تكون في وضع يُمكن من جمع البيانات وتقديم التقارير. من خلال توفير التدريب وبناء القدرات، أرادت الأمانة أن تجعل مديري البرامج أكثر وعيا بالاستخدام المناسب لهذه المعلومات - سواء من حيث إدارة الأداء، وأيضا من حيث المسألة والقدرة على تقديم التقارير وتوفير المعلومات الصحيحة إلى الدول الأعضاء فيما يخص المسائل التي أثرت، لا سيما فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية. وأشارت الأمانة إلى أن العمل جارٍ لتحديد كيفية تكييف آليات رفع التقارير القائمة من أجل تمكين تقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية، وكذلك لتحديد ما هي الآليات الإضافية اللازمة لتوفير المعلومات التي تريدها الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، إن عرض المشاريع المواضيعية التي تشمل التوصيات ٣٣ و ٣٨ و ٤١ والتي تتناول تقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية، هو أيضا قيد الإعداد.

٣٣- أجابت الأمانة (المراقب المالي) على التعليق الذي أدلى به وفد أسبانيا فيما يتعلق بالترجمة، موضحة أن الأمانة كانت تحتاج إلى وقت لإعداد الوثائق، مما أخرج إرسالها إلى خدمة الترجمة مع طلب لترجمتها خلال فترة زمنية قصيرة للغاية. ورغبت الأمانة في أن تغتنم هذه الفرصة لتشكر خدمات الترجمة على العمل الممتاز والتفاني في إنجاز هذه المهمة بأسرع وقت.

٣٤- شكر وفد تونس الأمانة لإعداد التقرير. وأشار أنه في حين أن الوثيقة نصت في الصفحة رقم ٨ (النسخة الفرنسية) على أن مشروعات المعلومات الخاصة بالويبو واصلت نقلها إلى نصوص وكتب جوجل (google)، وإتاحتها معفاة من الرسوم بجميع اللغات التي تمت كتابتها بها، إلا أنه لم يكن هذا هو الحال في الواقع. وأوضح أنه في حين أن هناك بعض الوثائق التي كانت متاحة بالفعل معفاة من رسوم، لم يكن البعض الآخر سوى مقتطفات محدودة. إن الوثائق المتوفرة معفاة من الرسوم تعود إلى الثمانينات تقريبا. وأبرز الوفد أيضا أن الصفحة رقم ١٩ من الوثيقة ذكرت أن الإصدارات بعنوان اقتصاديات الملكية الفكرية واقتراحات لإجراء مزيد من البحوث أصبحت متاحة الآن. واقترح أن تكون تلك الإصدارات في وثيقة واحدة بدلا من وثيقتين منفصلتين. وأشار الوفد أيضا إلى مدخل يتعلق بتعيين طاقم عمل خارجي في فترة أربعة أشهر، وفقا لممارسات الأمم المتحدة (أنظر الصفحة رقم ١١٨ من النسخة الفرنسية من الوثيقة). وقد أشارت الوثيقة إلى أنه قد تم الانتهاء من مسألة التعيين هذه في خلال ما يقرب من ثلاثة وعشرين أسبوع في المتوسط، وهي فترة تبدو أطول قليلا من المتوسط للأمم المتحدة. ولهذا السبب، رأى الوفد أن يتم تلوين تلك الفترة باللون الأحمر في الجدول (نظام أضواء المرور) بدلا من تركها فارغة.

٣٥- تساءل وفد الهند عما إذا كان تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩، سيكون به فصل إضافي أو مرفق يعطي التقرير المرحلي للأداء فيما يتعلق بصلاته بجدول أعمال التنمية (المرفق التاسع). ورغب أيضا في معرفة الموضوع الذي سيتم فيه تسجيل تعليقات الدول الأعضاء رسميا. وأعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد مصر، كما رأى أنه من المفيد ومن التوقيت المناسب أن يكون هناك مرفق إضافي لتقرير أداء البرنامج، ليشير خاصة إلى التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية من حيث صلاته مع البرامج الأخرى، وخصوصا أنه كان هناك شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية، والتي من الممكن تكليفها للاطلاع بهذه المهمة. سيكون هذا الأمر الأكثر أهمية لأنه ليس هناك بعد آلية لتقييم ورصد جدول أعمال التنمية. ورغب الوفد في التعليق على إيضاحات الأمانة بشأن مؤشرات الأداء التي من المتعذر تغييرها لأنه قد تم تحديدها بالفعل، كما فهم الوفد. وقال أن مؤشرات الأداء، على ما يبدو، محددة حيث تحدثوا عن ١٠٪ زيادة، ٥٪ زيادة أو ١٠ من المواد التعليمية. والسؤال المطروح هو متى تم تحديد تلك المؤشرات - هل تم ذلك في لجنة البرنامج والميزانية في السنوات السابقة أو من خلال هيئة حكومية دولية؟ وأوضح الوفد أنه كان يطرح هذه الأسئلة لأن الكثير من التعليقات التي أبدتها في الاجتماع الأخير تخص مؤشرات الأداء التي تشكل الأساس لإجراء أي تقييم. وأشار أنه إذا كانت مؤشرات الأداء هذه مترخية، فإن أي تقدير أو تقييم سوف يكون بنفس درجة التراخي هذه.

٣٦- دعت الأمانة الوفود للرجوع إلى الصفحة رقم ٥ من النسخة الإنكليزية للوثيقة، والتي قدمت كيفية التنسيق فيما يخص تقرير أداء البرنامج ردا على سؤال الهند الأخير أولا. استندت النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء إلى وثيقة البرنامج والميزانية - على النحو الذي اعتمده الدول الأعضاء. إن النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء المدرجة في أول عمودين لكل برنامج هي خلاصة مباشرة من الوثيقة A/44/2. وقد طلب من مديرين البرنامج جمع المعلومات بناء على تلك المؤشرات والنتائج المرتقبة ثم، في نهاية الفترة، يقوموا بتقديم تقريرا عن التقدم المحرز عملا بتلك المؤشرات التي تم

تحديدها في الوثيقة. وقد تم تجميع الردود التي تلقيناها وتم التأكد من الجودة ثم تم إدراج تقييم ذاتي في الوثيقة. لتحقيق أهداف هذا التقرير، كان من المعتقد أنه من المفيد أن يكون هناك عملية رصد مستقلة وخارجية لتبين ما إذا كان هناك نقاط ضعف وثغرات، وما إذا كانت البيانات التي تم جمعها ذات صلة أم لا. ولأن هذه كانت هي المرة الأولى للقيام بعملية الرصد فكانت موجهة في المقام الأول لإعلام الأمانة بالمواضع المحتملة لنقاط الضعف والثغرات هذه - سواء كانت في مرحلة تجميع البيانات والرصد، أو في المؤشرات أنفسهم. فيما يتعلق بالمرفق التاسع وجدول أعمال التنمية، قالت الأمانة أنها كانت تعد تقرير محدد فيما يخص هذه المسألة، وأنه سوف يتم إجراء حوار مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية لترى كيفية إدراج هذه المعلومات ثم يتم تقديم تقرير بها إلى الدول الأعضاء، وخاصة لسنة ٢٠٠٩ (السنة الثانية من فترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩). وذكرت الأمانة إلى أنه، في ملخص رئيس الجلسة غير الرسمية المنعقدة في يوليو/ تموز، كانت هناك إشارة إلى التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء، ويأتي منها في المقام الأول ما يتعلق بالمؤشرات والنتائج المرتقبة، حيث يبدو أن هناك أوجه قصور. وأشارت الأمانة إلى أنه من أجل الرد على التعليقات التي جاءت من تونس، حيث كان كل تعليق محدد للغاية، فعليها أن ترجع مرة أخرى إلى مديرين البرامج ذات الصلة للحصول على مزيد من المعلومات ثم تعود بردود على تلك النقاط.

٣٧- أيد وفد البرازيل بشدة ما جاء عن كل من الهند ومصر، مؤكدا على أهمية تقييم الأداء فيما يتعلق بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

٣٨- وطلب وفد باكستان إتاحة التقرير الذي ذكرته الأمانة، متضمنا تعليقات الدول الأعضاء، إلى الدول الأعضاء أيضا. واقترح الوفد إمكانية الحصول على التقرير عن طريق الموقع الإلكتروني لتسهيل توافره للدول الأعضاء.

٣٩- اقترح الرئيس اختتام مناقشة البند ٤ من جدول الأعمال، مشيرا إلى أن الملاحظات والطلبات المقدمة سوف تؤخذ بعين الاعتبار. وأشار إلى تعليق الرد على سؤال وفد البرازيل الخاص بالبرنامج ٩.

٤٠- أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات الأخرى التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، أن يوافقوا على محتويات الوثيقة WO/PBC/14/3.

البند ٥ من جدول الأعمال

اقترح البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١

٤١- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/14/4.

٤٢- في عرض الوثيقة WO/PBC/14/4، أشارت الأمانة (المراقب المالي)، إلى أنه وفقا للآلية التي وضعتها الدول الأعضاء، فإن الصياغة الأولى لهذه الوثيقة قد تم تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها غير الرسمية المنعقدة في (يوليو/تموز ٢٠-٢٢، ٢٠٠٩) للمناقشة والمراقبة وإصدار التوصيات، وأيضا لإدخال أي تعديلات محتملة. وأشارت الأمانة إلى أنه قد تمت مراجعة مشروع

الوثيقة الحالي منذ تقديمه للجنة مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات وتوصيات الدول الأعضاء. وبخاصة، تلبية لرغبة الدول الأعضاء في تحقيق ميزانية متوازنة في ضوء الأزمة المالية، فقد تم تحديد وثيقة البرنامج والميزانية، لأول مرة في الويبو، بمبلغ أقل من المبلغ المحدد في الوثيقة المقدمة لفترة السنتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩. قد تم أخذ التوصيات التالية في الاعتبار: "١" إن رغبة الدول الأعضاء في التأكيد على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة نتج عنه إنشاء برنامج ٣٠، وتحتوي الوثيقة الحالية وصف كامل عن تلك البرنامج، بما في ذلك مؤشرات الأداء والنتائج المرتقبة ومستويات خطوط الأساس. تم تأسيس برنامج ٣٠، ذو الميزانية المحددة بما يزيد قليلا عن ٤,٥ ملايين فرنك سويسري، بعد البرنامج ٩ (لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت مدرجة سابقا في برنامج ٩) لتسهيل المقارنة بين الوصف القديم والجديد. "٢" بناء على الطلبات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة بالمناطق والبلدان الأقل نموا، تم تعديل وصف البرنامج ٩. فهو يحتوي الآن على بيان تفصيلي لكل منطقة، مع مؤشرات أداء ونتائج مرتقبة تكملية. تقدم الموارد المالية لهذا البرنامج لكل منطقة على حدا. "٣" تم نقل الأنشطة المتصلة بتسجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا من برنامج ١ إلى برنامج ١٨، لأخذ ملاحظات الدول الأعضاء بعين الاعتبار. كما تم نقل الميزانية المخصصة لهذه الأنشطة أيضا. "٤" نتيجة لدعم الدول الأعضاء الشديد لأنشطة أكاديمية الويبو، فقد تم زيادة الموارد المتاحة للأكاديمية كما أعيد إدخال بعض البرامج المتعلقة بالموارد البشرية والتدريب. وقد أتيح أيضا تدريب لطاقم العمل الإضافي خلال هذا البرنامج. "٥" إن التعليقات المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بنصوص البرنامج قد تم أخذها في الاعتبار، قدر الإمكان، مع إدخال التعديلات المناسبة على النص. وقد تم إبراز تلك التعديلات ليسهل على الدول الأعضاء تحديدها بشكل واضح. وقد أكدت الأمانة على أن المرفق الأول يحتوي على معلومات عن كل برنامج في ميزانية ٢٠١٠/٢٠١١، بما في ذلك البرنامج الجديد ٣٠ وغيرها من التنقلات التي تمت بناء على طلبات الدول الأعضاء، على سبيل المثال، نقل من برنامج من ١ إلى ١٨ ومن برنامج ٦ إلى ١١ ومن برنامج ٩ إلى ٣٠.

٤٣- رغب وفد الهند في أن يسجل امتنانه للأمانة لاستيعابها العديد من الاقتراحات والتعليقات، ومحاولتها أن تعكس تلك التعليقات في الوثيقة المعدلة. واقترح الوفد المضي قدما في مناقشة الوثيقة برنامج تلو الآخر.

٤٤- أشار وفد السنغال إلى إدراكه أن موارد المنظمة ليست مطلقة في حين أن الاحتياجات التي كان من المتوقع أن تغطيها كانت كبيرة للغاية، الأمر الذي جعل من الصعب تقرير ما الذي ينبغي أن نفعله بالموارد المتاحة واتخاذ القرارات الصائبة التي من شأنها أن تجعل الجميع راضون. وكان الوفد مدرك أيضا أن الويبو كانت تعمل، حاليا، في ظروف ليست مواتية لنفقات ضخمة. وأضاف أنه، مع ذلك، فإن المنظمة لديها أيضا مهمة، لديها عمل لتطلع به، وعند قيامها بهذا العمل كانت هناك بعض الجوانب على درجة من الأهمية بحيث كان يجب إعطائهم درجة مساوية من الأولوية. وقيد أحيط الوفد علما بالتغييرات والتعديلات التي أدخلت على الوثيقة، لكنه أشار إلى الحاجة لمزيد من العمل من أجل زيادة تحسين تلك الوثيقة. وطرح الوفد مجددا اقتراحه للفصل بين برامج المجموعة الأفريقية والبلدان الأقل نموا وما إلي ذلك، كلما تسنى ذلك. وإذا لم يكن هذا الأمر ممكنا، فإنه يود أن يعرف الأسباب.

٤٥- أعلن وفد أنغولا تأييده لما جاء عن وفد السنغال. وأشار إلى أن الأمانة قد أخذت بعين الاعتبار العديد من الشواغل المعرب عنها سابقا، ولكن عندما نأتي لمجموعة البلدان الأفريقية فنجد أنه لا تزال هناك بعض الأسئلة المطروحة والتي لا يبدو أنها قد أخذت بعين الاعتبار. وأشار إلى أن المجموعة كانت قد طلبت فصل البرامج في برنامج ٩، الأمر الذي تعتقد أنه قد تم تسجيله في ملخص الرئيس، ولكنه لم يؤخذ بعين الاعتبار. وفي البرنامج المعدل، لم يكن هناك شيء معبرا عن تحديد كل دولة على

حدا فيما يخص مؤشرات الأداء أو النتائج المرتقبة أو خطوط الأساس، بل تم تجميع كل شيء وتعميمه، الأمر الذي ينتهي بنا إلى العودة مرة أخرى إلى البداية بحلول العام القادم. واسترسل الوفد قائلاً أنه عند تأسيس أي برامج جديدة أو برامج فرعية، فإن مسألة الخصوصية لا بد أن تكون في الحسبان، كما أن المجموعة قد أعربت عن عدم رغبتها في إعداد مثل هذه البرامج الفرعية دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلدان.

٤٦- قدم وفد البرازيل شكره للأمانة على إعداد الوثيقة المعدلة ولمحاولاتها استيعاب معظم الشواغل التي أثّرت خلال المشاورات غير الرسمية. وأيد الوفد الإجراءات التي اقترحتها الهند لإجراء مناقشات تتناول كل برنامج علي حدا.

٤٧- اعتبر وفد أسبانيا اقتراح الميزانية متوازن، وذلك تمشياً مع الوضع الاقتصادي الدولي، ومناشدة أهداف محددة تفضي إلى كفاءة أفضل للموارد الميزانية والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وأيد الوفد تحديد أولويات الموارد على النحو الذي اقترحه الويبو، باعتبارها المسؤول الرئيسي للأنظمة الدولية لتسجيلات الملكية الفكرية، مع التقيد بجدول أعمال التنمية في جميع المجالات الضرورية، فضلاً عن مواصلة ترشيد طاقم العمل وعدد الموظفين. ورغب الوفد في معرفة ما إذا كان استخدام مبلغ ٢٤ مليون فرنك سويسري من الاحتياطات لبناء قاعة مؤتمرات جديدة جاء متماشياً مع تحديد هذه الأولويات، بالنظر إلى الفترة الزمنية المتوقعة للانتهاء من العمل. كما تساءل عما إذا كانت الموارد ستكون متاحة بحلول عام ٢٠١١، أي في منتصف فترة السنتين. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة على الجهود المبذولة لتدرج في النسخة المعدلة من وثيقة الميزانية معظم التعليقات التي أبدتها البلدان رداً على الاستبيان الذي أجري في مارس/آذار الماضي وتلك المقدمة أثناء المشاورات غير الرسمية. وشكر الوفد أيضاً الأمانة على إعداد برنامج جديد للشركات الصغيرة والمتوسطة والذي تناول شواغل الدول الأعضاء. ولكنه في الوقت ذاته، طلب من الأمانة توضيح سبب مطابقة الموارد المقترحة للبرنامج ٣٠ بالتخفيض المقترح في إطار البرنامج ٩. كما طلبت تفسيراً لسبب اقتراح نقل الموارد من برنامج ٦ إلى برنامج ١١، الأمر الذي اعتبره الوفد غير متماشياً مع التحديد المطلوب للأولويات. وأعرب الوفد عن أسفه أن هناك قضايا أخرى قد تم إيرادها سابقاً لم يتم تناولها، على سبيل المثال، تخصيص مزيد من الموارد للخدمات اللغوية. واعتبر هذا الأمر أساسياً لضمان امتثال الويبو لجميع التزاماتها في مجال اللغات الرسمية تجاه الدول الأعضاء، التي سبق أن أشير إليها في الجلسة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في يوليو/تموز. وأوضح الوفد أن وضع سياسة ملائمة لاستخدام مختلف اللغات الرسمية هي طريقة حيوية لتوزيع المعرفة بين الدول الأعضاء. ولفت الانتباه إلى الصفحة رقم ١٨٤ من الوثيقة (النسخة الأسبانية)، والتي جاء فيها: "إن المنظمة ستسعى إلى تنفيذ سياسة أكثر فعالية وشمولية فيما يتعلق باللغة، بناء على طلبات الدول الأعضاء، لتغطي الاجتماعات والاصدارات وأيضاً الموقع الإلكتروني للويبو. هذا المخطط من شأنه أن يستلزم موارد كثيرة ويمكن تحقيقه فقط في ظل اقتصاديات في مواضع أخرى من البرنامج. لفترة السنتين القادمة، سوف تمتد لغات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية لتشمل جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، ليتبعها توثيق للجان أخرى كلما سمحت الموارد المالية والبشرية". ورأى الوفد أن هذا الهدف لم يكن محدداً بما فيه الكفاية لأنه لا يلي احتياجات الدول الأعضاء. ولذلك، طلب الوفد من الأمانة أن توضح بالتفصيل كيف سيتم تنفيذ هذه الأهداف لتحسين الوضع دون زيادة في الموارد المالية والبشرية المخصصة للبرنامج ذات الصلة. وأضاف أنه لم يكن في وضع يجعله يقبل الاقتراح بصيغته الحالية، وأنه لم يشارك في الرؤية التقيدية للغات العمل، وخصوصاً الأسبانية، وذلك لأن هذا يتعارض مع المبادئ الواردة في منظومة الأمم المتحدة نفسها.

٤٨- أيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلت به ألمانيا نيابة عن المجموعة الباء. ورحب باقتراح البرنامج والميزانية معربا عن تقديره للجهد المبذول في إعداد هذا الاقتراح. واعتقد أن السيناريو الذي تم اختياره إتصف بالحكمة حيث وفر تقدير معقول لدخل المنظمة الذي كان من المرجح أن تحققه في فترة السنتين المقبلة. وأعرب عن تقديره للالتزام الأمانة بمتابعة غلاف اقتراح الميزانية، بما في ذلك خفض المقترح في عدد الموظفين. واعتبر أن هذا التخفيض هو خطوة أولى معقولة عند تناول توصيات برابيس ووترهاوس كوبرز في استعراض شامل. ورحب الوفد أيضا بالتحرك نحو إرساء ثقافة خدمة العملاء، والذي طال انتظاره في الوبو. وأيد إنشاء مراكز خدمة العملاء لجميع مجالات عمل الوبو. كما أيد أيضا زيادة مستوى الموارد الخاصة بالاتصالات والدراسات الاقتصادية والتحديات العالمية.

٤٩- أعرب الوفد عن تقديره لإنشاء برنامج ٣٠، والذي ركز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي لعبت دورا حيويا في مجال الابتكار والتشجيع وخلق فرص عمل والتنمية الاقتصادية. إن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت عجلة الدفع للابتكار في جميع أنحاء العالم، وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن برنامج الوبو في هذا المجال هو أمر في غاية الأهمية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة واستخدام حقوق الملكية الفكرية من أجل النمو الاقتصادي، فضلا عن تشجيع استخدام خدمات الوبو والتي أفادت الوبو عموما. على الرغم من ذلك، أدرك الوفد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تكن متفهمة بشكل كامل لنظام الملكية الفكرية في استراتيجياتها التجارية ولم تندمج معه. ولهذا السبب فإن تحدي تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية يعد تحديا هائلا وسوف يتطلب بذل جهود مكثفة على الصعيدين الوطني والدولي على مدى عدد من السنوات. في حين أن الوفد يتفق تماما مع الأنشطة المقترحة في وثيقة البرنامج والميزانية للبرنامج ٣٠، إلا أنه رغب في دعوة الأمانة للنظر في الأنشطة التالية والنتائج المرتقبة في الإطار القائم لبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة: "١" برامج العون والدعم والملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لتشجيع مناقشات بين مؤسسات الملكية الفكرية ومؤسسات الشركات الصغيرة والمتوسطة ولتعزيز الوعي بدور إدارة أصول الملكية الفكرية في القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ "٢" الخطط الوطنية المتعلقة بإدارة أصول الملكية الفكرية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، لضمان أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستطيع استخدام أنظمة الملكية الفكرية لتعزيز قدرتها التنافسية. واعتبر أنه من الهام أن تقوم الوبو بتوجيه ودعم البلدان في وضع سياسات وطنية بشأن إدارة أعمال الملكية الفكرية. وأضاف أن مثل هذا النهج من الأمور الضرورية للغاية وأن الوبو وحدها، نظرا لمكانتها المتميزة، يمكن أن توفر هذا المنظور والذي يمكن تنفيذه على المستوى القطري. أخيرا، "٣" إصدارات الاستخدام الاستراتيجي لأصول الملكية الفكرية من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة في دراسات وطنية بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز جهود الدعم وبناء الوعي. وبخاصة، بإجراء سلسلة من الدراسات الوطنية حول تأثير نظام الملكية الفكرية على الاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية حيث كانت هناك قطاعات هامة في تحديد التحديات المستقبلية للبرنامج ٣٠. في ضوء أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية التحديات التي تواجهها، أعرب الوفد عن قلقه إزاء عدم وجود موارد كافية، وبخاصة نفقات غير العاملين المخصصة لبرنامج ٣٠ لإنجاز الأنشطة السابق ذكرها. لذلك، فقد اقترح زيادة ميزانية غير العاملين الخاصة ببرنامج ٣٠، من مليون فرنك سويسري إلى ما مجموعه مليوني فرنك سويسري أو مليون فرنك سويسري سنويا. وقال إن هذه الأموال الإضافية يجب أن تأتي من الجزء غير المخصص من الميزانية، ويمكن تغذيته من مكاسب الكفاءة خلال فترة السنتين القادمة.

٥٠- أعلن الرئيس أن وثيقة البرنامج والميزانية والبرامج سيتم استعراضها واحدا تلو الآخر، كما اقترحت الهند. وذكر إلى أنه خلال الجلسة غير الرسمية المنعقدة في يوليو/ تموز، قدم مديروا البرامج، كل على حدة، تقارير للجنة البرنامج والميزانية. من أجل عدم تكرار هذه العملية، طلب الرئيس من الوفود أن تشير إلى البرامج التي يرغبون في استعراضها. وقال إن الملاحظات سوف تؤخذ بعين الاعتبار وسوف تجيب الأمانة ومديروا البرامج على الأسئلة المطروحة.

٥١- ثمن وفد إيطاليا إنشاء برنامج ٣٠ الجديد ووضوح الأمانة في طرح التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي لعبت دورا حيويا في تشجيع الابتكار وخلق فرص عمل والتنمية الاقتصادية. وقال إن التحدي المتمثل في جعل نظام الملكية الفكرية متاح للشركات الصغيرة والمتوسطة يتطلب جهودا متواصلة على المستويين الوطني والدولي. ولذلك، فإن الوفد يتطلع إلى الويبو في تقديم التوجيه والسياسة المترابطة لجعل نظام الملكية الفكرية أداة فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في وعلى مستوى العالم. في حين أن الوفد يتفق تماما مع الأنشطة المقترحة للبرنامج ٣٠، إلا أنه دعا الأمانة للنظر في تضمين البرامج والأنشطة التالية. "١" البرنامج العالمي لريادة الأعمال - فقد رأى الوفد أنه سيكون لصالح للمجتمع الدولي تنظيم برامج تدريبية لمديري الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الملكية الفكرية وإدارة الابتكار. إن الهدف الرئيسي لهذا التدريب هو أن يكون هناك إدراك واستخدام أفضل لأنظمة الملكية الفكرية من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك استخدام أفضل لنظام تسجيل الملكية الفكرية العالمية. ولذلك، فإن المحافل الإقليمية بشأن أفضل الممارسات المتعلقة ببرامج العون والدعم في مجال الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة من شأنها أن تحفز إجراء مناقشة بين مؤسسات الملكية الفكرية ومؤسسات الشركات الصغيرة والمتوسطة. "٢" الخطط الوطنية بشأن إدارة أصول الملكية الفكرية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تدعم البلدان في خلق سياسة وطنية بشأن إدارة أعمال الملكية الفكرية. "٣" الصناعات الإبداعية - أنه سيكون من المناسب تناول الصناعات الإبداعية والابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة في برنامج واحد. لذا، ينبغي نقل الجزء المتعلق بالصناعات الإبداعية من برنامج ٣ إلى برنامج ٣٠، مع تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة. وأعرب الوفد عن تأييده لموقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن زيادة الميزانية المخصصة لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج ٣٠.

٥٢- أدلى وفد سويسرا ببيان عام حول مجمل اقتراح البرنامج والميزانية، بدلا من الإجابة على السؤال المتعلق بالبرامج التي يرغب في استعراضها بالتفصيل. وقدم الوفد شكره للأمانة على جودة وثائق العمل المعدة. على الرغم من أن وثائق العمل لم تقدم بكافة اللغات، أشار الوفد إلى أنه، مقارنة بالممارسات السابقة فقد وجد الكثير من التقدم الذي تم إحرازه. فيما يتعلق بالنسخ الفرنسية، أشار الوفد إلى أن الوثائق كانت متاحة بشكل أسرع بكثير، ولا سيما المتعلق منها بالتحضير للجمعيات وكان هذا هو الحال أيضا بالنسبة للغات الأخرى. وأعرب الوفد عن شكره للأمانة لجهودها في هذا الصدد وخاصة في المجال اللغوي. كما أعرب أيضا عن تقديره لعملية التشاور الشاملة في التحضير لوثيقة البرنامج والميزانية هذه وتواجد الأمانة للإجابة على كافة الأسئلة والطلبات الخاصة بالحصول على توضيحات.

٥٣- أعلن وفد سويسرا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلت به المجموعة الباء بشأن وثيقة الميزانية وأعرب عن رغبته في إبداء تعليقات عدة. فيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية المعدلة، فإنه أعرب عن تقديره لاقتراح الميزانية المتوازن. وبالنسبة للموارد المخصصة والأنشطة المقترحة في مختلف قطاعات الويبو، قال إنها كانت مقبولة لدى الوفد ككل. وقال إن اقتراح البرنامج والميزانية سمح للويبو

الحفاظ على زخم التغييرات الاستراتيجية الايجابية التي بدأت في فترة السنتين الحالية من الميزانية المعدلة، كما مكن أيضا من تعزيز قدرة الويبو في القيام بدور قيادي في مجالات الملكية الفكرية بين المنظمات الحكومية الدولية. ورأى الوفد أن المفتاح هو أن إعادة تحديد الأهداف الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ وتعريف البرامج قد مكن من تحقيق مكاسب الكفاءة من خلال تركيز الأنشطة حول مراكز المهارات التي سوف تحتاج تعريفها بشكل مناسب. وبهذا فإن الدول الأعضاء قد تخلصت من عدد من التداخل والازدواجية التي كانت موجودة في المنظمة وقامت بزيادة فعاليتها. كان هذا أمر مفيد لمنظمة مثل الويبو، والتي تعتمد عائداتها على التغييرات والتقلبات الاقتصادية في العالم، لا سيما في وقت الأزمة الاقتصادية. وأعرب عن اعتقاده أن هذا الإتجاه ينبغي أن يتم تشجيعه للمستقبل وأنه سيمكن الأمانة من توسيع نطاق أنشطتها وخدماتها، لتكون قادرة على تلبية احتياجات الدول الأعضاء، سواء كان ذلك على وجه التحديد في نظم التسجيل أو أنشطة وضع المعايير أو أنشطة تنمية المنظمة. وشدد الوفد على أنه لا يريد أن يصبح إكثار البرامج إتجاه يُتبع. فقد تصدى لهذا الإتجاه في الماضي في إطار هذه اللجنة حيث حاول التقليل من عدد من البرامج.

٥٤- رغب وفد سويسرا أيضا أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد على أهمية الأداء السليم لخدمات التسجيل: مهارات طاقم العمل المعنيين والدعم المقدم من الموظفين الإداريين والاستثمارات التقنية اللازمة وخاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات. كانت هذه الأنشطة مصدرا لنجاح هذه المنظمة ومكنت الويبو من تمويل العديد من الأنشطة التي تطلع بها في المنظمة وخاصة في مجال التنمية. وشدد الوفد على أن القطاعين؛ هيئات التسجيل وأنشطة التنمية مترابطان فيما بينهما إلى حد كبير. إن هيئات التسجيل، وعلى وجه الخصوص، نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، قد لعبت دورا رئيسيا في الويبو. وذكر الوفد بأن أكثر من ٩٠ ٪ من إجمالي الدخل كان بفضل هيئات التسجيل، مع الغالبية العامة من معاهدة التعاون بشأن البراءات. وشدد على أنه من الهام بالنسبة للويبو تعزيز نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وأن يكون واحدا من أكثر النظم الفعالة بحيث توجه طلبات براءات الاختراع الدولية من خلال هذه المعاهدة. وقال إنه من الأهمية الكبيرة تحسين قواعد البيانات مثل إتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي وهيكل تكنولوجيا المعلومات في المنظمة وذلك لضمان جودة وفعالية الخدمات المقدمة. وأشار الوفد إلى رضائه بالتقدم المحرز في هذا المجال وفي المشروعات التي قد بدأت، الأمر الذي يؤيده تماما.

٥٥- وأثار وفد سويسرا أيضا مسألة تتعلق بالمباني. فهو يعتقد أن صيانة وترميم مباني المنظمات الدولية تدرج في نطاق تلك المنظمات أنفسهم لدرجة أنهم يمتلكون تلك المباني. بوصفها البلد المضيف، أيد الوفد السويسري الدعوة إلى الأخذ بقاعدة ممارسة جيدة، والتي من خلالها تقدم المنظمات الدولية سنويا ١ ٪ من القيمة العادلة للمباني حتى يتمكنوا من إقامة صندوق مخصص لصيانتها. في هذا الخصوص أشار إلى أن وثيقة البرنامج والميزانية قد إدخرت مخصصات لصيانة المباني. بيد أنه رغب في أن تتطبق ميزانيات الويبو المقبلة قاعدة ال ١ ٪ وأن تشمل الوسائل المناسبة (على سبيل المثال، حكم في الميزانية) لتمكينها من تمويل نفقات الترميم والصيانة.

٥٦- وقال وفد الهند أنه يعلق أهمية كبيرة على عملية وضع الميزانية واعتبرتها فرصة للدول الأعضاء من أجل صياغة برنامج العمل وتخصيص الميزانية، وبهذا المعنى، فإن هذا النقاش كان استمرارا للحوار الذي بدأ في يوليو/ تموز. وقال أنه سيكون لديه ملاحظات على تسعة برامج محددة. بما أنه هناك تسعة أهداف استراتيجية و ٢٩ برنامج، اقترح الوفد المضي قدما في إتجاه الأهداف. وقال

الوفد أنه يود التعليق على عملية الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وعلى البرامج ٥ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ و ٣٠.

٥٧- أيد وفد أستراليا إتجاه لجنة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بما في ذلك الدفع من أجل زيادة فعالية تقديم الخدمات، جدول أعمال التنمية وبناء القدرات والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وأيضا إدماج جدول أعمال التنمية في برنامج عمل الويبو. أيد الوفد أيضا الالتزام المتزايد لاستخدام مؤشرات أداء مناسبة وأهداف قابلة للتحقيق. وأشار إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الويبو مدعما لنهج المحافظة في الإنفاق في الوقت الذي يمر فيه الأساس المالي للويبو بمرحلة من عدم اليقين. كما أشار إلى أن المدير العام قد حاول أن يوازن بين المطالب الناشئة عن التزامات المعاهدات ومتطلبات الخدمة ومطالب تنفيذ جدول أعمال التنمية ومتطلبات البنية التحتية والتشغيلية المستمرة.

٥٨- أيد وفد جنوب أفريقيا الاقتراح الرامي إلى المضي قدما في المناقشات على أساس الأهداف الاستراتيجية، وأعرب عن رغبته في التعليق على برامج ٤ و ٨.

٥٩- شكر وفد فرنسا الأمانة على إدخال التغييرات التي استوعبت التعليقات المقدمة خلال الجلسة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في يوليو/ تموز. وأعلن الوفد تأييده الكامل لبيان المجموعة بآء المتعلق بالتوازن السليم والطبيعة المعقولة للميزانية. ورغب في الرجوع إلى اقتراحات المدير العام الذي طرحها صباح ذلك اليوم وإلى الأرقام المتعلقة بإيداعات البراءات على الصعيدين الدولي والوطني. وشدد الوفد على أن الطلبات الدولية التي تسهم في الدخل الحالي والمستقبلي للويبو قد انخفضت، وأن على الدول الأعضاء توخي الحذر في إعداد ميزانية ٢٠١٠/٢٠١١. وهنا الأمانة على إتباع هذا النهج الحذر وعلى المحافظة على الانتشار الواسع للأنشطة في المنظمة. وطلب الوفد أن يكون على علم بصورة منتظمة بتنفيذ الميزانية.

٦٠- شكر وفد عمان الأمانة على إعداد الوثائق التي أخذت في الاعتبار الاقتراحات والتعليقات التي أثيرت في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المنعقد في يوليو/ تموز. كما أيد اقتراح استعراض البرامج على أساس الأهداف الاستراتيجية، مبديا رغبته في التعليق على البرنامج ٢٧.

٦١- قدم وفد الجزائر شكره للأمانة لإعدادها وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية وأعرب عن سروره لإدراج التغييرات التي أدخلت بناء على اقتراحات الدول الأعضاء التي قدمت في اجتماع يوليو/ تموز. وأيد الوفد بيان مجموعة البلدان الأفريقية. فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، طلب الوفد أن يتم إضافة نص لتوضيح أن قائمة البرامج المدرجة في قسم "روابط جدول أعمال التنمية" من نصوص البرنامج قد أعطيت كمثال. وأشار أن تلك القائمة لم تحدد كيفية تنفيذ البرامج لتلك التوصيات واقترح أن يغطي تقرير أداء البرنامج القادم ٢٠٠٩ هذا الجانب. واعتقد أيضا أنه سيكون من الضروري تخصيص أموال كافية للأنشطة المقبلة للجنة الحكومية الدولية وجدول أعمال التنمية. فيما يخص برنامج ٣٠، طلب الوفد إيضاح أكثر حول أهداف ومؤشرات أداء هذا البرنامج. إضافة إلى المساعدة المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فينبغي للبرنامج أيضا دمج استخدام المرونة التي تتيحها نظام الملكية الفكرية من أجل زيادة القدرة التنافسية للشركات. وأضاف أن البرنامج ٣٠ ينبغي أن يشير إلى الظروف اللازمة لكي تستخدم الملكية الفكرية كمعبر للابتكار. وقال أنه فيما يخص برنامج ١٨ يجب التأكيد على التقنيات والتكنولوجيات القائمة على المعارف التقليدية كما ينبغي أن يكون هناك دعم ميزاني إضافي لتيسير مشاركة البلدان النامية في عمل المنظمة.

٦٢- دعا المراقب مديري البرامج المسؤولين عن البرامج ٤، ٥، ٨، ٩، ١١، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٧ و ٣٠ ليكونوا حاضرين في الغرفة للرد على الدول الأعضاء.

البرنامج ٤

٦٣- قال وفد جنوب أفريقيا أنه وفقا للبيان العام الذي أدلى به منسق المجموعة، فقد كان طلب المجموعة خلال الدورة غير الرسمية هو زيادة في الميزانية المخصصة للبرنامج ٤ في ضوء الحالة الراهنة من المفاوضات في إطار اللجنة الحكومية الدولية. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من تصور عمل محتمل فيما بين الدورات وكذلك دورات اللجنة الحكومية الدولية، لم يكن هناك زيادة في الأموال لعقد مؤتمرات، وتساءل عما إذا كان قد تم وضع بند لهذا الأمر فينبغي أن يؤخذ القرار خلال الجمعيات العامة للتحرك في هذا الإتجاه.

٦٤- أجابت الأمانة (القائم بأعمال مدير شعبة المعارف التقليدية) بأن المبلغ المتوقع لدورات اللجنة الحكومية الدولية قد تم توفيره ويتضح ذلك في عدد من السطور في الميزانية المشار إليها في مشروع الميزانية لبرنامج ٤، وهم "سفر الطرف الثالث"، "مؤتمرات"، وفي بعض الأحيان "أشياء أخرى". وكانت تكلفة كل دورة من دورات اللجنة ما يقارب ٢٤٠,٠٠٠ أو ٢٢٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا. وأضافت الأمانة أن الممارسة حتى الآن هي تنظيم أربع دورات كل سنتين وبذلك توقع مشروع الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ أربع دورات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. بصرف النظر عن الاعتمادات المالية التي تم توفيرها على وجه التحديد لهذا العدد من دورات اللجنة، هناك اعتمادات مالية إضافية متاحة في إطار "سفر الطرف الثالث"، "مؤتمرات" و"أشياء أخرى" لأي عمليات ما بين الدورات قد تقررها الدول الأعضاء. وفي رد آخر على سؤال وفد جنوب أفريقيا، أوضحت الأمانة أن التخفيض في المبلغ المخصص لـ"سفر الطرف الثالث" كان بسبب تدابير لخفض التكاليف وضعها المدير العام، وبناء عليه، فإن ذلك لا يعني الحد من الأنشطة ولكن فقط أن تكاليفها ستكون أقل.

البرنامج ٥

٦٥- طلب وفد الهند إيضاحات بشأن ثلاث نقاط فيما يتعلق بالبرنامج ٥. الأولى تتعلق بالتخصيصات الميزانية الواردة في الصفحة رقم ٥١ من النسخة الإنكليزية. تحت عنوان "موارد غير الموظفين" كان هناك مبلغ قدره ٤٤,١ مليون فرنكا سويسريا تحت الفئة "أشياء أخرى"، لفترة ٢٠١٠/٢٠١١. قال الوفد أن هذا المبلغ يعد مبلغا هائلا مقارنة بـ ٢,٤ مليون فرنكا سويسريا كمبلغ متوقع أن يتم تخصيصه لجدول أعمال التنمية وطلب توضيحا في ما يتعلق بالنفقات المتصورة تحت هذا العنوان. النقطة الثانية تتعلق بالبيانات الواردة في الصفحة رقم ٥١ من النسخة الإنكليزية المعنونة "موارد الموظفين" حيث كانت هناك زيادة طفيفة تتراوح ما بين ١,٢٥ إلى ١,٢٨ مليون فرنكا سويسريا في المبالغ المخصصة لموارد الموظفين اللازمة لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان الوفد متفهم أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات تمارس قدرا من المرونة فيما يتعلق بملف التوظيف وأن لديها المرونة اللازمة لتعيين موظفين إضافيين استجابة للزيادة في الإيداعات. ولكنه تساءل عما إذا كان في ضوء العدد المنخفض في إيداعات المعاهدة وبالنظر إلى أن الأمانة قد أكدت تقليص عائدات الويبو والذي يتبعه الحاجة إلى تقويم اقتصادها، هل كان هناك تفكير في خفض مماثل في عدد وظائف المعاهدة. النقطة الثالثة التي أثارها الوفد كانت بالإشارة إلى اقتراح سبق أن قدمه في الدورة غير الرسمية الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. في ذلك الوقت، قد طلب الوفد تحليل للتكاليف والفوائد أو دراسة أولية فيما يتعلق بالاستعانة الخارجية في عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات. ولكنه رأى أن النص الحالي لا يترجم ما تمت مناقشته في الاجتماع الأخير. وطلب أن يتم تعديل اللغة والنقطة

الفرعية (٤) في الفقرة (١) إلى "التحقيق من خلال دراسة أولية" وأن يتم إضافة العبارة " من خلال دراسة أولية"، كلما أمكن عندما تجدر الإشارة إلى وظائف ومهام خاصة، متضمنة عمليات البحث والفحص.

٦٦- أوضحت الأمانة (مدير شعبة عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات) أن النصيب الأهم من مبلغ الـ ٤٤ مليون فرنك سويسري المندرج تحت فئة "أشياء أخرى" كان قد تم اقتراحه أن يخصص لتغطية تكاليف الترجمة الخارجية، والتي قدرت تكلفتها بحوالي من ١٦ إلى ١٧ مليوناً فرنكاً سويسرياً سنوياً للعامين ٢٠١٠/٢٠١١. وأقرت الأمانة أنه نظراً لعظم المبلغ وأهميته، فإنه يستحق أن يذكر صراحة في الوثائق المستقبلية. واستطردت الأمانة موضحة أن مبلغ حوالي ١١ مليوناً فرنكاً سويسرياً كان المبلغ المتوقع المعتاد لإدارة العمليات وغيرها من النفقات المتنوعة مثل الأرشفة والصناديق والتكاليف البريدية والتكاليف التي عادة ما يتم تكبدها خلال فترة السنتين. وأكدت الأمانة أن هذا المبلغ يعد مبلغاً كبيراً مضيعة أنها كانت أيضاً عملية واسعة النطاق. لم يغطي المبلغ الصغير المتبقي عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات ولكن كان له دور في وحدات أخرى للمعاهدة مثل التعاون القانوني والدولي. رداً على السؤال الثاني، فإنه يجب أن تؤخذ عدداً من العناصر بعين الاعتبار. وأوضحت الأمانة أن مجموع القوى العاملة في عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات تتألف من فئتين كبيرتين: الأفراد الذين يشغلون وظائف العاملين والأفراد الذين يشغلون وظائف غير العاملين، من بينهم نحو ٨٠ موظف بعقود قصيرة الأجل. وطمأنت الأمانة الدول الأعضاء أنها تبذل ما في وسعها على أساس دائم من أجل تحسين كفاءة تلك العملية. عندما ينظر الفرد اقتصادياً من منظور الواقع الحقيقي لطور طاقم العمل، لفتت الأمانة عناية المندوبين إلى الصفحة رقم ٢٠٥ من النص الإنكليزي

- مؤشرات الأداء لعمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات، والرسم البياني الذي يوضح عدد الأفراد العاملين في إطار عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات. هذا العدد هو العدد الإجمالي للأفراد الذين يشغلون وظائف العاملين والأفراد ذوي العقود قصيرة الأجل. كما يمكن رؤية ذلك بوضوح، كان هناك انخفاض كبير في عدد الأفراد العاملة منذ عام ٢٠٠٣، والذي جاء في وقت كان لا يزال هناك نمو كبير في معاهدة التعاون بشأن البراءات، ما بين ٢٠ إلى ٣٠٪ من العمل الزائد بين عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر، ورغم ذلك انخفض عدد الموظفين ١٠٠ فرد. وقالت الأمانة أن الرسم البياني كان مؤشر حقيقي لطور كافة الأفراد العاملة في المعاهدة. إن الزيادة التي تطرقت إليها وفود كثيرة كانت مندرجة فقط في فئة واحدة وهي مناصب الموظفين. وذكرت الأمانة الوفود أنه في العام الماضي وافقت جمعية الويبو على إنشاء نحو ٣٠ منصباً تنظيمياً، ومن تلك المناصب تم تخصيص ١٥ منصباً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وذلك ببساطة على أساس تناسبي من حيث الوظائف التي كان يشغلها موظفي العقود قصيرة الأجل. وأوضحت الأمانة أن هذه المناصب قد تم شغلها الآن، وقد أدى هذا بوضوح إلى بعض الزيادة في تكاليف الموظفين. وطمأنت الوفود أنه لا توجد صعوبة في تعديل اللغة كما كان مقترح.

البرنامج ٩

٦٧- دعا الرئيس نائب المدير العام ناريندرا سابهروال للرد على الأسئلة المتعلقة بالبرامج ٩ و ٣٠.

٦٨- أشار وفد الهند إلى أنه في قائمة البنود في إطار التحديات والاستراتيجيات (البرنامج ٩)، كان من الواضح أن المكتب الإقليمي قد قام ببعض المهام التنسيقية، لأنه وفقاً للنقطة ٢، "الدعم ورفع الوعي من خلال مجموعة متنوعة من أنشطة العون" فإنه ينبغي على شعبة الاتصالات أن تقوم بهذه المهام.

وبالمثل، النقطة ٣، "العمل مع البرنامج ١٥ لدعم تنمية وتحديث مؤسسات الملكية الفكرية"، فإنه يجب أن يقوم بهذا العمل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أو مكتبها. يبدو أن كل من هذه البنود المدرجة تأتي ضمن النطاق المباشر لأحد الأقسام المتخصصة في الويبو، وكانت لتلك البنود تكلفتها الخاص والأهم من ذلك مخصصاتها الميزانية الخاصة بها. وقال الوفد إن الإنفاق الميزاني للمكتب الإقليمي لأفريقيا والدول العربية والمحيط الهادئ في إطار البرنامج ٩ قد بلغ ٤١,٩ مليوناً فرنكاً سويسرياً. وطلب الوفد توضيحاً حيث فيما تم إنفاق هذا المبلغ وما كان التقاطع مع مخصصات الميزانية الممنوحة للشعبة المتخصصة، على سبيل المثال ما جاء في إطار شعبة الاتصالات. وقال الوفد أنه سيكون ممثناً لو قدمت المكاتب الإقليمية بيانا تفصيلياً عن المصروفات، على سبيل المثال، لفترة السنتين الماضية وذلك لإعطاء الدول الأعضاء فكرة عن طرق صرف ذلك المبلغ الهائل. واقترح الوفد تضمين نقطة إضافية، نصها كما يلي: "دعم تنمية وتنفيذ الابتكار الوطني واستراتيجيات الملكية الفكرية المملوكة للبلد". وقال أنه بالرغم من ظهور تلك النقطة في الجزء الخاص بالجدول إلا أنه لم يظهر في الجزء الوصفي في الصفحة رقم ٦٦.

٦٩- أشار وفد جنوب أفريقيا أنه وفقاً للعرض الإقليمي للأنشطة في إطار المكاتب المختلفة، فإنه من الواضح أنه كان هناك أوجه تشابه في الأنشطة كما كانت هناك أيضاً اختلافات. وطلب من الأمانة أن يكون هناك اتساق فيما يتعلق بالأنشطة وورش العمل التي تم توفيرها لجميع البلدان النامية في جميع المناطق. وأشار أيضاً إلى أنه في إطار مكتب آسيا والمحيط الهادئ كان هناك ذكر لإعداد مشاريع القوانين وتعليقات على مشاريع القوانين التي يجري إعدادها والمساعدة في تنمية التشريعات الوطنية للملكية الفكرية. ولكنه لم يرد ذكر أنشطة مماثلة في إطار مكتب أفريقيا. فإنه فيما يخص مكتب أفريقيا ورد ذكر شيء يتعلق بمجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، ومع ذلك رأى الوفد أن تلك الأنشطة ينبغي أن تمتد إلى ما بعد ذلك لتشمل تشريعات وسياسات الملكية الفكرية. فيما يتعلق بعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتعلق بالبرنامج ٩، عبر الوفد عن رغبته، على غرار الوفد الهندي، في أن يكون هناك أدنى حد من ازدواجية العمل وزيادة التنسيق مع البرنامج الرئيسي ٣٠ فيما يخص الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٧٠- أشارت الأمانة (نائب المدير العام، ناريندرا سابهروال)، رداً على أسئلة الهند، أن البرنامج ٩، المتعلق بجميع مناطق العالم التي تضم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، قد تم تكليفه في المقام الأول ببناء وتعزيز القدرات الوطنية من أجل الاستفادة من الملكية الفكرية في أغراض التنمية في جميع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. هذا البرنامج هو البرنامج الرئيسي الذي يتناول ويدعم احتياجات بناء القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي، ومن هذا المنطلق تم الأخذ بالاعتبار بناء البنية التحتية والمؤسسات المستدامة وتنمية الموارد البشرية من مختلف الفئات المستهدفة والوصول إلى قطاع المستخدم وتعزيز قدراته ومهاراته للاستفادة من الملكية الفكرية وبناء الشراكات والتشبيك بين إدارات الملكية الفكرية ومجتمع مستخدمي الملكية الفكرية. هذا البرنامج أيضاً قام بالتنسيق مع شركاء خارجيين من خارج الويبو ليأتوا بخبراتهم وتجاربهم، وفي بعض الأحيان، مواردهم لاستكمال برنامج بناء القدرات في الويبو. وقالت الأمانة أن كل هذا قد تم بطريقة كلية وشاملة ومنسقة، حيث قام البرنامج والمكاتب الإقليمية بالتنسيق مستمر مع برامج أخرى في الويبو، وكذلك مع شركاء خارجيين وغيرهم. وكان الهدف هو توفير حزمة شاملة ومتكاملة وكلية لبناء القدرات وخدمات المساعدة التقنية لتكون في متناول الدول الأعضاء.

٧١- وأضافت الأمانة أن البرنامج ٩ كان البرنامج الرئيسي الذي لديه الموارد المخصصة لتنفيذ كافة أعمال الملكية الفكرية ذات الصلة بالبنية التحتية القانونية والإدارية وبناء المؤسسات وتنمية الموارد

البشرية. وشملت الأدوات لذلك عددا من الندوات والاجتماعات والدورات التدريبية والمنتديات وحوارات ومنتديات على مستوى السياسات والمساعدة في تقييم الاحتياجات وتنمية الملكية الفكرية وسياسات واستراتيجيات الابتكار وإجراء دراسات واسترشادات وتطوير أدوات متخصصة لمختلف الفئات المستهدفة وذلك بالتعاون مع البرامج الأخرى التي ذكرتها الهند. كانت لهذه البرامج تكلفتها الخاص وقد استمرت في التعاون مع ومساعدته البرنامج ٩ والمكاتب الإقليمية. وكانت المكاتب الإقليمية هي نقطة الإتصال للدول الأعضاء لتنسيق جميع المساعدات التقنية. تم تقديم الموارد الرئيسية للويبو من أجل تنمية برامج التعاون والمساعدة التقنية في برنامج ٩. واعتقدت الأمانة أن النقطة المتعلقة بدعم البلدان في تنمية وتنفيذ استراتيجيات الملكية الفكرية والإبداع المملوكة للبلد في غاية الأهمية. ووجهت الأمانة انتباه الوفود إلى الصفحة رقم ٦٦ من الوثيقة، حيث يوجد واحدة من الخطط أو الاستراتيجيات الرئيسية للتعاون من أجل التنمية والتي تقوم بدمج جميع أنشطة بناء القدرات في إطار استراتيجيات الابتكار والملكية الفكرية المملوكة للبلد، أينما وجدت تلك الاستراتيجيات، ويشمل ذلك أيضا، بناء على الطلب، الدعم المقدم إلى البلدان من أجل صياغة وتنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات. وقالت الأمانة أن هذا التوجه منبثق من دولة عضوة وبرنامج مملوك للدولة. كانت الويبو تحت تصرفهم لتوفير الخبرة اللازمة والدعم وفقا لاحتياجاتهم الخاصة. وكانت أهداف البرنامج مشتركة لكافة المناطق والبلدان الأقل نمواً، ولكن كان أيضا لكل منطقة ما يخصها من احتياجات ومحددات، فكان من الممكن أن تكون التحديات في بعض البلدان أكثر بروزا عن غيرها.

٧٢- وبالنسبة للأسئلة المطروحة من وفد جنوب أفريقيا، أوضحت الأمانة أن التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً قد انعكست في نصوص البرنامج والتي وصفت أهداف البرنامج وتحدياته واستراتيجياته. وذكرت الأمانة أن الصياغات المشتركة لجميع البلدان والبلدان الأقل نمواً لم تكن دائما متضمنة في كل من نصوص البرنامج الإقليمي وذلك لأنه لم يكن هناك ضرورة لتكرار ما قيل في الوصف العام لبرنامج ٩. إن وصف المناطق كان يهدف إلى تقديم معلومات عن المحددات والنهج المختلف ذات الصلة بكل منطقة ولكن هذا لا يعني عدم تطبيق بعض الأشياء المذكورة في نصوص البرنامج العام. من أجل الحصول على صورة كاملة، ينبغي أن نشير إلى نصوص البرنامج العام مع الأهداف والتحديات والاستراتيجيات والنهج العام للبرنامج، فضلا عن النهج المحدد والمختلف بالنسبة لكل منطقة. فيما يخص تعليق جنوب أفريقيا على تجنب ازدواجية في العمل، أكدت الأمانة أن هذه النقطة تم أخذها في الاعتبار وأشارت إلى أنه من المؤكد أنه كانت نية وجهود الأمانة هي تنفيذ البرامج والأنشطة والأحداث بطريقة خالية من أي ازدواجية أو تكرار أو تداخل. واسترسلت الأمانة قائلة أنه من أجل ضمان ما سبق ذكره، كان السعي لتضمين كافة أنشطة بناء القدرات في الإطار العام للخطة والاستراتيجية المملوكة للبلد وبالتالي تجنب احتمال ازدواجية أو تداخل من حيث بناء القدرات في هذا البلد أو في تلك المنطقة. وقد تم ذلك بالتشاور الوثيق المبني على الحاجة المحددة والطلب للبلد المعني.

٧٣- طلب وفد الهند توزيع التوضيحات الخاصة ببيانات النفقات التفصيلية على المكاتب الإقليمية لتمكين المندوبين من فهم أفضل لاستخدام هذه الموارد. وفي إشارة إلى النقطة المتعلقة ب" مساعدات محددة للشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية" عبر الوفد عن رغبته في أن يتم إبلاغه عما إذا كان قد تم توجيه دعم متعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة لبلد معين في المنطقة، وعما إذا كانت الموارد قد جاءت من شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة أو من المكتب الإقليمي. فيما يتعلق بالنقطة المذكورة سابقا لتقديم الدعم لتنمية وتنفيذ استراتيجيات الإبداع الوطنية والملكية الفكرية، قال الوفد أنه في حين أنه قد ذكر بوضوح المساعدة التشريعية في تحديث التشريعات الوطنية للملكية الفكرية، فإن

المساهمة المحتملة للويبو ليطور السياسات الوطنية للابداع والملكية الفكرية أو لاستراتيجيات الملكية الفكرية من شأنها أن تكفل إشارة أكثر وضوحاً. وطلب الوفد أن تتعكس هذه النقطة في النص المعدل.

٧٤- سأل وفد أنغولا عما إذا كان من الممكن أن تتعكس في إطار هذا البرنامج أي أنشطة محددة متجهة أو محجوزة للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا.

٧٥- قالت الأمانة أن البيانات التفصيلية الخاصة بنفقات المكاتب الإقليمية والشركات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من البرامج سوف تقدم قبل الاجتماع القادم للجنة البرنامج والميزانية. فيما يتعلق بمسألة الموارد، قالت الأمانة أنها قد أوضحت بالفعل أن البرنامج ٩ قد تعاون مع غيره من البرامج على النحو المبين في وثيقة الميزانية. بالنسبة للبرنامج ٣٠، فإن طبيعة الطلب هي التي سوف تحدد من أين ستأتي الموارد. على سبيل المثال، إذا كان الطلب للاضطلاع بترجمة إصدار متخصص أو محدد تكون شعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عنه، فإن الموارد ذات الصلة سوف تأتي من هذه الشعبة. وأضافت الأمانة أن هذا لا يعني أن المكاتب الإقليمية لن تسهم في تلك العملية حيث أن الويبيو تتبع عملية مرنة للغاية لأن الهدف الرئيسي للبرنامج وإدارة البرنامج هو توفير الرضاء الكامل فيما يتعلق بالطلبات الواردة من الدول الأعضاء. واستطردت الأمانة قائلة أن ذلك يتوقف على ما إذا كانت طلبات الدول الأعضاء المتعلقة ببناء القدرات يمكن تليبيتها من قبل المكاتب الإقليمية وحدها أو بالتنسيق مع برنامج آخر أو من خلال استخدام موارد خارجية أو مساعدة خارجية. فيما يخص استراتيجيات الملكية الفكرية، رأت الأمانة أن وضع المرجعية ذات الصلة بوضوح كما هي عليه من شأنه أن يعطي الأهمية اللازمة. ومع ذلك، كانت الأمانة على استعداد لإضافة نقطة إضافية لتعكس أهمية صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية والابتكار. فيما يتعلق بسؤال أنغولا، ردت الأمانة أنه من الممكن إتاحة المعلومات ذات الصلة بالبرامج والأنشطة في البلدان الناطقة باللغة البرتغالية لمعلومات الوفد. كما أوضحت الأمانة أيضاً في ردها على سؤال أنغولا أن الأنشطة التي تفيدها البلدان الناطقة باللغة البرتغالية الواقعة في مناطق مختلفة قد تم إدراجها في أوصاف المناطق ذات الصلة، مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي.

٧٦- أيد وفد البرازيل تعليقات وفد أنغولا فيما يخص البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

البرنامج ٣٠

٧٧- قال وفد الهند أن معظم النقاط التي كان يرغب في إثارتها في برنامج ٣٠ قد أثرت من قبل وفود الجزائر والولايات المتحدة ونالت تأييد إيطاليا. أراد الوفد أن يُبدي ملاحظتين واسعتي النطاق. أولاً، أعرب الوفد عن شكره للأمانة على جعل الشركات الصغيرة والمتوسطة برنامجاً مستقلاً بميزانية منفصلة. في الوقت نفسه، أشار الوفد أنه قد تم نقل البرنامج من برنامج ٩ وفقاً لطلب محدد لعدد من الوفود، بما في ذلك هذا الوفد. وطلب مراجعة الميزانية الممنوحة حالياً لبرنامج ٣٠ بالزيادة للتأكد من أن العمل الذي تطلع به هذه الشعبة سوف يكون مجزي ويسهم بالشكل الذي يقصده الدول الأعضاء. وطلب الوفد أيضاً إضافة إشارة إلى النص تقول أن تقديم المساعدة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة سوف تركز على مساعدتهم لوضع استراتيجية بشأن الملكية الفكرية، كما اقترح وفد الولايات المتحدة. وأوضح الوفد قائلاً إن وضع استراتيجيات للملكية الفكرية تعني كيفية استخدام المرونة في نظام الملكية الفكرية، وربما أيضاً تركيز على أنواع التحديات التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في بيئة الابتكار، على سبيل المثال، التقاضي وزيادة تكلفته وتأثير تذاكر براءات الاختراع على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود مجلس قانوني داخلي وغيرها من القيود العملية بشأن استخدام الملكية الفكرية من جانب الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٧٨- بالرغم من استحسان وفد جنوب أفريقيا لإعداد برنامج ٣٠ الجديد إلا أنه أشار إلى أنه لم يكن هناك اتصال مع عمل الصناعات الإبداعية على النحو المبين في برنامج ٣ ورغب في أن يرى بعض الاتصال فيما يخص العمل الذي يطلع به البرنامجين في ضوء الروابط في كليهما. وطلب أيضا زيادة في الميزانية المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٧٩- انضم وفد البرازيل إلى الوفود الأخرى الداعية إلى زيادة في الميزانية المخصصة للبرنامج ٣٠ وشكر الأمانة على وضعه في شكل منفصل. كما أعرب عن دعمه للنص الجديد الذي اقترحه الهند.

٨٠- ذكرت الأمانة إلى أن المدير العام قد أشار إلى أنه كانت هناك زيادة بنسبة ١٠ ٪ مقدا في الموارد الميزانية المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة (برنامج ٣٠). بالإضافة إلى ذلك، سوف يكون هناك ما يصل إلى ٦٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري يوفرها مشروع جدول أعمال التنمية وأيضاً ما يقارب ٧٣٥,٠٠٠ فرنك سويسري توفره الصناديق الاستثمارية. هذه المبالغ لا تأخذ في الاعتبار الموارد التي قدمتها المكاتب الإقليمية للويبو للأنشطة المشتركة. في المجموع، إن الموارد المتاحة لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت أكثر بكثير من المبلغ المبين في البرنامج ٣٠ في مرفق الوثيقة WO/PBC/14/4. في إشارة إلى اقتراحات لتحسين النصوص فيما يتعلق ب"التخطيط الاستراتيجي للشركات الصغيرة والمتوسطة" و"التحديات المحددة التي تواجهها"، أكدت الأمانة أنه سوف يتم إدخال التغييرات المناسبة. أحييت الأمانة علماً باقتراح وفد البرازيل بشأن الربط بين برامج الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية.

٨١- في إشارة إلى بيان الأمانة السابق بشأن التواصل بين المكاتب الإقليمية للويبو والشعب المتخصصة بها، طلب وفد الهند أن تأتي معلومات موارد الميزانية العامة الخاصة بقطاع معين مبنية على أساس مجمع بغض النظر عن مصادرها. كمثال على ذلك، عندما نظرت الوفود إلى قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة كانوا يرغبون في معرفة مخصصات الميزانية لهذا القطاع، بغض النظر عما إذا كانت الموارد من المكاتب أو الصناديق الاستثمارية أو من مصادر أخرى. ورأى الوفد أن يظل الصندوق الاستثماري في صورة تبرع قدمته بعض البلدان، والذي يمكن أن يسمى "مشروع مساعدة" أو "صندوق مشروع". ولذلك طلب الوفد جعل التمويل متاح لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الميزانية العادية للويبو.

٨٢- أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في العودة إلى التعليقات التي قدمتها الأمانة فيما يخص المسائل المتعلقة بالميزانية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد علق على النقطة الخاصة بأن جزءاً من الموارد المالية لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة قد تصبح متاحة من خلال الصناديق الاستثمارية أو جدول أعمال التنمية. واعتقد أن جزءاً من تدخله يركز على ثلاثة أنشطة معينة لشعبة الشركات الصغيرة والمتوسطة وهي فريدة من نوعها. في إشارة إلى موارد جدول أعمال التنمية والصناديق الاستثمارية، قال الوفد إنه يرى أن هذه الأنواع من الصناديق كانت تتعلق بصفة خاصة ببرامج معينة، بينما جاءت بعض التحديات التي حددها الوفد على المدى الطويل وتتعلق بمزيد من العون، والمزيد من سياسات التنمية، وبالتالي تتطلب المزيد من الموارد المالية. وفي هذا الصدد، طلب الوفد من الأمانة أن تنظر بعناية وأن تعطي التركيز المناسب لنصيب موارد غير العاملين في الميزانية العامة لهذا البرنامج.

٨٣- أحييت الأمانة علماً باقتراحات وملاحظات وفدي الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

البرنامج ٨

٨٤- في إشارة إلى برنامج ٨ وتوصيات جدول أعمال التنمية، طلب وفد جنوب أفريقيا توضيحات بشأن ما إذا كانت الميزانية الحالية قد أجرت أي أحكام فيما يتعلق بتوصيات وأنشطة مستقبلية تعتمد عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في فترة السنتين المقبلة. وقال الوفد لأنه لا يرى ذلك في هذه الوثيقة، فإنه يعتقد أن هناك حاجة إلى أن ينعكس مبلغ معين في هذه الميزانية يتم تخصيصه للأنشطة المستقبلية التي سوف يتم اعتمادها في فترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١. كما اعتقد الوفد أيضا أن هناك حاجة ماسة إلى إدراج تعليق إضافي في الجدول رقم ١ يتعلق باعتمادات إضافية تخصص للأنشطة المستقبلية لجدول أعمال التنمية التي ما زال يتعين اعتمادها لضمان إيداع موارد لهذا الغرض، كما سبق وأن أشار إليه المدير العام.

٨٥- أيد وفد البرازيل التعليق الذي أبداه وفد جنوب أفريقيا.

٨٦- قال وفد مصر أنه، مثل وفد جنوب أفريقيا، يود أن يعلم كمية ومصدر الموارد التي يتعين توفيرها في حالة موافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (في دوراتها المقبلة) على أنشطة متعددة لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بنص الهدف الاستراتيجي ٣، أشار الوفد إلى أن هناك فقرتين. بينما وافق الوفد على الفقرة الأولى التي تشير إلى كيفية استفادة البلدان من استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية، رأى أن النص لم يتجه إليه ولم يتناول الجانب الآخر للعملة، حيث ينبغي على سياسة التنمية تمكين الملكية الفكرية وينبغي على الملكية الفكرية تمكين التنمية. واقترح إدراج العبارة التالية بعد نهاية الجملة الأولى: "وبالمثل، فإن شواغل وأولويات التنمية يجب أن تدمج في سياسات الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي." ثم بقية الفقرة. وذكر الوفد أنه قد تم طلب معلومات أساسية خلال المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالمؤتمر الدولي المزمع حول دمج التنمية في صنع سياسة الملكية الفكرية. وقال الوفد إنه لا يفهم ما هي الخلفية لتنظيم هذا المؤتمر مكرراً طلبه للحصول على مزيد من المعلومات. كما أنه أعرب عن أمله أن تكون الدول الأعضاء طرف في المشاورات بشأن هذا المؤتمر. فيما يخص النتائج المرتقبة لبرنامج ٨، رغب الوفد في أن يكون هناك إشارة إلى العمل المعياري في النتيجة المرتقبة الأولى المتعلقة بالمضي قدماً في تعميم مبادئ جدول أعمال التنمية في برامج المنظمة وأنشطتها. وفي إشارة إلى النتيجة المرتقبة الثانية والنص ذات الصلة، أعرب الوفد عن تحفظه على صيغة مؤشر الأداء والهدف. على وجه التحديد، رأى الوفد أن الصيغة الحالية كانت من الممكن أن تكون مناسبة إذا كان قد تم تنفيذ الأنشطة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن هذا لم يكن انعكاساً دقيقاً للوضع لأن توصيات جدول أعمال التنمية هي عملية نشاط مستمر. ورغب أن يتم تغيير النص المتعلق بذلك إلى "...يتم تنفيذها بنجاح". أما بالنسبة للنتيجة المرتقبة الخامسة، طلب الوفد إيضاح لمعنى "استراتيجية اتصال خاصة" المشار إليها في المعطيات الأساسية لتلك النتيجة المتوقعة.

٨٧- فيما يتعلق بروابط البرنامج، رأى وفد مصر أن تلك الروابط، كما هي معروضة، لم تكن لتقدم تصور عن كيفية تنفيذ جدول أعمال التنمية أو كيف سيتم ربطه مع البرامج الأخرى، لأن ذلك الأمر كان متروكاً للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للفصل فيه. بيد أن الأهم من ذلك أنه رأى روابط مفقودة للبرامج ٥ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ٢٠. وقال إن برنامج ٥ الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات يتضمن مسائل هامة خاصة بالتنمية ويجب أن يكون هناك ربط بين تنسيق جدول أعمال التنمية وبرنامج معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالمثل، إن البرامج ٦ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ كان لديهم عناصر تنمية هامة، وبالتالي، رأى الوفد ضرورة هامة لاتصال برنامج ٨ بتلك البرامج. كما رغب أيضا أن

يكون هناك رابط لبرنامج ٢٧، حيث يمثل إصدار الوثائق بلغات مختلفة، وتحديدًا باللغات الرسمية للمنظمة، عامل تنمية هام للغاية لأنه يُمكن الدول الأعضاء من أن يكونوا على علم بما يجري في عمل المنظمة.

٨٨- انضم وفد الهند إلى الوفود الأخرى الذين أعربوا عن قلقهم إزاء عدم تخصيص ميزانية واضحة للمشروعات الجديدة التي سيتم الموافقة عليها في الدورات المقبلة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وطلب الوفد أيضا مخصصات ميزانية لآلية تنسيق اللجنة التي يجري مناقشتها، وذلك لحرصه على تجنب تعطيل مناقشات اللجنة بسبب عدم وجود موارد ميزانية.

٨٩- في ضوء التعليقات التي قدمها وفد الهند، وما تم الاتفاق عليه بخصوص اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، رغب وفد ألمانيا في معرفة كيف يرى قسم الميزانية مفهوم ادخار الأموال مقدما. وقد أقر بمزايا مثل هذا التفكير إلا أنه لم يكن واثق من ملائمة العملية التي تم الاتفاق عليها. وذكر الوفد أنه، كما أشار إليه بحق وفد الهند، أنه بما أن لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة كان لهما رأي بشأن التدابير الخاصة بتنفيذ اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من الناحية الميزانية، فإنه سيكون من المفيد الحصول على رأي الأمانة في هذا الصدد.

٩٠- قامت الأمانة (القائم بأعمال مدير شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية) بالرد على الأسئلة واحد تلو الآخر. فيما يتعلق بمسألة التوافر المستقبلي للموارد المالية اللازمة لتنفيذ أنشطة جدول أعمال التنمية ومشروعاته، أشارت الأمانة إلى أنه قد تم تقديم خمسة مشروعات للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية III والتي قد ناقشتها وأقرت منها ثلاث. وأضافت أن اقتراح البرنامج والميزانية يتضمن الموارد المتوقعة لتنفيذ هذه المشروعات، بصيغتها المعدلة من قبل اللجنة في دورتها الثالثة. وقد تم ذلك بوضوح عقب الإجراءات الموضوعية لتخصيص ميزانية في المنظمة. فيما إذا كان وضع الميزانية مقدما من شأنه أن يمتثل للعملية المناسبة، كررت الأمانة أن هذه الميزانية قد تم إدخارها بعد الإجراءات الموضوعية حيث وافقت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على مزيد من المشروعات والأنشطة. على سبيل المثال، سوف يُعرض على الدورة المقبلة للجنة ثلاثة مشروعات أخرى، كما سوف يُعرض أيضا على دورة نوفمبر/تشرين الثاني من العام المقبل مشروع آخر، وسوف تُمكن الميزانية المتوافرة في وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للسنتين ٢٠١٠/٢٠١١ من بدء تنفيذ المشروعات الموافق عليها من الآن فصاعدا في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١١. وأضافت الأمانة أن الأمر متروك تماما للدول الأعضاء إذا ما رغبوا في تغيير أو سلك نهجا مختلفا عن العملية الموضوعية.

٩١- فيما يخص التعليقات المقدمة من وفد مصر، وافقت الأمانة على أن تكون سياسة الملكية الفكرية على علم بسياسة التنمية وأنها سوف تجري مشاورات مع وفد مصر لإجراء التغييرات اللازمة على النص. فيما يتعلق بالتعليقات التي تخص المؤتمر، ذكرت الأمانة أن اقتراح عقد مؤتمر كان مطروح من جانب وفد البرازيل أولا. ولكنه لم يتم تحديد التفاصيل الخاصة بنطاق وموضوع ذلك المؤتمر بعد. يجب أن يتم عقد المؤتمر في عام ٢٠١١ على أن يبدأ العمل في تحديد نطاقه وغير ذلك من التفاصيل الخاصة به من عام ٢٠١٠ فصاعدا. وفيما يتعلق بالنتائج المرتقبة التي ذكرها وفد مصر، قالت الأمانة أن ليس لديها أي مشكلة بتضمين الإطار المعياري في النتيجة المرتقبة رقم ١. وأشارت الأمانة، بالرغم من ذلك، إلى أن الإطار المعياري هو مسؤولية الدول الأعضاء أكثر من الأمانة، وأن تحقيق هذه النتائج المرتقبة لن يكون في أيدي الأمانة فقط. ورأت الأمانة أن ذلك الأمر قد لا يخدم الغرض ولكن إذا رأى وفد مصر أنه من الأنسب، فإنه من الممكن تضمين لغة جديدة. فيما يخص

النتيجة المرتقبة الثانية، فإنه سوف يتم إعادة صياغتها لتصبح "يتم تنفيذهم بنجاح". وفيما يتعلق باستراتيجية الاتصالات لجدول أعمال التنمية، ذكرت الأمانة (عرفان بالوش) أنها كانت مسؤولة عن شعبة جدول أعمال التنمية منذ فبراير/شباط ٢٠٠٩. وأضافت أن استراتيجية الاتصالات مع الدول الأعضاء كانت مسألة وجود قواعد. وذكرت الأمانة الوفود أنه لم يكن هناك مثل هذه الشعبة في الماضي. وقالت أنه كانت تعقد ندوات عدة وورش عمل حيث يتم إبلاغ واضعي السياسات والمسؤولين على المستوى الوطني بجدول أعمال التنمية. وأضافت الأمانة أنه لم يكن هناك شيئاً مكتوباً فيما يتعلق بهدف تلك السياسة وما هي الأهداف المرجوة ومن هم الشركاء وما هي طريقة التواصل معهم. وشددت الأمانة على ضرورة أن تكون جميع هذه النقاط في شكل مكتوب مضيئة أنها كانت تتعاون مع شعبة الاتصالات للتوصل إلى استراتيجية والتي كانت فعالة من حيث التواصل مع الشركاء وأيضاً من حيث التكلفة.

٩٢- فيما يتعلق بروابط البرنامج للبرنامج ٨، قالت الأمانة أنه سيتم تعديلهم على النحو الذي حدده وفد مصر. وفيما يخص النقطة التي أثارها وفد الهند بشأن مخصصات ميزانية لآلية التنسيق، ردت الأمانة قائلة أن موقفها هو نفسه موقف الوفد، فإن الأمر كامل بيد عضوية لجنة البرنامج والميزانية لتحديد الإجراءات التي يتم بموجبها توفير اعتمادات مالية لهذا الأمر وما إذا كان لا بد من اعتماد إجراء جديد. بغض النظر عن الإجراء في حد ذاته، مع ذلك، فإنه يجب تحديد المبلغ الذي سوف يتم توفيره. وبالرغم من ذلك، وفي هذه المرحلة، لم يتم معرفة تكاليف آلية التنسيق المحتملة. رأت الأمانة أنه، بناء على ذلك، سوف يكون كافياً إقرار حكم ميزاني في وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة لسنة ٢٠١١/٢٠١٠ بشأن آلية التنسيق هذه.

٩٣- أحيط وفد باكستان علماً بأن المبلغ ٢,٢٤ مليون فرنك سويسري، المدرج في الجزء غير المخصص لاقتراح الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١، سوف يتم تخصيصه للمشروعات التي تمت مناقشتها والاتفاق عليها خلال الدورة السابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد أثار الوفد نقطة فيما يتعلق بتمويل تلك المشروعات، والتي سيتم مناقشتها ونأمل الاتفاق عليها في الدورة الرابعة للجنة التي سوف تعقد في نوفمبر الجاري. وسوف يتم تقديم الميزانية المعدلة لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١ إلى لجنة البرنامج والميزانية فقط في عام ٢٠١٠، وهذا يعني أنه سيكون هناك تأخير لحوالي سنة أو سبعة أشهر. وسوف يتم تعليق تنفيذ المشروعات الموافق عليها خلال ذلك الوقت لأنه لن يكون هناك مخصصات ميزانية لتنفيذها. وفيما يتعلق بالمشروعات التي سيتم الاتفاق عليها في اجتماع أبريل/نيسان عام ٢٠١٠، تفهم الوفد أنه سوف يكون هناك وقتاً أقل لتخصيص الموارد، نظراً لتوقيت تقديم ومناقشة اقتراح الميزانية المعدلة للسنتين ٢٠١٠/٢٠١١. وبناء على ذلك أثار وفد باكستان نقطة بشأن مصير تلك المشروعات. هل سيبقى تنفيذها معلق، أو قد تم بالفعل حفظ اعتمادات مالية لتنفيذها؟ وقد تفهم وفد باكستان الشواغل المثارة بشأن تحديد المبلغ الذي يجب أن يتم توفيره بهذه الطريقة، ولكنه اقترح أن يتم تحديد المبلغ على أساس تقديرات التكلفة التي كانت قد أعدتها الأمانة. وأكد الوفد على فهمه أنه بمجرد الموافقة على المشروعات من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها التي سوف تعقد في نوفمبر/تشرين الثاني، قد يتم صقل المبلغ الذي تم توفيره وتخصيصه من الاعتمادات المالية غير المخصصة في وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة.

٩٤- عبر وفد الهند عن أمله بأن توافق دورة اللجنة القادمة على المشروعات الجديدة فضلاً عن إنشاء آلية للتنسيق والرصد. وأدرك الوفد أن كلا من هذين الأمرين يتطلب تمويل، وأعرب عن أمله في تجنب احتمالية عدم القدرة على تنفيذ قرارات اللجنة بسبب عدم وجود مخصصات ميزانية. تبعاً لذلك، رغب الوفد أن يكون هناك تخصيص في الميزانية لهذا الغرض. وقال الوفد أن عملية وضع

الميزانية لجدول أعمال التنمية ليست هي نفسها بالنسبة للأعمال الأخرى التي تطلع بها المنظمة. وأشار إلى أن الأهمية التي يوليها المدير العام لجدول أعمال التنمية ينبغي أن يكون لها انعكاس ملازم فيما يخص الأموال المخصصة لها. واقترح الوفد اعتماد قواعد ومبادئ وعمليات ميزانية موحدة في المنظمة متضمنة جدول أعمال التنمية. وأشار إلى تخصيص مبلغ ٤٤ مليون فرنك سويسري تحت بند "أشياء أخرى" (الخدمات التعاقدية) للبرنامج ٥، وتساءل عن إمكانية إبقاء مبلغ من المال لتنفيذ جدول أعمال التنمية، وهو الاقتراح الذي كان قد كرر في كثير من الأحيان على أعلى المستويات في تلك المنظمة. تبعا لذلك، اقترح الوفد تخصيص مبلغ معين من المال لتنفيذ جدول أعمال التنمية، والذي سيشمل أيضا آلية رصد حالة الموافقة عليه. في حال إذا ما تمت الموافقة على ما يكفي من المشروعات، فسوف يبقى المبلغ غير مستخدم.

٩٥- أيد وفد مصر الآراء التي عبرت عنها وفود باكستان والهند. كما وافق على تخصيص، أو إيجاد وسيلة من خلال بعض التخصيص المبتكر من الاحتياطات التي يمكن استخدامها لتنفيذ جدول أعمال التنمية. سوف يتم تسديد المبالغ المتبقية من الميزانية القادمة أو من التعديل المقبل للميزانية ٢٠١٠/٢٠١١. وتتمنى الوفد ضمان وجود تمويل كاف وأيضا، كما تم التأكيد على ذلك سابقا، ألا تجد الوفود أنفسها في وضع تكون مقيدة فيه بسبب عدم وجود مخصصات في الميزانية.

٩٦- ذكر وفد جنوب أفريقيا بالمناقشات التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، والتزام المدير العام بجدول أعمال التنمية من حيث الأنشطة والتمويل المتعلق به ورغب في تخصيص ميزانية للأنشطة المستقبلية في إطار جدول أعمال التنمية. وأيد الاقتراح الذي تقدمت به مصر للنظر في إمكانية تخصيص اعتمادات مالية من الاحتياطات. وكرر الوفد أن جدول أعمال التنمية ليست حالة فريدة من نوعها، بل هو مجرد شيء جديد، وكانت الدول الأعضاء تتعلم أفضل الطرائق لتنفيذ التوصيات.

٩٧- أشار وفد سويسرا إلى أنه كان هناك اتفاق كامل على أهمية تنفيذ ووجود الموارد اللازمة لأنشطة جدول أعمال التنمية وتوصياته. ولكنه قد تم إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بقواعد واضحة. وستقدم توصياتها إلى الجمعية العامة والتي بدورها سوف تتخذ القرار النهائي في ضوء الموارد المتاحة. هذا هو السبيل الذي اتبعته لجان أخرى كذلك. فيما يتعلق بالتوصيات التي سيتم طرحها لاعتمادها في الاجتماع المقبل للجنة، رأى الوفد أنه على الدول الأعضاء إتباع الإجراءات المستخدمة في لجان أخرى، فضلا عن إتباع القواعد المطبقة عموما للمنظمة.

٩٨- كرر وفد البرازيل الآراء التي عبرت عنها كل من باكستان والهند ومصر وجنوب أفريقيا، مؤكدا أن الجمعيات هي التي عليها أن تقرر ما ينبغي تخصيصه من الموارد لتنفيذ جدول أعمال التنمية. نظرا لاختلاف وتيرة وتوقيت اجتماعات الجمعيات واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البرنامج والميزانية، كان من الضروري وضع الإجراءات التي من شأنها معالجة هذه المشكلة في المستقبل. ودعا الوفد للابتكار في محاولة لإيجاد حل، ولذلك فقد أيد ما قاله وفد مصر، لمحاولة التوصل إلى حل وسط.

٩٩- أقرت الأمانة النقاط التي أثارها الوفود وأشارت إلى أن التوقيت لا يزال يمثل قضية، حيث أنه سيتم تأجيل تنفيذ الأنشطة التي قررتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقدة في نوفمبر لحين موافقة لجنة البرنامج والميزانية. من ناحية أخرى، أشارت الأمانة إلى أنه تم وضع إجراءات في هذا الصدد. عندما نأتي إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، فقد تقرر أنه أيا كانت القرارات [عن الأنشطة] التي تتخذها اللجنة وتأتي الأمانة بالتقديرات المالية اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة، فإنه سوف يتم

تقديم تلك الحزمة إلى لجنة البرنامج والميزانية ومنها إلى الجمعيات، كانت هذه هي الطريقة للبدء في التنفيذ. وأرادت الأمانة أيضا أن تذكر الوفود بأنه قد تم إتباع الإجراءات نفسها فيما يخص التوصيات الخمس المثمنة ب ٨ ملايين فرنك سويسري.

١٠٠- ولخص الرئيس قائلا أن تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية التي نوقشت في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقدة في أبريل/نيسان يتطلب ما يقرب من ٢,٢ مليون فرنك سويسري، تلك المبلغ الذي كان مدرج في اقتراح البرنامج والميزانية للسنتين ٢٠١٠/٢٠١١. فيما يتعلق باجتماع اللجنة المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني وبالنظر إلى الشواغل التي أعرب عنها المندوبين، تم إدخار مبلغ إضافي في الاعتمادات المالية غير المخصصة للمشروعات التي ستقدم إلى دورة اللجنة. إذا طلب الدول الأعضاء زيادة تلك المبلغ عن ما كان مقدرا، فسوف تؤخذ الخطوات المناسبة لمعالجة هذه المسألة. فيما يتعلق بالإجراء المعتاد لإضفاء الطابع الرسمي على الطلبات المقدمة من قبل الدول الأعضاء، أكد الرئيس أن الأمانة قد أحاطت علما بالتعليقات، لا سيما التعليق الخاص بأن جميع المبالغ التي طلبتها الدول الأعضاء ينبغي أن تذهب إلى لجنة البرنامج والميزانية.

١٠١- توضيحا للبس خشي وفد الهند أن يحدث، قال الوفد أنه لم يطلب معاملة خاصة لجدول أعمال التنمية. بل على العكس، فقد طلب أن يُعامل جدول أعمال التنمية على قدم المساواة مع أنشطة الويبو الأخرى، بنفس القواعد المطبقة في الميزانية. ورحب الوفد بحكم الميزانية الذي أدخل، لكنه، رغب في معرفة كيفية التأكد من أنه قد تم تخصيص مبالغ للمشروعات الجديدة وأنه قد تمت الموافقة على بنود جديدة من قبل اللجان المختلفة. وقد أعطى مثلا على ذلك العمل الذي أنجز في ACP، حيث يتم الموافقة على دراسات جديدة في كل اجتماع. وشدد الوفد على أنه لم يسمع أنه لا بد من موافقة الجمعية العامة على ذلك العمل مرة أخرى.

١٠٢- التمس وفد باكستان توضيحا بشأن المبلغ ٥,٦ مليونا فرنكا سويسريا غير المخصص والمبلغ ٢,٢ مليونا الذي قد تم إدخاره للمشروعات المتفق عليها خلال الاجتماع الأخير للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وطلب الوفد تصحيح، إذا كان فهمه خاطئ أن هذا الأمر يخص المشروعات التي كانت ستوافق عليها الدول الأعضاء والمشروعات قيد التنفيذ من خلال المبلغ المخصص المتبقي.

١٠٣- ذكر وفد مصر إلى أنه خلال المناقشات السابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد تم تذكير الدول الأعضاء باستمرار أن هناك بعض المشروعات/ الآليات التي لا يمكن الموافقة عليها لأنه لم يخصص لها اعتمادات في الميزانية. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة كيفية ضمان وجود مخصصات للمشروعات التي توافق عليها الدول الأعضاء في الدورات المقبلة للجنة، سواء تعلقت تلك المشروعات بتنفيذ التوصيات أو بآلية تنسيق لجدول أعمال التنمية. وقالت الوفود أن هذه المسألة كانت عقبة ولذلك فكانت إحدى الشواغل المشروعة لجميع الوفود التي أثارت تلك النقطة. ورأى الوفد أنه قد حان الوقت لحل هذه المسألة.

١٠٤- قال وفد ألمانيا أنه قد شعر أيضا بلبس حول المناقشة الحالية على النحو الذي أعرب عنه وفد سويسرا. وأكد أنه شاهد حسن النية في مداخلات عدد من الوفود، بما في ذلك الهند ومصر وجنوب أفريقيا والبرازيل. وقال أنه بعد الإنصات الجيد للتوضيحات التي قدمتها الأمانة، عليه أن يقر أنه لا يرى إيلاء أي معاملة خاصة على الإطلاق لتوصيات جدول أعمال التنمية أو تنفيذها. وشدد الوفد على أن لجنة البرنامج والميزانية كانت هي اللجنة التي قررت تخصيص الأموال، كما أشار إلى ذلك وفد الهند. وتذكر أنه في العام المنصرم، عندما عقد مؤتمر بشأن القضايا العالمية في سياق SEP، كانت هناك حاجة لتخصيصات خاصة للأموال من قبل لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة على

التوالي. وأضاف أنه لا يعلم ما الذي كان يبت فيه الوفود أي أنه إذا كان هناك مال يتم إداره. وأشار الوفد أن من وجهة نظره، أن هذا يمثل خروجاً عن الدور المحدد للجنة البرنامج والميزانية. وقال أنه عندما تم نفاش هذه المسألة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، لم ترد اللجنة تطوير العملية بحيث تتحول المناقشة في لجنة البرنامج والميزانية إلى مجرد موافقة روتينية. وأضاف الوفد أنه لا يرى كيف يمكن للجنة أن تعطي جدول أعمال التنمية تلك المعاملة الخاصة.

١٠٥- ثم أشار وفد ألمانيا إلى مداخلات وفد الهند ومصر فيما يتعلق بفكرة آلية التنسيق والتي أعطت انطباعاً بأن آلية التنسيق قد سبق أن نوقشت في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأنه قد أجريت بالفعل مناقشات للحصول على التمويل الممكن لمثل هذه الآلية. فحسبما يتذكر وفد ألمانيا، لم يكن هناك قط مناقشة بشأن التمويل. وأضاف أن المجموعة باء هي التي أشارت إلى ذلك على وجه التحديد وبوضوح في اقتراحها المقدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والأمانة بشأن آلية التنسيق هذه، حيث أشارت إلى أنه في حال إنشاء تلك الآلية ينبغي لها أن تظل محايدة من حيث الموارد. ولذلك، فإن السعي وراء اعتمادات محددة لهذا الغرض هو في حقيقة الأمر يتناقض مع ما تم عرضه على اللجنة. وأقر الوفد بجهود وفد مصر في أن يأتي بأفكار مبتكرة ومرنة بخصوص التمويل، لكنه أضاف أن التمويل المسبق لهذه الأنشطة من الاحتياطي لم يكن معقولاً، على الأقل للوهلة الأولى. ورأى الوفد أنه كان هناك بعض الاتفاق داخل اللجنة على أن يتم تمويل هذه الأنشطة من الميزانية العادية، وهذا يستلزم، في مرحلة لاحقة، وضع استراتيجية بشأن استغلال الاحتياطيات. وأضاف أنه كان متردداً في الدخول في مثل هذا النوع الجديد من أفكار التمويل، حيث يراه حلاً ممكناً في هذه المرحلة.

١٠٦- قال وفد مصر أن مشروعات جدول أعمال التنمية كان يجري تنفيذها على أساس مرحلي، مما يعني أنه سيكون من المستحيل بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية تخصيص الميزانيات الدقيقة التي يتطلبها التنفيذ على مدى العامين المقبلين. وهكذا، فإنه يعتقد أن هناك خياران. الخيار الأول هو الموافقة على المشروعات والانتظار لدورة الميزانية المقبلة من أجل مناقشة الجوانب المالية ومن ثم المضي قدماً في تنفيذها. وأضاف أن أي من الدول الأعضاء لم ترغب هذه العملية لأنها ببساطة تؤخر عملية تنفيذ جدول أعمال التنمية. الخيار الثاني هو استخدام المرونة والابتكار للتأكد من أن المشروعات التي يتم الاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء ستكون لها الاعتمادات اللازمة لتنفيذها على أساس مرحلي. وشدد الوفد على أن جدول أعمال التنمية هو حالة خاصة، ليس لأنه كان أكثر أهمية من الأنشطة العادية للمنظمة، ولكن نظراً لمتطلباته التمويلية المحددة ومنهجية/مبادئ التنفيذ. واتفق الوفد مع التعليقات التي قدمها وفد ألمانيا بشأن استخدام الاحتياطيات لهذا الغرض، وأضاف أنه كان هناك حاجة لوجود سياسة لاستخدام الاحتياطيات. ومن ناحية أخرى، قال الوفد إن الاحتياطيات كانت هناك لتمكين الدول الأعضاء لأداء مهامهم بمرونة. على هذا النحو، اقترح الوفد إدخار مقدار معين من الاحتياطيات، كصندوق تسحب منه المنظمة من أجل تنفيذ الأنشطة. وسوف يتم تغطيته، أو إعادته في الميزانية القادمة. هذا يعني أن لجنة البرنامج والميزانية لن تغير الميزانية الحالية، إلا أنه سوف يتم تضمين إشارة لتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية القادمة. حيث أن الدول الأعضاء قد وافقت على مشروعات، فسوف يتم سحب اعتمادات مالية بصفة مؤقتة من الاحتياطيات، والتي يتم تعويضها تلقائياً في الميزانية المقبلة وسوف يؤخذ هذا المبلغ من قيمة المبلغ المخصص لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأوضح الوفد أنه إذا تم نقل ٣ ملايين فرنك سويسري من الاحتياطيات، فإنه سوف يتم سحب ٣ ملايين فرنك سويسري من الميزانية المقبلة الخاصة بأنشطة التنمية لحساب الاحتياطيات. إن هذه الآلية ليس من شأنها أن تنفي مبدأ تمويل جدول أعمال التنمية مباشرة من الميزانية العادية. فإنها تتعامل مع صندوق الاحتياط باعتبارها بنكاً تم أخذ قرض منه.

١٠٧- شدد وفد الهند على أن النوايا الطيبة التي أشار إليها وفد ألمانيا تتطلب إلى أموال وميزانية من أجل أن تترجم إلى أفعال. وأشار إلى أن لجنة البرنامج والميزانية كانت على وشك التوقيع على شيك على بياض لتخصيص ٤٢ مليوناً فرنكاً سويسرياً للمكاتب الإقليمية، دون أي إشارة واضحة للبرنامج والأنشطة التي من شأنها أن تتلقى تلك المبلغ. وأضاف الوفد أنه، كما سمعنا من الأمانة، إن هناك قدر كبير من المرونة في معرفة مصادر هذه الأموال. ولذلك، خاطب الوفد الرئيس ليؤكد على بقاء نفقات الميزانية مع أخذ تلك المرونة في الاعتبار. وقال الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية على دراية أكثر بمشروعات جدول أعمال التنمية عن المخصصات الأخرى، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أو نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقال الوفد إنه لا يفهم ما هو نوع الشيكات على بياض التي ترددت لجنة البرنامج والميزانية في التوقيع النهائي عليها وشعرت حينئذ أنه يتعين عليها أن تعود إلى نقطة المعاملة الخاصة، ثم أوضحت مرة أخرى أنها لا تطالب بمعاملة خاصة لجدول أعمال التنمية. وأكدت أنها كانت تطالب بنفقات ميزانية مشابهة لتلك المخصصة لجميع أنشطة الويبو الأخرى. وأضاف الوفد قائلاً بما أنه على اللجنة إيجاد حل للمأزق التي وجدت نفسها فيه، فإنه يعتقد أن هناك اثنين فقط من الحلول المتاحة. الحل الأول هو أن يكون هناك لغة واضحة تنص على سحب مبالغ كافية من الصناديق الاحتياطية بعد موافقة الدول الأعضاء على المشروعات. وأشار إلى أنه تم سحب مبلغ ٢٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً من الاحتياطيات لبناء قاعة المؤتمرات، لذلك فإن هناك سابقة في هذا الصدد. وأضاف أن الرقم محل النقاش لن يكون مزدوج، لذلك فإنه لا يرى ما الذي يمكن أن يسبب عرقلة. الحل الآخر هو مراجعة وثيقة الميزانية، التي كانت لا تزال غير معتمدة، للموافقة عليها مباشرة من قبل الجمعيات. وأوضح الوفد أن السبب الأساسي لاجتماع لجنة البرنامج والميزانية هو لمناقشة تلك المسائل وإدخال التغييرات حسب الضرورة. ورأى الوفد أن ذلك يعد فرصة ذهبية لوضع الأمور في نصابها الصحيح ولنتحرك معا من أجل تحقيق الهدف المشترك - تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

١٠٨- أيد وفد جنوب أفريقيا الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة بشأن هذه المسألة، ورجب، كما ذكر وفد الهند، أن يكون هناك مبلغ كبير تحت بند "أشياء أخرى" للبرنامج ٨، والذي من شأنه أن يوفر المرونة للأنشطة المستقبلية. وقد حاول الوفد أن يكون مبتكر لضمان تخصيص بعض الأموال للأنشطة المستقبلية لجدول أعمال التنمية. هذا هو السبب في أنه أراد أن ينظر في الاقتراح المتعلق بالاحتياطيات كما ذكر وفد مصر. وأكد أن هذا لا يعني أن الدول الأعضاء سوف تنفق كل سنت تم تخصيصه أو ستحاول إرفاق مزيد من الأنشطة للاستفادة من المزيد من الأموال لتغطية المبلغ المرصود. وأعرب عن رغبته في أن يطمئن إلى أنه بمجرد بدء عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر/تشرين الثاني لن يكون هناك أي تحديات تواجه الدول الأعضاء أو مناقشات حول قيود الميزانية، حيث يكون الوقت محدوداً في اللجنة لمناقشة الأنشطة الفعلية في إطار التوصية نفسها. وذكر الوفد بأن لجنة البرنامج والميزانية قد فعلت ذلك في وثيقة البرنامج والميزانية الأخيرة حيث وضعت علامة نجمة على الأموال التي تم تخصيصها لأنشطة جدول أعمال التنمية التي كانت لا تزال قيد التنفيذ.

١٠٩- رأى وفد سويسرا أن جميع الوفود قد اتفقت على الهدف العام والنتيجة المرجوة، أي تنفيذ التوصيات المعتمدة في أسرع وقت ممكن. وقال أن الإجراءات الحالية ليس من شأنها أن تجبر الدول الأعضاء إلى الانتظار لدورات العاميين قبل اتخاذ قرار بشأن الميزانية، وأنه كان هناك خيار الميزانية المعدلة والتي كانت تستخدم كل سنة تقريباً حيث أدركت الدول الأعضاء أنها بحاجة إلى تخصيص المزيد من الاعتمادات المالية عن الذي تم اعتماده في الميزانية في بادئ الأمر. وأشار الوفد أنه يمكن أن يكون للدول الأعضاء ميزانية معدلة معتقداً أنه ينبغي استخدام هذه الأداة بدلاً من إدار أو حجب

أموال للأنشطة عندما تكون لجنة البرنامج والميزانية على غير علم بعدد الأنشطة التي سوف تستمر أو الأموال المستخدمة. وذكر الوفد أن الأمانة قد خصصت بالفعل بعض الاعتمادات المالية للأنشطة التي سيتم إطلاقها. وأضاف أنه إذا لم تكن تلك المخصصات كافية، فهناك احتمال أن يتم تعديل الميزانية في اجتماعات الجمعيات ٢٠١٠. واستطرد الوفد أنه إذا تم إتباع القواعد / الممارسة القائمة، فإن الأمور ستكون سهلة. ورأى أنه من الصعب أن نسمع أن بعض الدول الأعضاء تبحث في (تسأل عن) الاعتمادات المالية اللازمة لنظام تكنولوجيا المعلومات أو للأنشطة نظام البراءات، مع العلم أنه سوف يتم عقد اجتماعات وتحضير وثائق في هذا الصدد. وأضاف الوفد أن هذه البنود قد أدرجت في الميزانية بطريقة تقليدية، وكان ذلك لعدد من السنوات. وأعرب الوفد عن تأييده في المضي قدماً وفقاً للقواعد القائمة، والتي كانت مرنة بما فيه الكفاية للسماح بترتيبات تفي باحتياجات الدول الأعضاء.

١١٠- أعلن وفد فرنسا تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود سويسرا وألمانيا داعياً لاحترام القواعد القائمة والإبقاء على "الإبداع الميزاني" في إطار ما قرره لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة. وقال الوفد إن الدول الأعضاء ممكن أن تعمل فقط في إطار الأموال المتاحة لها. وقال إن مسألة استخدام الاحتياطات سيتم مناقشتها في وقت لاحق خلال الدورة، وسوف تنظر الدول الأعضاء إلى الأمور التي يمكن استخدام الاحتياطات فيها. وقال الوفد، للنظرة الأولى، سوف يبدو أن الاحتياطات يمكن استخدامها لتغطية النفقات الاستثنائية للويبو. وأضاف أن جدول أعمال التنمية سوف يكون مستدام، وبالتالي، ينبغي أن يتم تمويله من الميزانية العادية.

١١١- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود فرنسا وألمانيا وسويسرا. ولكنه أضاف في الوقت نفسه أنه يتفق في بعض النواحي مع ما أشارت به الهند من حيث الطابع الفريد لجدول أعمال التنمية، والعملية التي تم وضعها فيما يتعلق بمديري المشاريع، حيث يخوضون كافة المشروعات ثم الخروج بمشروعات تتعلق بجميع التوصيات الـ ٤٥، والتي تشمل الموارد البشرية والمالية. وتساءل الوفد، مع ذلك، عن ضرورة التخصيص. وشدد على أنه، خلال كافة الاجتماعات، تمكنت الدول الأعضاء من بحث عدد من التوصيات بأرقام محددة. وبالتالي، فإنه لا يرى أن هناك ضرورة لتخصيص الأموال، لأن الدول الأعضاء كان لديها أرقام لتعمل وفقها قبل وثيقة البرنامج والميزانية. ومن ثم، إذا كانت الشواغل تتعلق بطول عمر التمويل لجدول أعمال التنمية، فإن الوفد أشار أنه قد أفق نسبة كبيرة من اقتراح الميزانية على جدول أعمال التنمية دون حتى النظر في مسألة الصندوق الاحتياطي. ولذلك، قد واصلت عملية تمويل جدول أعمال التنمية وسوف يستمر تمويلها. وأشار إلى أنه سوف يكون هناك مناقشات أكثر تفصيلاً بشأن استخدام الاحتياطات تتم في إطار هذا البند من جدول الأعمال، لكنه أضاف، من وجهة نظره، أنه يجب استخدام الاحتياطات لنفقات وقتها وليس للتكاليف المتكررة.

١١٢- أشار وفد البرازيل، فيما يتعلق بخيار مراجعة الميزانية، أنه من أجل مراجعة شيء، يجب أن يتم تخصيصه في المقام الأول. لذلك، فإنه يتفق مع الاقتراح الذي تقدمت به مصر أي أنه يجب تخصيص بعض الموارد على أساس مسودة المشروع. ويمكن للدول الأعضاء فيما بعد استعراض (مراجعة) أي تخصيص من هذا القبيل. بغير ذلك، سوف يتعين على الدول الأعضاء الانتظار لدورة الميزانية المقبلة. وأضاف الوفد أن جدول أعمال التنمية كان فريداً من نوعه، وبالتالي، ينبغي التعامل معه بإبداع، وضمن قواعد المنظمة.

١١٣- اتفق وفد الهند مع وفد البرازيل أنه يجب أن يكون هناك تخصيصاً في المقام الأول من أجل استعراضه في الميزانية المعدلة وأضاف أن الميزانية المعدلة ستعقب اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية

والملكية الفكرية بعدة أشهر. وقال إن الغرض من المناقشة الحالية هو إيجاد حل لتلك المسألة أي كيفية ضمان أن الدول الأعضاء لن تضطر إلى الانتظار عدة أشهر لترى المشروعات قد تمت الموافقة عليها أو تم تنفيذها. ورأى الوفد أن التخصيص كان في غاية الأهمية والضرورة. وذكر إلى أنه خلال الاجتماعات العديدة التي حضرها كانت إحدى الملاحظات المشتركة هي "ليس هناك اعتمادات في الميزانية لذلك الأمر، لذا ليس هناك فائدة من مناقشته". ولذلك، دعا الوفد لجنة البرنامج والميزانية تخصيص أو تعيين مبلغ معين لجميع الأنشطة التي تراها كافة الدول الأعضاء هامة.

١١٤- اقترحت الأمانة (المراقب المالي): أن تشرح للدول الأعضاء ماذا كانت إجراءات الأمانة. هذا من شأنه التأكد من أن الإجراءات المتبعة من شأنها أن تأخذ في الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمتها الدول الأعضاء بعد ظهر ذلك اليوم. تفهمت الأمانة الشواغل التي أعربت عنها الوفود، ولكي لا تترك أي مجال لاستمرار تلك الشواغل، قالت إنها ستعود إلى لجنة البرنامج والميزانية في اليوم التالي برد أشمل.

١١٥- رفع الرئيس الجلسة لهذا اليوم.

١١٦- قدم وفد إكوادور، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، شكره للرئيس على طريقه توجيهه للمناقشات ولما بذله من جهود لمحاولة ضمان إنجاز هذه المناقشات. شكرت أمريكا اللاتينية والكاريبي الأمانة على إعداد جميع الوثائق وشكرت المدير العام لما يبذله من جهد وتعاون بناء. كما رحبت بالبيان الذي أدلى به المدير العام والذي أقر فيه أن لجنة البرنامج والميزانية لفترة السنتين المقبلة لن تتأثر من جراء الأزمة المالية العالمية، ورحبت أيضا باقتراح إنشاء قاعة مؤتمرات جديدة. وذكر الوفد أن التنفيذ الكامل للتوصيات الـ ٤٥ لجدول أعمال التنمية يعد أمر حيوي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأصر على أن هذا الأمر ينبغي أن يتم في إطار الميزانية العادية للمنظمة. مشيراً إلى الحاجة لضمان الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال التنمية، أعرب الوفد عن ثقته بأنه سيتم الوصول إلى اتفاق آراء مفيد لجميع البلدان. وأخيراً، شددت أمريكا اللاتينية والكاريبي على أن التعليقات التي أبدتها مختلف الدول الأعضاء يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في إطار البرنامج والميزانية. وعبرت عن أملها، على وجه التحديد، في ترجمة الوثائق المقدمة من اللجان المختلفة إلى الأسبانية حتى يتسنى للأعضاء الناطقة بالأسبانية الوقت الكافي لدراستها والنظر فيها.

١١٧- اقترح الرئيس بدأ المناقشات حول البرنامج ١٦.

برنامج ١٦

١١٨- أشار وفد الهند إلى الإشارة المدرجة في البرنامج ١٦، المتعلقة بدراسة عن الأثر الاقتصادي للصناعات الإبداعية، وقال أنه يبدو أنه تم القيام بمثل هذه الدراسة في العام الماضي كذلك. وسلط الضوء على الحاجة إلى إجراء دراسات وتحليلات مماثلة في قطاعات أخرى. ورحب الوفد بالإشارة إلى دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لأنظمة الملكية الفكرية، والتمست إجراء هذه الدراسة لأن المنظمة لم تخرج حتى الآن بتحليل شامل أو دراسة للآثار الاقتصادية للملكية الفكرية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

١١٩- شكرت الأمانة (رئيس الخبراء الاقتصاديين، كارستن فينك) الوفود على تعليقاتها وأسئلتها. وأشارت أن البرنامج ١٦ هو بالتأكيد لا يقتصر على تقييم الآثار الاقتصادية للصناعات الإبداعية، وأنه بالتأكيد سيمتد إلى غيرها من الصناعات، فضلا عن الأشكال الأخرى لحقوق الملكية الفكرية. إن

السبب في ذكر الصناعات الإبداعية على وجه التحديد هو أنه كان هناك بالفعل عملا جاريا في هذا المجال، وكانت الفكرة هي مواصلة ذلك العمل ولكن بالتأكيد ليس الحد من عمل الدراسة الاقتصادية لتقتصر فقط على الصناعات الإبداعية. كما أشارت الأمانة إليه وأكدت أن الدراسة الشاملة عن الآثار الاقتصادية المترتبة على الملكية الفكرية كانت جزءا من برنامج العمل المقرر وتمشيا مع الأولويات المحددة للبرنامج.

١٢٠- رحب وفد باكستان برئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة، وتتطلع كثيرا لعمله. وأشار إلى أنه، في رأيه، كان على الدول الأعضاء تحديد الأولويات بالنسبة لهذه الدراسات والتحليلات، وطلب مزيدا من التوضيحات في هذا الصدد في كيفية التصور لهذا العمل. كذلك فإنه يود أن يعرف المنهجية التي ستستخدم في تلك التحليلات لأنه حسبما يرى، فإن ذلك الأمر كان مهما لضمان الجودة وتحقيق التوازن في مثل هذه التحليلات. وأشار الوفد أيضا إلى أن هناك حاجة لأن تركز تلك التحليلات على مستوى حماية الملكية الفكرية وفقا لمستوى التنمية في البلد، أي ما هو مستوى حماية الملكية الفكرية الذي تتطلبه البلد وفقا لمستوى التنمية الخاص بها.

١٢١- رحب وفد مصر برئيس الخبراء الاقتصاديين في المنظمة. فيما يتعلق بالمسألة التي أثارها وفد الهند، رأى الوفد أن الصناعات الإبداعية كانت عنصرا مهما، ولكن الروح الرئيسي الذي رحب به الوفد في إنشاء برنامج جديد وتعيين السيد فينك كانت المسائل الأكثر تقليدية المتعلقة بالآثار الاقتصادية للملكية الفكرية، وعلى الأخص الجوانب المتعلقة بتسجيل براءات الاختراع. واقترح الوفد أن يذكر نص البرنامج أنه سوف يطلع بتقييم دقيق لأثر تطوير أنظمة براءات الاختراع، حيث كان هناك التزام بذلك في قلب الآثار الاقتصادية لنظام الملكية الفكرية وتأثيرها على التنمية. في حين أن المجالات الأخرى - حقوق التأليف والصناعات الإبداعية وحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وما إلى ذلك - من الأمور الهامة أيضا، بالنسبة للغالبية العظمى لأنظمة الملكية الفكرية فإن نظام براءات الاختراع كان هو بالفعل الأكثر أهمية. وشدد الوفد على وجوب الإشارة في نص البرنامج إلى دور وتأثير أنظمة براءات الاختراع على التنمية وإلى الاطلاع بدراسات للتقييم.

١٢٢- تساءل وفد الهند عما إذا كان سيكون هناك أي واجهات أو تداخل بين تكليف شعبة الملكية الفكرية والتحديات العالمية وشعبة الدراسات الاقتصادية والإحصاءات والتحليل، لأنه فهم أن شعبة الملكية الفكرية تبحث أيضا في الآثار المترتبة على السياسات وتقوم بالتحليل والبحث فيما يتعلق بالربط بين الملكية الفكرية وقضايا السياسة العالمية، مثل تغير المناخ أو البيئة أو الأمن الغذائي. مثل النقطة التي أثارها وفد باكستان، رغب وفد الهند أيضا في معرفة أي منتدى تم تصوره لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء لتحديد مجالات الدراسة.

١٢٣- ردت الأمانة على الأسئلة، مدركة تماما أهمية التشاور مع الدول الأعضاء بشأن الأولويات. وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ ملكية الدراسات التي سيتم إنتاجها. كما أشار إلى أنه من المؤكد أنه سوف يتم وضع منهجيات لتنفيذ هذه الدراسات، إلا أنه سيكون من المهم أيضا العمل مع معاهد البحوث المحلية في البلدان المعنية، من أجل بناء القدرات البحثية في الأجل الطويل، ولضمان تقدم البلدان النامية بشكل أفضل في إجراء أعمال البحوث الاقتصادية في بلادهم في المستقبل. وأشارت الأمانة إلى أنه على الدول الأعضاء ألا تتردد في أن تتقل أولوياتها. إن إحدى خطط المشاورات بشأن الأولويات يمكن أن تكون تنظيم أحداث تكون مفتوحة ليس فقط للدول الأعضاء ولكن أيضا للعامة وذلك لمناقشة بعض الأولويات التي من شأنها أن تكون في جوهر العمل للبحوث الاقتصادية. فيما يتعلق بالمنهجيات، أوضحت الأمانة أنها ترغب في العمل تجريبيا كلما أمكن. وينبغي أن تستند استنتاجات أي دراسة إلى

حقائق وبيانات موثوق فيها. هناك جانب آخر مهم فيما يتعلق بتنفيذ الدراسات وهو الاطلاع باستعراضات الأقران، حيث سيقوم خبراء دوليين من جميع أنحاء العالم بتقييم دقيق للمنهجيات والطريقة التي تم تنفيذ الدراسات بها. أحيطت الأمانة علماً بتعليق وفد باكستان، فيما يتعلق بأهمية تحديد مستوى ملائم لحماية الملكية الفكرية في البلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية، وكذلك أشارت أنه قد تم التأكيد على ذلك الأمر من قبل خبراء الاقتصاد عموماً، وبالتأكيد سوف يؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ الدراسات. كما أقرت الأمانة أنه سيكون من المناسب أن يذكر صراحة العمل المتصور بشأن تأثير أنظمة براءات الاختراع على التنمية في الجزء المتعلق بنص البرنامج.

١٢٤- افتتح الرئيس المناقشة حول البرنامج ١١.

برنامج ١١

١٢٥- رحب وفد الهند بإعادة برنامج التعليم التنفيذي. والتمس توضيحاً بشأن الفقرة التي تذكر على وجه التحديد أنه سوف يتم إعادة صياغة البرنامج من منظور تنموي لتستهدف منفذي الأعمال في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان الأخرى التي لا يتوفر فيها تعليم الملكية الفكرية. وذكرت الفقرة أيضاً جعل البرنامج بأسعار معقولة، مع الحفاظ على الجودة على النحو المبين في المشروع التجريبي، بما في ذلك المشاركة من جانب أشخاص ذوي خبرة ومؤهلين. في حين ترحيب الوفد بإعادة البرنامج، أراد أن يعلم ما إذا كانت مخصصات الميزانية تتناسب مع أهداف البرنامج.

١٢٦- انضم وفد جنوب أفريقيا إلى المتحدث السابق في الترحيب بإعادة برنامج التعليم التنفيذي. وأيد ما قاله وفد الهند طالباً مزيد من التوضيحات بشأن إعادة صياغة البرنامج في ضوء أن جنوب أفريقيا كانت لديها برنامج مخطط قبل تعليق هذا البرنامج، والآن تود أن تعرف ما هي الطريقة التي سوف يستمر عليها البرنامج. وأشار أيضاً إلى أنه ليس هناك أي إشارة إلى البرنامج في النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء ويريد أن يعرف أين يمكن أن يقع. كما طلب تأكيداً للتمويل.

١٢٧- طلب وفد أسبانيا تأكيد فيما يخص أي تحويل بين برنامج ٦ وبرنامج ١١ المتعلقان بأكاديمية الويبو. على الرغم من أنه يؤيد الزيادة في الميزانية للأكاديمية من حيث المبدأ، إلا أنه يريد أن يعرف لماذا جاءت هذه الزيادة على حساب البرنامج ٦. كما تساءل عما إذا كان تخفيض الموارد المخصصة للبرنامج ٦ كان هو السبب وراء الحاجة إلى استخدام أموال من الاحتياطيات لتحسين نظم الكمبيوتر. كان هناك جزء آخر من الاحتياطيات الذي كان من المفترض أن يُستخدم لأنظمة الكمبيوتر في نظام لاهاي وهذا القرار كان من المقرر اتخاذه في اجتماعات الجمعيات في غضون الأيام القليلة المقبلة. لم يفهم الوفد الاتساق بين هذه التدابير لأنه يبدو أن هناك مخاطرة أن تكون متناقضة.

١٢٨- أعربت الأمانة (المدير التنفيذي لإدارة البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية) عن تقديرها لجميع الأسئلة والتعليقات. وأوضحت أن النماذج المختلفة من برنامج التعليم التنفيذي سوف تؤخذ في الاعتبار، اعتماداً على درجة الدعم من البلدان المعنية. على سبيل المثال، كان هناك شركاء جدد في الهند. وكانت الأمانة متفائلة جداً في إعادة صياغة هذا البرنامج في هذا البلد حيث كان هناك تأييد من الصناعة المحلية. وأوضحت الأمانة كذلك أنه، بصفة عامة، كان هناك ثلاثة حلول بديلة تم النظر فيها. الخيار الأول هو أن يكون المورد البشري من البلدان المتقدمة ومن مدارس إدارة الأعمال من ذوي السمعة العالية. هذا الخيار لم يكن يستخدم كثيراً كما كان من قبل، لأن المدربين والمواد التدريبية لبرنامج التدريب التنفيذي قد تم تطويرها بالفعل خلال الفترات الأولى من البرنامج. وهناك شبكة من الموارد البشرية ذوي الخبرة الجيدة أنشئت أيضاً في مختلف البلدان، حيث عقدت ندوات ومؤتمرات

عن الأعمال التجارية والتعليم التنفيذي منذ عامين. الخيار الثاني حيث كان إعداد برنامج التدريب التنفيذي مدعوماً من شركاء محليين للحد من تكاليف غير الموظفين في الوبو. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرسوم المفروضة على حضور البرنامج سيتم استعراضها وتعديلها لتعكس تعادل القوة الشرائية في البلد التي يتم تنظيم التدريب فيها. إن كل هذه العناصر من شأنها أن تساهم في ضمان أن يتسنى للوبو تقديم برنامج التدريب بتكلفة معقولة في البلدان النامية. تبعاً لذلك، فإنه ليس هناك حاجة أن تكون مخصصات الميزانية الخاصة بتكاليف غير الموظفين كبيرة، بالإضافة إلى أن الرسوم التي يتم جمعها سوف تساعد في تمويل تكاليف غير الموظفين. إن الآثار المترتبة على التكاليف كانت في المقام الأول متعلقة بتكاليف الموظفين، الأمر الذي انعكس في نقل الموارد من برنامج ٦ إلى برنامج ١١.

١٢٩- أوضحت الأمانة (المراقب المالي) أن جميع المسائل المتعلقة بالميزانية سوف يتم الإجابة عليها في نهاية مناقشات البرنامج. فيما يتعلق بالمسألة التي أثرت حول النقل من برنامج ٦ إلى برنامج ١١، أشارت الأمانة إلى أنه عند استعراض الخيارات لتوفير اعتمادات مالية إضافية لبرنامج ١١، كان التعامل مع برنامج ٦ بصورة جيدة وتمكنا من تحديد الاعتمادات المالية المناسبة بغية نقلها إلى برنامج ١١.

١٣٠- عبر وفد الهند عن قلقه إزاء أي انخفاض من جودة برنامج التعليم التنفيذي في إطار البرنامج ١١. إن القدرة على تحمل تكاليف البرنامج لم يكن أبداً مصدر قلق بالنسبة للوفد، بل كانت إحدى الأسباب التي جعلت هناك طلباً لاسترجاع البرنامج. وأشار إلى أنه حتى مع هيكل الرسوم القائم فإن البرنامج كان مكتظاً بالمشاركين في الهند. وشدد على أن المتدربين في الهند كانوا يسعون إلى جودة عالية وتدريب يركز على كيفية مساهمة المشروعات في وضع استراتيجية للملكية الفكرية. واسترسل الوفد قائلاً أنه كان هناك عدد قليل جداً من المدارس التجارية التي تقدم برامج في مجال الملكية الفكرية وكانت الفكرة هي الحصول على مدرّبين من هذه المدارس التجارية المشهورة. كما أكد أنه إذا كان الهدف هو خفض التكاليف عن طريق موارد ومدرّبين محليين، فإن هذا لن يخدم هدف البرنامج. ولكن، إذا كان الهدف هو تقليل التكاليف الإدارية غير المباشرة من خلال الشراكة مع المنظمات المحلية، فهذا أمر مقبول. وشدد الوفد على أن السعي لتحقيق القدرة على تحمل التكاليف ينبغي ألا تكون على حساب جودة البرنامج.

١٣١- قدم وفد إندونيسيا شكره للأمانة على التوضيحات وهنأ الوبو على إعادة تقديم برنامج التعليم التنفيذي. وذكر كذلك بالاقتراح الذي تقدم به خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تعزيز الملكية الفكرية في المستويات الأقل أكاديمية بحيث يمكن إدخال تحسينات على معرفة وفهم الملكية الفكرية.

١٣٢- قالت الأمانة إن التعليم العالي والثانوي والابتدائي سوف يستفيد من منهج الملكية الفكرية الذي كان يُدرس في مرحلة التعليم العالي. من الممكن أن نطلب من السلطات التعليمية الأخرى أن تتبع هذا النهج، والذي كان يسمى بالنهج التنازلي وهو أسهل بكثير من النهج التصاعدي، حيث كانت تدرس الملكية الفكرية في بادئ الأمر في المدارس الابتدائية، ثم منها إلى المستوى الثانوي ومنها إلى التعليم العالي، الأمر الذي تراه الأمانة كان من الصعب جداً تنفيذه. ورأت الأمانة أنه بمجرد اكتساب الخبرة وتدريب المدرّبين في مجال الملكية الفكرية على المستوى الجامعي أو على مستوى التعليم العالي، فإنه سيكون من الأسهل بكثير نشر المعرفة إلى المؤسسات التعليمية الأخرى ومن ثم على الصعيد الوطني. وقد وُضعت مؤشرات الأداء وطريقة تقييم النتائج المرئقة مع أخذ ذلك الأمر في الاعتبار.

١٣٣- أخذ الرئيس الكلمة ليعرض البرنامج ١٤.

برنامج ١٤

١٣٤- أثار وفد الهند استفسارين فيما يتعلق ببرنامج ١٤. أولاً، فيما يتعلق باقتراح لجنة البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، افترض الوفد أن تلك اللجنة هي هيئة جديدة يُنشئها الويبو وطلب مزيداً من المعلومات عن خلفية إنشاء تلك اللجنة، ولا سيما شروط مرجعيتها (TOR's). الاستفسار الثاني هو طلب للحصول على معلومات أساسية بشأن الندوة العالمية السنوية لسلطات الملكية الفكرية. فقد أراد الوفد أن يعلم ما إذا كانت هذه هي الندوة الأولى التي نظمتها الويبو، وإذا كان الأمر كذلك، فمتى وأين كان تكليفها.

١٣٥- أراد وفد مصر أن يثير نقطتين. أولاً، التمس الحصول على معلومات عن تشكيل وتكليف لجنة البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية قبل موافقة لجنة البرنامج والميزانية عليها. ثانياً، فيما يتعلق ب"التحديات والاستراتيجيات"، الصفحة رقم ٩٨ من النسخة الإنكليزية، سلط الوفد الضوء على حقيقة أنه كان هناك مجموعة متنوعة من أنظمة البراءات واقترح تضمين عبارة تقول أنه سوف يتم الاطلاع بالعمل دون انحياز للتنوع، بما في ذلك الاختلافات الجوهرية في أنظمة البراءات المتعلقة بالدول الأعضاء.

١٣٦- بالإشارة إلى الوثيقة WO/GA/38/10، "اللجنة الدائمة لتكنولوجيا المعلومات"، قالت الأمانة أنها ترغب في تسليط الضوء على تكليف والأسباب الكامنة وراء هذا الاقتراح وشرح تكوين اللجنة. وأكدت أنه لم يُطلب من لجنة البرنامج والميزانية مناقشة هذا الاقتراح مباشرة بيد أنه كان من المفيد تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات للتفكير. وأوضحت أن هناك لجنة دائمة معنية بتكنولوجيا المعلومات تعمل في إطارها مجموعات عمل عدة مثل مجموعات العمل المعنية بمشروعات تكنولوجيا المعلومات ومجموعات العمل المعنية بالمعايير والوثائق. وقد أُنشئت مجموعات العمل هذه للعمل في إطار الجلسة المنعقدة بكامل هيئتها المعنية باللجنة الدائمة لتكنولوجيا المعلومات. واسترسلت الأمانة قائلة أن هناك جزءاً من هذا الهيكل يعمل بشكل جيد جداً على سبيل المثال، "فريق العمل المعني بالمعايير والوثائق"، والذي يجتمع مرة واحدة كل عام ويعتمد عدداً من المعايير. كانت هناك حاجة للحفاظ على هذا الهيكل، ومن ثم كان الاقتراح الداعي إلى الحفاظ على الهيكل تحت مسمى جديد. وأشارت الأمانة إلى أن هناك حاجة لإعادة تنظيم اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات لتتماشى مع تحقيق الأهداف الاستراتيجية الجديدة. وذكرت أن المدير العام قام بإدخال الهدف الاستراتيجي ٤ لتعزيز جهود الويبو الرامية إلى تنسيق وتنمية البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية.

١٣٧- فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون لتنمية البنية التحتية للملكية الفكرية، أشارت الأمانة إلى أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية جديدة للتعاون الدولي، مثل لجنة جديدة يتسنى فيها إجراء مناقشات حول عدد من القضايا المتعلقة بالتعاون والتنسيق لتنمية البنية التحتية للملكية الفكرية، وخاصة البنية التحتية العالمية. واقترحت الأمانة إنشاء لجنتين في إطار الهيكل الجديد المعدل للجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات. بحيث تكون إحداهما متعلقة بمعايير الويبو، والتي تكون استمراراً لمجموعات العمل الحالية المعنية بالمعايير والوثائق. أما الأخرى فتتعلق بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وذلك لمناقشة عدد من القضايا المتعلقة بتبادل البيانات وبنيتها وأفضل الممارسات والآليات الدولية التي بمقتضاها يمكن لمكاتب الملكية الفكرية أن تتعاون بشأن الفحوصات أو التسجيلات. وأوضحت الأمانة أن موافقة لجنة البرنامج والميزانية كانت مطلوبة لتوضيح بنود جدول الأعمال المتعلقة باللجنة المعنية بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية. وأضافت أنها قد تلقت طلبات من العديد من الدول الأعضاء للحصول على

المشورة التقنية ولتحديث مكاتب الملكية الفكرية وأيضا للحصول على معلومات عن أفضل الممارسات في مكاتب الملكية الفكرية. لهذا الغرض، ينبغي على الدول الأعضاء أن يقوموا بتبادل الخبرات في منتدى متعدد الأطراف. ولمزيد من التفاصيل، على الدول الأعضاء الرجوع إلى الوثيقة WO/GA/38/10.

١٣٨- فيما يتعلق بالقضايا والشواغل التي أثارها وفد مصر، اقترحت الأمانة تناول الشواغل المتعلقة بتنوع القوانين واللوائح الوطنية، وأضاف أن ليس لديها اعتراض على إدراج الجملة التي طلبها الوفد.

١٣٩- ردا على مداخلة وفد الهند فيما يتعلق بالندوة، ذكرت الأمانة أن هذه هي الندوة الأولى لسلطات الملكية الفكرية مثل مكاتب الملكية الفكرية والوزارات أو الهيئات الحكومية المسؤولة عن سياسات الملكية الفكرية. كانت هذه الندوة بمبادرة من المدير العام تهدف إلى السماح بتبادل وجهات النظر وذلك لتسهيل إجراء الاتصالات والمناقشات بين سلطات الملكية الفكرية.

١٤٠- طلب وفد الهند من الأمانة إمداده بتوضيحات بشأن شروط مرجعية اللجنة وتوضيح بشأن الموافقة على إنشاء اللجنة، حيث فهم الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية ليست هي المنتدى الذي يوافق عليها. وتساءل الوفد أيضا كيف يمكن للدول الأعضاء المضي قدما في تخصيص ميزانية للجنة.

١٤١- شكك وفد مصر في الحاجة إلى لجنة معتقدا أن مجموعات العمل تقوم بنفس العمل. وخشي أن يكون هناك الكثير من اللجان التي تتناول القضايا نفسها. وتساءل عما إذا كان سيكون هناك قيمة مضافة في وجود لجنة جديدة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الهيكل سوف يتطلب المزيد من الوقت للدول الأعضاء المشاركة فيه. وأضاف الوفد أنه ربما من السابق لأوانه مناقشة هذه المسائل للجنة البرنامج والميزانية هذه إذا كان لا يزال يتعين موافقة الدول الأعضاء على اللجنة. واستفسر الوفد أيضا عن وضع الجملة الإضافية التي أراد أن يدرجها في النص.

١٤٢- وأكدت الأمانة أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء اللجنة سوف يتم مناقشته من قبل الجمعية العامة للويبو، والتي ستكون مدعوة إلى النظر في والموافقة عليه. أعربت الأمانة عن صعوبة تقديم اقتراح لإصلاح وإعادة هيكلة اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات دون التحدث عن مخصصات الميزانية. وأوضحت أن هذا هو السبب وراء انعكاس هذا الاقتراح الجديد في وثيقة البرنامج والميزانية. وأضافت الأمانة أن كلا الجانبين المتعلقان بالميزانية واعتبارات السياسة يمكن مناقشتها في اجتماعات الجمعيات ذات الصلة. وأوضحت الأمانة أن اللجنة ليست جديدة، بل كانت بمثابة إعادة تنشيط لجنة نائمة لكي تكون أكثر انسجاما مع الأهداف الاستراتيجية. وثمة حاجة إلى مناقشة المسائل المتصلة بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية مثل سياسة نشر معلومات البراءات قد تم تحديدها. فلم يكن هناك حتى الآن هيئة مناسبة لمناقشة سياسة نشر بيانات البراءات ومعلوماتها. عبرت الأمانة عن رغبتها في ضمان زيادة الشفافية والمساءلة فيما يخص القضايا الهامة المتعلقة بالبنية التحتية العالمية موضحة ضرورة وجود هيئة جديدة منفصلة تكون مكلفة بمناقشة مسائل مثل المعلومات وسياسة نشرها أو المسائل الناشئة الأخرى فيما يتعلق بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية. فيما يخص الطلب الذي تقدم به وفد مصر، أعربت الأمانة عن استعدادها لمناقشة النص المعدل مع الوفد بحيث تنعكس مقاصده بالطريقة الأنسب في النص المعدل للبرنامج والميزانية.

١٤٣- عبر وفد الهند عن شكره للأمانة على ردها الواضح وأقر بأن الروح الكامنة وراء اقتراح الأمانة لإنشاء لجنة تتعلق بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية قد يكون له استحقاق. وقال أنه كان من الواضح أيضا أن هناك بعض القضايا الجوهرية التي سوف يُطلب من اللجنة النظر فيها. وأشار الوفد

أنه سواء كانت هذا لجنة جديدة أو إحياء أخرى نائمة، فإنها بمثابة إنشاء هيئة جديدة في الويبو، وعلى هذا النحو، كانت ذات أهمية كبرى. هذا هو الشيء الذي أعرب الوفد عن رغبته في أن ينظر فيه عن كثب، حيث أنه لم يكن لديه الوقت للنظر في الآثار المترتبة على الاقتراح ولم يكن مستوضح ما التداخل الممكن مع فريق العمل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أو اللجنة الدائمة. وأشار كذلك إلى أنه لم يكن هناك أي إشارة إلى إحياء عمل اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات في النص الذي كان معروضا عليه. تبعا لذلك، طلب الوفد حذف هذه الأسطر القليلة من نص الوثيقة. إنه من الممكن تقديم اقتراح أكثر تفصيلا للجمعية العامة يوجز خلفية اللجنة وشروط مرجعيتها والأهداف المعلنة وكيفية ربطها أو ترابطها مع فريق العمل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. واقترح الوفد إجراء مناقشات أكثر ثراء بشأن هذه المسألة قبل الموافقة عليه من جانب الدول الأعضاء

١٤٤- أشار وفد مصر إلى أن البيان الذي أدلى به وفد الهند يعكس اهتمامه كذلك. إن المناقشات التي دارت حول إنشاء هيئة حكومية دولية جديدة قبل الموافقة عليها من قبل الجمعيات كان من غير المناسب أن تدرج وثيقة يُقصد بها الموافقة عليها من قبل لجنة البرنامج والميزانية وعرضها على الجمعيات. وشدد الوفد على أنه لم يكن القصد من آراءه النظر سلبيا في هذا الاقتراح، ولكن ببساطة إنشاء هيئة حكومية دولية جديدة يتعين الموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء قبل الإشارة إليها في وثائق الويبو.

١٤٥- أوضحت الأمانة (المدير التنفيذي، يوشيبوكي تاكاجي) أن الاقتراح الرسمي (الوثيقة WO/GA/38/10) قد صدر في ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٩ مما يجعله ممكنا تعديل نص وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية لتعكس هذا الاقتراح. ومع ذلك، فإنه لم يكن القصد هو الطلب من لجنة البرنامج والميزانية الموافقة على الاقتراح المتعلق بإنشاء اللجنة الجديدة المعنية بالبنية التحتية العالمية للملكية الفكرية، لأن الجمعية العامة للويبو هي التي من شأنها المناقشة والموافقة على مثل هذا الاقتراح. أشارت الأمانة كذلك أنه، مع ذلك، من الممكن حذف الإشارة إلى اقتراح اللجنة الجديدة من نص برنامج ١٤ في وثيقة الميزانية.

١٤٦- اعتبر الرئيس المناقشة المتعلقة ببرنامج ١٤ قد انتهت داعيا الوفود إلى إبداء التعليقات والأسئلة فيما يتعلق ببرنامج ١٨.

البرنامج ١٨

١٤٧- رحب وفد جنوب أفريقيا بنقل بند تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا من برنامج ١، ولكنه التمس توضيحا عن السبب في نقله إلى البرنامج ١٨ نظرا لأنه لا يرى أن جانب الابتكار ونقل التكنولوجيا ذو صلة بالجزء المتعلق بالتحديات العالمية. كما أشار إلى أن نص البرنامج لا يحتوي إلا على القليل فيما يتعلق بتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا وكيف للويبو أن تفعل هذا بالنظر إلى أولويات البلدان النامية

١٤٨- أكد وفد الهند مجددا على النقطة التي أثارها خلال الملاحظات الختامية المقدمة من المدير العام في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، وهي أن تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا هو أول وأهم شاغل للدول النامية. بناء عليه، فقد طلب الوفد، عندما انتقل هذا البند إلى برنامج منفصل، أن يتم إدراجه في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث، المتعلق بتيسير الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. فلم يرى الوفد أي صلة بالتحديات العالمية التي انتقل إليها بند تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا، وذلك لأن هذه الأخيرة لم تكن تعتبر بشكل شائع تحديا عالميا. وحسبما يرى الوفد، فإن الصلة الوحيدة مع التحديات العالمية تتعلق بنقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، ولم يكن هناك أي

إشارة لهذا الجانب في كامل متابعة الكتابة. وبالتالي، شعر الوفد أن هناك تنافر وطلب مرة أخرى نقل بند تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث الذي ينتمي إليه بحق. وتحدث الوفد عن مخصصات الميزانية لهذه الأنشطة، علما بأنها كانت مندرجة تحت إجمالي مخصصات برنامج التحديات العالمية، وبالتالي فإن قيمة المبلغ المخصصة لتلك الأنشطة لم تكن واضحة. واعتقد الوفد أن مبلغ ١,٢ مليوناً فرنكاً سويسرياً المخصص لموارد غير الموظفين للتحديات العالمية وتشجيع الابتكار غير كاف، نظراً لأهمية هذا الموضوع بالنسبة للبلدان النامية، والقدر الهائل من العمل الذي ينبغي القيام به في إطار التحديات العالمية وتشجيع الابتكار.

١٤٩- رأى وفد الهند أن النص قد ركز على الاستخدام الضيق للملكية الفكرية، وإدارة الأصول والاستغلال، وأنه ينبغي بالأحرى أن يبدأ بالنظر في الشروط المسبقة للملكية الفكرية لاستخدامها كأداة لتشجيع الابتكار، بما في ذلك القدرة الاستيعابية والقدرات التكنولوجية في البلدان التي يسعى فيها الأعضاء إلى تشجيع الابتكار. وطلب أن يتم تناول هذه النقطة الهامة في الأنشطة التي تم تحديدها. والتمس كذلك تضمين العناصر المتعلقة بالمنافسة وسياسة مكافحة الاحتكار والتي كان لها أثر كبير على تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا. واعتبر الوفد أن جزءاً هاماً من تشجيع الابتكار هو تقديم نوعية جيدة من المشورة للبلدان الأعضاء حول تطوير سياسات المنافسة المناسبة. متابعة لذلك، دعا الوفد إلى أن يكون هناك مرجع يتعلق بوضع تشجيع الابتكار في القطاعات غير الرسمية والتقليدية. على سبيل المثال، فإن السكان الأصليين للبلدان النامية في المجتمعات الريفية التقليدية قد قاموا بتطوير ابتكار هام. فإن النقطة هي تحديد ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لصون وحماية تلك النظم. يجب أيضاً تناول الاستراتيجيات التي يمكن وضعها لتسويق القيمة الاسمية لأصول الملكية الفكرية لتلك المجتمعات الريفية والأصلية التي ولدت أيضاً الملكية الفكرية.

١٥٠- اقترح وفد الهند تضمين إشارة إلى إنشاء مجموعة من التقنيات المفيدة التي لم تشملها براءات الاختراع والتي من الممكن أن تساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وربما من الممكن اقتران تلك المجموعة من المعرفة التكنولوجية والتقنية بالخبرة والأموال اللازمة لإقامة مشروعات تجارية قابلة للتطبيق في البلدان النامية. وأشار أيضاً إلى ضرورة مراجعة النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء والأهداف والخطوط الأساسية لأنها كانت غير كافية وتحتاج إلى تعديل لجعلها أكثر تحديداً للهدف حتى يتسنى للدول الأعضاء في نهاية العام معرفة مدى التقدم المحرز والمتبقي.

١٥١- رحب وفد البرازيل بالأنشطة التي تدعم الحوار المتعلق بالسياسة بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص بشأن القضايا العالمية الراهنة والمستجدة التي تمس الملكية الفكرية. ووافق الوفد على أنه، بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ولديها خبرة متميزة لتناول قضايا التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، فإن الويبو مدعوة للمشاركة في الحوار الدولي بشأن التداخلات بين الملكية الفكرية وقضايا السياسة العالمية. في هذا المعنى، ينبغي للويبو أن تتعاون بشكل نشط مع مختلف الشركاء الدوليين، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل المساهمة في البحث عن حلول للتحديات الكبرى التي تواجه البشرية. واعتقد الوفد بذلك أن الويبو قد تسهم في مناقشة السياسات في مجالات متنوعة مثل الصحة العامة وتخفيف آثار تغير المناخ بوصفها شريكاً في الحوار ومصدراً لتحليل تقني سليم في النظم. بيد أنه لم يكن واثقاً أن الويبو هي منتدى السياسة المناسب لتلك المجالات. فإنه يعتقد أن الويبو بحاجة إلى تكليف واضح في هذا الاتجاه. وبناء عليه، اقترح حذف عبارة "و بوصفها منتدى للسياسات في حد ذاتها" من السطر التالي (انظر الفقرة الأولى، صفحة ١١٨): "تلبية هذه المطالب والاستفادة من الدور النشط من جانب الويبو بوصفها شريك حوار ومصدراً للتحليل التقني السليم ومساعد وبوصفها منتدى للسياسات في حد ذاتها" وأعرب الوفد عن قناعته بأن الزيادة

المتوقعة في الموارد المخصصة في ميزانية ٢٠١١/٢٠١٠ للاستشاريين ذات أهمية جوهرية وأن هذا من شأنه أن يجلب منظور التنمية لتلك القضايا. كما أشار أنه سيكون موضع ترحيب كبير في الحصول على بعض الاستشاريين من البلدان النامية مع تلك المنظورات الإنمائية.

١٥٢- ذُكر وفد باكستان أنه، خلال الاجتماع غير الرسمي الأخير، قد طلب توسيع نطاق النص المتعلق بالحصول على المعرفة من قبل الأشخاص المعاقين ليشمل الأشخاص الأخرى وليس فقط المعاقين، وهذا يعني من لديه مشاكل في الحصول على المعرفة المتعلقة ببعض جوانب الملكية الفكرية

١٥٣- أشارت الأمانة (مدير شعبة البراءات) إلى أنها سوف تتناول أولاً مسألة انتقال تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى برنامج ١٨. فقد ذكرت بموجز الرئيس في الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في يوليو/ تموز حيث جاء فيه أن هذا يعكس تعليقات الدول الأعضاء والتحديات العالمية وطبيعة هذا العمل. في حين أن أنشطة الابتكار ونقل التكنولوجيا تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، فهم أيضاً ذوي أهمية بالنسبة لجميع البلدان. وعلاوة على ذلك، في حين أن الجزء الأكبر من هذه الأنشطة يتعلق أو يتصل بمجال براءات الاختراع، فهو يتصل أيضاً ويشمل فئات أخرى من حقوق الملكية الفكرية. ولذا لم تكن هذه الأنشطة مقصورة، كما أوضح وفد الهند، على فئة واحدة من حقوق الملكية الفكرية. جميع البلدان بحاجة أيضاً إلى التركيز على الابتكار والواقع، أن البلدان النامية والبلدان المتقدمة فعلت ذلك. وأخيراً أشارت الأمانة أن نقل التكنولوجيا على الصلة وثيقة جداً بكثير من القضايا العالمية المتعلقة بالتحديات العالمية التي يتم تناولها في تلك البرنامج، على وجه الخصوص، تغير المناخ والصحة العامة والأمن الغذائي وغيرهم. وقد تلقت الأمانة المزيد والمزيد من الطلبات لربط أنشطة نقل التكنولوجيا مع هذه التكنولوجيات خاصة لأن تلك الأنشطة كانت بحاجة إلى أن تنتقل بسهولة أكبر إلى هذه المجالات على وجه الخصوص. واسترسلت الأمانة موضحة أن تخصيص الميزانية المتوقع لتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا لا يزال مطابقاً لما تم اقتراحه في الأصل في إطار البرنامج ١، أي ٣,٢٤٨,٠٠٠ فرنكا سويسرياً. وقد تم نقل هذا المبلغ من برنامج ١ وإضافته إلى برنامج ١٨. من المبلغ الإجمالي، بلغت تكاليف الموظفين ٢,٤ مليوناً فرنكا سويسرياً، وتكاليف غير الموظفين ما يزيد قليلاً عن ٨٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري. فيما يخص الملكية الفكرية، أوضحت الأمانة أنها توافق تماماً على إضفاء المزيد من التوضيح فيما يخص الشروط المسبقة التي يتعين تناولها من أجل أن تعمل نقل التكنولوجيا إلى ما بعد الملكية الفكرية. وأدركت الأمانة أهمية نقل التكنولوجيا غير الرسمية وكيفية الحفاظ على المصالح، على سبيل المثال، مصالح المجتمعات الريفية. كما أشارت إلى إمكانية إضفاء مزيد من التأكيد على دعم الابتكار في مجال المعارف التقليدية، كما سبق وأن أشار مندوب الجزائر من قبل. رداً على تعليق وفد البرازيل، أكدت الأمانة أنها تعترم العمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في مجالات الابتكار ونقل التكنولوجيا.

١٥٤- قامت الأمانة بالرد على التعليقات التي تناولت التحديات العالمية بشكل مباشر. فيما يتعلق بتعليقات وفد الهند، وافقت الأمانة على أن هناك حاجة للنظر في سياسة المنافسة وقضايا مكافحة الاحتكار، ولكنها ذكرت الوفود أيضاً بأن الويبو كانت تقوم بتنفيذ مشروع محدد في إطار جدول أعمال التنمية فيما يتعلق بالملكية الفكرية وسياسة المنافسة. فيما يتعلق بإمكانية اقتراح تجميع التكنولوجيات المفيدة التي لا تشملها الملكية الفكرية، كما أعلن من قبل المدير العام، فإن الأمانة سوف تتبع بوجه خاص المبادرة المتعلقة بالابتكار المفتوح التي سوف تشمل بالضرورة إيضاحات بشأن قواعد البيانات التي من شأنها أن تشمل أكثر من مجرد تكنولوجيا محمية ببراءة الاختراع. أرادت الأمانة أن تسلط الضوء على التعاون المستمر مع عدد من وكالات الأمم المتحدة في ظل التحديات العالمية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية واليونيتيد منظمة التجارة العالمية والأونكتاد واليونسكو ومنظمة الأغذية

والزراعة. كما أحيطت علما بالاقتراح المتعلق بحذف عبارة "بوصفها منتدى للسياسات في حد ذاتها". ورغبت الأمانة أن تلفت انتباه الوفود إلى حقيقة أنه عندما نتحدث عن التحديات العالمية، فإن هناك نوعين من التحديات. هناك تحديات كانت للملكية الفكرية دور أساسي فيها، أي ليس الدور في صميم التحدي ولكن يمكن استخدامها للمساعدة في حل هذا التحدي، مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ أو الحصول على الخدمات الصحية. ولكن كانت هناك بعض التحديات في صلب الملكية الفكرية وكان استخدام الملكية الفكرية هو الحل لها. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى النقل الدولي للتكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية واستخدام براءات الاختراع من أجل الحصول على الموارد المالية - كل ذلك هو تحديات عالمية في صلب الملكية الفكرية. وفي تلك الحالات، كانت الوبو بحق هي منتدى السياسات لمناقشة تلك القضايا. أجابت الأمانة بعد ذلك على سؤال باكستان، وقالت إن الاتجاه العام للتحديات العالمية هو استخدام الملكية الفكرية لخلق المعرفة ونشرها من أجل تقدم المجتمع ككل. وأضافت أن القصد لم يكن هو فتح أبواب المعرفة للأشخاص المعاقين فقط ولكن ليشمل المجتمع بأسره. وأوضحت الأمانة كذلك أن الإشارة إلى الأشخاص المعاقين جاءت في سياق محدد جدا لاستخدام بعض الاستثناءات فيما يتعلق بحق المؤلف، تسهياً على الأشخاص المعاقين في الحصول على المعرفة. وقد أثرت تلك المسألة في اللجنة الدائمة خلال مناقشات حول المؤتمر المعني بالتحديات العالمية. وقالت الأمانة أنه سيتم أخذ التعليق بعين الاعتبار وبناء عليه سيتم تعديل نص البرنامج.

١٥٥- فيما يتعلق بالرد على مناقشة السياسات، قال وفد جنوب أفريقيا أنه يفهم تماما أن هناك قضايا عديدة متعلقة بالسياسات قد تناولتها الوبو. ومع ذلك، بالنظر إلى أن هذا لم يعكس في تلك الجملة، أيد الوفد الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل لحذف السطر "و بوصفها منتدى للسياسات في حد ذاتها"، وطلب من الأمانة مزيد من التوضيح فيما يتعلق بالعمل التعاوني مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

البرنامج ٢٠

١٥٦- دعا الرئيس الأمانة (مساعد المدير العام، جيوفري أونياما) للرد على الأسئلة المتعلقة ببرنامج ٢٠.

١٥٧- أشار وفد الهند إلى التنافر بين الفقرة الأخيرة من وصف برنامج ٢٠ التي تنص على أن الدور والمهمة الاستراتيجية لمكاتب الوبو الخارجية سوف يتم توضيحها في سياق الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وبين مقدمة المدير العام في الصفحة رقم ٥ والتي لا تتضمن مسائل مثل استعراض عمل المكاتب الخارجية. وفيما يتعلق بالمؤتمر المعني بحشد الموارد من أجل التنمية المنعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٩، ذكر الوفد أنه فهم (في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية) أن الأمانة سوف تقوم بإجراء تحليلات تتعلق بالنفع العائد من التكاليف فيما يخص النفقات المتوقعة للمؤتمر: تذاكر السفر المقدمة للشخصيات رفيعة المستوى الذين حضروا المؤتمر، وما إلى ذلك، ونوع التعهدات أو التبرعات التي كانت متوقعة. وطلب توضيحات بشأن تلك المؤتمر لأنه حسبما فهم لم يكن من المتوقع أي تعهدات في ذلك الوقت. فقد كان مؤتمر له جدول أعمال واسع النطاق والذي تطرق إلى التحديات العالمية والعديد من قضايا السياسة العامة للملكية الفكرية التي كانت قيد المناقشة.

١٥٨- اعتقدت الأمانة (مساعد المدير العام، جيوفري أونياما) أنها قد قامت بتعديل المقدمة لتشمل، كما كان من المقترح، إشارات إلى المكاتب الخارجية. وفيما يتعلق بمسألة المؤتمر، قالت الأمانة أنه في البداية، خلال اجتماعات استشارية أشار عدد من الأعضاء إلى أنه بسبب الأزمة المالية، قد لا يكون

من المناسب الحصول على تمويل من مصادر مختلفة. وكان هناك اقتراح بأن يكون المؤتمر وسيلة للتواصل مع الجهات المانحة. إن خبرة الويبو في جمع الأموال إلى حد الآن تقتصر في معظمها على الحكومات التي قدمت موارد في إطار الصناديق الاستثمارية. ومن ثم كان ذلك مجالاً جديداً للمنظمة، وقد يكون من بالغ الطموح تنظيم حدث لإعلان التعهدات. ولكن لأنه ليس من المؤكد مدى نجاح تلك الطريقة، لا سيما في سياق الأزمة المالية الحالية، فقد تقرر اعتماد نهج مختلف عن طريق عقد اجتماعات مع الجهات المانحة المحتملة، وعدم المضي في عقد مؤتمرات لجمع التعهدات. فكان الغرض من الاستراتيجية الجديدة هو استغلال المؤتمر لرفع مستوى الوعي في أوساط الجهات المانحة المحتملة بالعمل التي تطلع به الويبو. فقد كشفت الاجتماعات المنعقدة مع المانحين المحتملين أن مستوى فهمهم للملكية الفكرية وعمل الويبو وتأثيره على التنمية لم يكن دائماً واضحاً أو قوياً. ولذا لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التأييد. وباختصار، فإن المؤتمر المنعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني هو إطار لتعريف الجهات المانحة المحتملة بالملكية الفكرية وبعمل المنظمة وأيضاً لبحث وسائل شراكات محتملة في المستقبل. فقد كان المؤتمر بمثابة وضع الأساس لمزيد من التعاون. وفيما يتعلق بتحليل المنفعة العائدة من تكاليف المؤتمر، فقد تمت الموافقة على الميزانية. ومع ذلك، فإن الأمانة لم تكن تتوقع أن تدفع، على هذا النحو، من أجل مشاركة الشخصيات رفيعة المستوى القادمة من البلدان النامية. فكان الترتيب ليسير على النحو الذي تكون عليه مؤتمرات الويبو الأخرى، حيث يشارك عدد معين من المندوبين والمسؤولين الفنيين من مختلف المناطق وكان هناك دائماً عدد معين متفق عليه بشأن المندوبين المشاركين عن كل منطقة. وذكرت الأمانة أن ذلك الترتيب هو الذي كان من المفترض أن يكون مدى الالتزام المالي للمؤتمر.

١٥٩- ذكر وفد باكستان أنه، خلال الاجتماع غير الرسمي الأخير، قد أثار ثلاثة أسئلة حول برنامج ٢٠ وأنه يود أن يرى الأجوبة متضمنة في النص المعدل. وكانت الأسئلة: (١) ما هي المعايير المتبعة لفتح مكاتب خارجية؛ (٢) ماذا قال استعراض برايس ووترهاوس كوبرز بشأن هذه المكاتب وعدد الموظفين وفتح مكاتب جديدة؛ (٣) ما هي العلاقة بين هذه المكاتب والمكاتب الإقليمية. تلقى الوفد إجابة واحدة وهي أنه قد تنقل تلك المكاتب تدريب لدول المنطقة. إذا كان هذا هو الحال، أراد الوفد أن يعرف ما إذا كان هناك خبراء في تلك المكاتب لتقديم التدريب لدول المنطقة أو أنه يتم استقدامهم من الويبو، وثانياً، أعرب الوفد عن تفهمه الجواب المقدم بشأن تحليل المنفعة العائدة من التكاليف فيما يتعلق بالمؤتمر المقبل الذي سيعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني. وأعرب الوفد عن شكوكه في أن يكون من الحكمة إنفاق المزيد من الأموال لعقد مؤتمر إذا لم يجلب موارد إضافية. ولا يبدو أن هناك أي ضمان بأنه، في المستقبل، سوف تجلب هذه الأنواع من المؤتمرات مساعدة مالية أو موارد إضافية للمنظمة. ولذا تسأل الوفد عن سبب مضي الدول الأعضاء في هذا الأمر وعمّا إذا كان من الحكمة استخدام الموارد الحالية التي تمتلكها الويبو للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية - لعقد المؤتمر دون توافر أي شيء ملموس، وقال إنه يود الحصول على توضيحات بشأن هذه النقطة.

١٦٠- أشار وفد مصر إلى أن تعليقاته بشأن بالفقرة الأخيرة في الصفحة رقم ١٣٢، المدرجة تحت التحديات والاستراتيجيات، تتعلق بتعبئة موارد إضافية عن الميزانية. وأشار إلى أن هذه النقطة قد أخرجت من القسم ٢، على النحو المتفق عليه خلال الجلسة غير الرسمية المنعقدة في يوليو/تموز الماضي. ومع ذلك، فهناك مسألتين تحتاجين إلى توضيح. الأولى تتعلق بحقيقة أن الدول الأعضاء قد بدأت تفقد المسار بشأن الأسباب الداعية إلى عقد مؤتمر نوفمبر/ تشرين الثاني. وأشار إلى أن المؤتمر كان من المقرر عقده خصيصاً لتنفيذ التوصية ٢ من جدول أعمال التنمية، ولكن عند قراءة هذه الفقرة الآن، لم يرى الوفد هذه الصلة ويعتقد أن هذا الأمر كان الأكثر بمثابة إشارة عامة إلى أن المنظمة

كانت تطلع بتعبئة موارد من خارج الميزانية. وطلب الوفد أن يكون هناك إشارة إلى التوصية ٢ من جدول أعمال التنمية. وقال أنه قد لاحظ ، ولا سيما في وقت الأزمة الاقتصادية، محدودية الموارد في الميزانية والنقصان في الميزانية ومخاوف بشأن مصادر صناديق التنمية من الميزانية العادية. وقد لاحظ طرح بعض الأفكار عن تمويل التنمية من اعتمادات ميزانية إضافية. وحرص الوفد على التأكيد على أن التنمية هو مهمة رئيسية لليوبو وهذا ما أكده جدول أعمال التنمية. وعلى هذا النحو، فإن الحديث عن موارد إضافية للميزانية هو ذا طبيعة ثانوية بالنسبة للمهام الأساسية للمنظمة لضمان ما يكفي من الموارد المخصصة للتنمية من ميزانيتها العادية.

١٦١- فيما يتعلق بموافقة المنظمة على موارد إضافية للميزانية، رأى وفد مصر أن الوقت قد حان أن تقوم الليوبو، قبل الدخول في مزيد من هذا المسعى، بوضع نظام يوافق عليه الدول الأعضاء للتحكم في قبول مثل هذه الأموال. وبناء عليه، اقترح تضمين الصيغة التالية في الجملة قبل الأخيرة من تلك الفقرة: "في فترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١، ستسعى الليوبو، على سبيل الأولوية، إلى تعبئة موارد إضافية للأنشطة ذات الصلة بالتنمية وستقوم بمتابعة نتائج المؤتمر". واقترح إدخال العبارة التالية: "استنادا إلى نظام لقبول مثل هذه الموارد تدخله وتوافق عليه الدول الأعضاء" بعد عبارة: "تسعى إلى تعبئة الموارد اللازمة للأنشطة ذات الصلة بالتنمية". وتوقع الوفد أن هذا من شأنه، على المدى الطويل، توفير الكثير من المناقشات حول سياسة قبول مثل هذه الأموال. إن هناك حاجة لضمان أن هذه الاعتمادات المالية تأتي معيارية ومحايده وخلوها من أي مصلحة شخصية، واعتبر الوفد ذلك الأمر استثمار جيد على المدى الطويل ودعا أمانة الليوبو لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل وضع هذا النظام خلال السنة المقبلة.

١٦٢- اعتبر وفد الهند أن، في ظل الأزمة الاقتصادية والتكشف في الإنفاق الذي دُعيت إليه الدول الأعضاء، الوقت قد حان لإبداء التعليقات حول تقدير القيمة فيما يتعلق بنتائج مؤتمر نوفمبر/ تشرين الثاني. وإزاء هذه الخلفية، كان للوفد سؤال فيما يتعلق بالتكلفة التي تكبدتها الليوبو للمؤتمر المنعقد في يوليو/تموز والذي شارك فيه العديد من الشخصيات رفيعة المستوى، وأيضا فيما يخص التكلفة المتوقعة للحضور رفيع المستوى الذي سوف يشارك في اجتماعات الجمعيات المقبلة.

١٦٣- أشار وفد سويسرا إلى الاقتراح الذي تقدم به وفد مصر لإدراج عبارة عن قاعدة أو نظام بشأن الاعتمادات المالية الإضافية على الميزانية. وأشار إلى أن المناقشة كانت جارية منذ بداية المناقشات المتعلقة بجدول أعمال التنمية ولم يتم التوصل إلى نتيجة واضحة حتى الآن. ويرى الوفد أنه ينبغي مناقشة هذا الأمر في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. فبمجرد اتخاذ اللجنة قرار بهذا الشأن، يمكن للدول الأعضاء أن تقر ما هي الأهداف المحددة في الميزانية. وقال الوفد إنه لا يعتقد أن الوقت قد حان لمناقشة هذه المسألة في لجنة البرنامج والميزانية في تلك المرحلة.

١٦٤- أيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد سويسرا. فقد رأى هو الآخر أنه لا يمكن قبول الاقتراح المصري في الوقت الحالي معتقد أن هذه المسألة تحتاج إلى مناقشتها في إطار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

١٦٥- أجابت الأمانة على طلب وفد باكستان بشأن توضيحات خاصة بالمعايير المتبعة لإنشاء المكاتب الخارجية، وقالت أنه لا توجد معايير محددة على هذا النحو. وذكرت أن المكاتب المختلفة تقوم بوظائف مختلفة، وبصرف النظر عن مكتب نيويورك الذي أجرى اتصالات مع الأمم المتحدة، فإنه قد

تم تأسيس غيره من المكاتب بناء على طلبات ومقترحات محددة مقدمة من الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، وافقت الجمعية العامة على مكتب اليابان عندما اقترحت الحكومة اليابانية إنشاء هذا المكتب. وأُنشئت مكاتب سنغافورة والبرازيل في أعقاب طلب من الحكومات المعنية، والتي وافق عليها الدول الأعضاء. وقد تطرق استعراض برايس ووتر هاوس الثري إلى خفض في عدد العاملين في المنظمة، ولكن إنشاء تلك المكاتب لم يقتضي، إلى حد الآن، الزيادة في عدد العاملين في المنظمة لأنه يتم نقل الموظفين من المقر الرئيسي إلى هذه المكاتب. وقالت الأمانة أنها كانت تعمل بحرص شديد لتجنب أي ازدواجية أو تداخل بين مهام مكاتب التعاون الإنمائي في المنظمة والمكاتب الخارجية. وأشارت الأمانة إلى الوثائق التي أدت إلى الاتفاق بين المنظمة والبلد المضيف لتأسيس المكتب التمثيلي في سنغافورة، والتي يتضح منها اعتقاد حكومات المنطقة أن هذه المكاتب من شأنها أن تضيف قيمة من خلال رفع مستوى الوعي داخل هذه المنطقة الفرعية على نحو أكثر فعالية، كما أن وجود الويبو في المنطقة من شأنه تعزيز العلاقة بين المنظمة والمنطقة. إن الوضوح الأكثر الذي بالتالي سوف يكون عليه نظام الملكية الفكرية من شأنه مساعدة المكاتب الوطنية في تلك البلدان في تحقيق أهدافها. كانت هذه هي الأهداف والمبررات التي أعربت عنها البلدان في تلك المناطق.

١٦٦- رداً على السؤال المتعلق بالتدريب، كررت الأمانة التأكيد على أنها قد أجابت على هذا السؤال في الاجتماع السابق، بأن هذه المكاتب سوف تجري برامج تدريبية في المنطقة على نحو أكثر فعالية. وأبلغت الأمانة العضوية أنه، فيما يخص المكتب التمثيلي في سنغافورة، قد تم التوقيع على اتفاقية تقضي بإنشاء مركز للتحكيم والوساطة للويبو هناك، والذي من شأنه أن يوفر أيضاً إمكانية التدريب في مجال خدمات التحكيم والوساطة، فقد شعرت بلدان المنطقة بأن هناك قيمة مضافة يمكن تقديمها في مجال التدريب من جانب المكاتب الموجودة في تلك المناطق وقد استجابت الويبو بشكل إيجابي لهذه الطلبات. وأوضحت الأمانة بعد ذلك أن ما يمكن أن تفعله هذه المكاتب، لا يمكن أن يقوم به المقر الرئيسي. وقالت إن المكاتب كانت مفيدة للغاية في اطلاعها بالمهام مقارنة بتكاليفها. وحقيقة أن هذه المكاتب كانت موجودة في تلك المناطق كانت بقصد أن عدداً أقل من العاملين يمكنه القيام بمزيد من المهام بتكاليف أقل بكثير من نقل عاملين من المقر في جنيف.

١٦٧- رداً على الشواغل المتعلقة بضمان إمكانية نجاح مؤتمر نوفمبر/ تشرين الثاني، أشارت الأمانة إلى أنه لم يكن هناك أي ضمان لنجاح أي مبادرة، ولكن بالنظر إلى ممارسات المنظمات الأخرى، فإنها ترى أن هناك فرصة يمكن استغلالها. وأضافت الأمانة أنها وافقت على النقطة التي أثارها وفد مصر أنه على البرنامج والميزانية العادية الاهتمام باحتياجات التنمية، لكنها أشارت إلى أن الواقع هو ببساطة أن الميزانية العادية للمنظمة لا تستوعب الطلبات المقدمة. لذلك، لتحقيق العدالة لهذه الطلبات قدر الإمكان، من الممكن القيام بمبادرة لمعرفة ما إذا كان يمكن استكمال الموارد من خلال الانخراط مع الجهات المانحة المحتملة. وكما أوضحت مصر، فإن هذا المؤتمر على وجه التحديد كان بطلب تقدمت به اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وفقاً للتوصية ٢ من جدول أعمال التنمية. ولذلك كانت، ولا تزال مبادرة من قبل الأعضاء. قالت الأمانة بما أن انعقاد مؤتمر نوفمبر/ تشرين الثاني جاء نتيجة لطلب محدد وارد في جدول أعمال التنمية، فإنه يبدو من الإنصاف أن يتم عكسه بشكل لا لبس فيه في الوثيقة. إن مصادر التمويل هي دائماً موضع نقاش وقد أوضحت الأمانة خلال المناقشات غير الرسمية التي عقدت مع الدول الأعضاء حول المؤتمر أنها كانت مدركة أن المنظمة لم تكن لديها تكليف لتلقي أي مصدر من مصادر التمويل من القطاع الخاص. وكانت مدركة لتضارب المصالح والمشاكل التي من الممكن أن تحدث وأن أي مبادرة في هذا الاتجاه ستكون بحاجة إلى موافقة من الدول الأعضاء، وبالتالي ما كانت تقوم به الأمانة في الوقت الحالي كان مشاركة مع وكالات التنمية

في بلدان الدول الأعضاء، لا تختلف عن ترتيبات الصناديق الاستثنائية. وذكرت الأمانة أن الأسئلة الموجهة من وفد الهند بشأن تكلفة الحضور رفيع المستوى للجمعية العامة وغيرها من الاجتماعات التي عُقدت للتو لا تتعلق تحديداً ببرنامج ٢٠ وسيتم الرد عليها في جلسة بعد الظهر.

١٦٨- اختتم الرئيس المناقشات بشأن برنامج ٢٠. بعد استعراض غير رسمي مع ممثلي المجموعات الإقليمية بشأن مسألة عضوية لجنة التدقيق، تم إعادة عقد الجلسة لمواصلة النظر في برنامج ٢٧.

البرنامج ٢٧

١٦٩- قدم وفد عمان شكره للأمانة لإضافة التعديلات فيما يتعلق باستخدام اللغات. ومع ذلك، فقد كان لديه استفسار عن الميزانية المشار إليها في الصفحة رقم ١٧٥، والتي يرى أنها لا تتفق مع التعديلات المقترحة لتنفيذ نهج لغوي أكثر. واقترح الوفد أن تضاف جملة في نهاية الفقرة الأخيرة المدرجة تحت قسم التحديات والاستراتيجيات، وهي: "لإجراء دراسة تحليلية فيما يتعلق بنشر كافة الدراسات والأبحاث باللغات الرسمية لصالح جميع اللجان ولتقديمها إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية."

١٧٠- أيد وفد مصر تماماً البيان والتعديل الذي تقدم به وفد سلطنة عمان، وأكد قلقه إزاء تخفيض تكاليف غير العاملين في البرنامج بنسبة ٢٠ ٪، علماً بأن البلدان النامية دأبت على طلب المزيد من التمويل لضمان ترجمة الوثائق إلى اللغات الرسمية. إن خفض التمويل يبدو متناقضاً مع تعهد المدير العام أنه سيعمل على ضمان إتاحة الوثائق بشكل أكثر، وبالتالي طلب الوفد توضيحاً في هذا الصدد. وأيد الصيغة التي اقترحها وفد عمان لتدرج في نص البرنامج، حيث يرى أن تلك الدراسة من شأنها تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ قرار فيما يتعلق باستخدام اللغات. ولتمكين الدول الأعضاء من متابعة التقدم المحرز بشأن هذه المسألة، اقترح الوفد إدراج نتيجة مرتقبة جديدة وما يقابلها من مؤشر الأداء والخط الأساسي لتشير إلى توافر الوثائق باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

١٧١- شكر وفد اليمن الأمانة على الجهود الكبيرة التي بذلتها من أجل إعداد الوثائق ورحب بترجمة الويبو لجميع الوثائق الخاصة بالفولكلور والمعارف التقليدية والملكية الفكرية إلى اللغات الرسمية. وتضمن أن يتم تطبيق هذه الممارسة على جميع اللجان العاملة في المنظمة. وقال إنه يؤيد الاقتراح الذي تقدم به وفد عمان. وأعرب عن قلقه إزاء انخفاض الموارد المالية المخصصة للترجمة. وأوضح أن العديد من المسؤولين في عواصمهم لا يفهمون تماماً اللغات الأجنبية ولهم الحق في الاستفادة من الوثائق مترجمة بلغتهم.

١٧٢- ذكر وفد أسبانيا أنه في الاجتماع الأخير المنعقد في يوليو/ تموز، قد أعرب عن عدم موافقته على اقتراح الميزانية للبرنامج ٢٧، كما اعترض عليه عدد من الوفود الأخرى. وقال إن الاقتراح قيد المناقشة في الدورة الحالية، ومع ذلك، لم يعكس نتائج تلك المناقشات. وأكد الوفد على أن الوصول إلى المعلومات يشكل عنصراً أساسياً من أجل المساواة في المعاملة بين جميع الدول الأعضاء. فإن عدم الحصول على الترجمة التحريرية والشفوية لتلك المعلومات يحرم الوفود من قدرتها على المشاركة في المناقشات على قدم المساواة، وربما من الدفاع عن مصالحهم. كما سبق وأن أشار الوفد في بيانه بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، فإن الوثيقة كانت متوفرة فقط قبل ساعات قليلة من الاجتماع. وبالتالي تساءل الوفد إذا كان هذا مقبولاً للاطلاع بمسألة حساسة مثل الميزانية تحت تلك الظروف. ولكل هذه

الأسباب، فإنه لا يمكن أن يقبل بمعاملة بعض أجزاء من الميزانية معاملة تمييزية وغير مبررة، ولا سيما فيما يتعلق باللغة الأسبانية وبالرغم ما قد تضيفه وفود أخرى بشأن لغاتهم.

١٧٣- أكدت الأمانة (مساعد المدير العام، بينينغ وانغ) إدراكها التام لهذه المشكلة المثارة وفهمها لموقف الدول الأعضاء، ولكن افترضت الأمانة مع ذلك، كما جاء في وثيقة البرنامج والميزانية نفسها، فإن الجميع يعلم أن الخدمات اللغوية كانت خدمات مبنية على الموارد. وفيما يتعلق بخفض تكاليف غير الموظفين، أشارت الأمانة إلى أنها ستستمر في بذل كل جهد ممكن لضمان الإبقاء على الخدمة في ظل قيود الميزانية المقررة. وكما هو مبين في وثيقة البرنامج والميزانية، ابتداء من العام المقبل تعتزم الأمانة تغطية جميع اللغات تدريجياً، كما هو مطلوب، للجان الأخرى. كما أن الأمانة تسعى لاستخدام وسائل تقنية متزايدة لدعم الترجمة، وزيادة الاستعانة بمصادر خارجية في الترجمة، فضلاً عن ضمان تنظيم أفضل من أجل إصدار الوثائق في الأجل المطلوبة. ولكن نظراً لعدد الاجتماعات ومطالب الدول الأعضاء كانت هذه المهمة صعبة في بعض الأحيان. ورداً على الاقتراح الذي تقدم به وفد عمان، أكدت الأمانة أنه قد بدأت دراسة بالفعل فيما يخص سياسة اللغة الشاملة للويبو. وأوضحت الأمانة أن سياسة اللغة للويبو مقيدة بالتزامات معاهدة، وأية تغييرات في تلك السياسة تتطلب إجراءات قانونية لتعديل المعاهدات. ومع ذلك، فقد وافقت الأمانة على اقتراح إعداد دراسة حول سياسة اللغة الشاملة للمنظمة. وفيما يتعلق بالتعليق الذي أبداه وفد أسبانيا، تفهمت الأمانة تماماً هذا الشاغل مكررة أنها لن تدخر جهداً من أجل هذه المسألة.

١٧٤- ذكرت الأمانة أنها قد طبعت، بعد الجلسة غير الرسمية، ملخصاً للأسئلة والتعليقات والردود التي قدمت أثناء المناقشة المبدئية الأولى حول مشروع اقتراح الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١. تتعلق إحدى هذه الأسئلة بخفض تكاليف الأفراد غير العاملين للبرنامج ٢٧. وكما هو موضح سابقاً، أن السبب الرئيسي لخفض تكاليف غير العاملين هو نقل الميزانية لصيانة الطابعات وآلات النسخ في برنامج ٢٥ (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). وأوضحت الأمانة أن إحدى المجالات الرئيسية التي ينبغي تناولها في سياق عملية إعادة التنظيم الاستراتيجي وإعادة الهيكلة كانت متعلقة بالمجال الإداري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أخذ على عاتقه عدداً من المسؤوليات الجديدة. إن واحدة من هذه المسؤوليات ذات صلة بصيانة جميع الطابعات وآلات النسخ في جميع أنحاء المنظمة، والتي جعلت هذه المهمة والعملية ذات الصلة أكثر فعالية من حيث التكلفة. والسبب الآخر لخفض تكاليف غير العاملين تتصل بحقيقة أنه في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كانت هناك مخصصات ميزانية لثلاث جمعيات (في إطار البرنامج ٢٧)، في حين كان هناك مخصصات لاثنتين فقط من الجمعيات في ميزانية عام ٢٠١٠/٢٠١١. علاوة على ذلك، إن برنامج ٢٧ كان يقوم بتنفيذ برنامج نظام إدارة البيانات الإلكتروني - وهو المشروع الذي خصص له حوالي ٧٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري من ميزانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ولم يتم تخصيص له في ميزانية ٢٠١٠/٢٠١١. وأوجزت الأمانة أن الجزء الأكبر من خفض تكاليف غير العاملين يتعلق ببند محددة كانت عالية التكلفة في حد ذاتها. وقالت أنه تجدر الإشارة إلى أن تأخير توافر الوثائق لم يكن خطأً أو مشكلة خدمات الترجمة أو عدم توافر الموارد، ولكن يرجع ذلك إلى تقديم بعض الوثائق باللغة الإنكليزية إلى خدمات الترجمة في وقت متأخر جداً.

١٧٥- أعرب وفد عمان مجدداً على قلقه من أن خفض تكاليف الوظائف، وكذلك نفقات غير العاملين (اتفاقات الخدمات الخاصة) يمكن أن يعوق فعالية البرنامج في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي وردت في الوثيقة. وشدد على الأهمية التي يوليها للغات. إن هذه البرامج كانت محل اهتمام الوفد والحكومات المعنية، أولاً وقبل كل شيء، لا سيما في ضوء الأدوات التي تم إنشاؤها داخل المنظمة

والتي كانت ذات فائدة كبيرة لهم. بناء على ذلك، فإن جميع الوثائق والدراسات، وخصوصا الدراسات التحليلية التي من شأنها أن تمكن المنظمة من وضع سياسات خاصة باللغة، يجب أن تصدر بجميع اللغات.

١٧٦- أعرب وفد مصر عن شكره للأمانة على المعلومات التي قدمتها. وفيما يتعلق بمراجعة نص البرنامج والإشارة إلى الدراسة التي كانت جارية، طلب أن يؤخذ الاقتراح الذي تقدم به وفد عمان في الاعتبار، لأن هذا من شأنه وضع جدول زمني مقبول لاستكمال الدراسة، أي في الوقت المناسب للدورة العادية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. واقترح الوفد أيضا أن تبحث الويبو في إمكانيات تلقي المساعدة التقنية لهذه الدراسة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وحتى من مقر الأمم المتحدة في نيويورك. والتمس الوفد أيضا إدراج مؤشر أداء ونتيجة مرتقبة جديدة، وودّ أن يعرف ما هو نوع اللغة التي يمكن إدراجها لتساعد في قياس أداء البرنامج مع تقديم اللغة الموجودة في الوثائق والدراسات باللغات المختلفة.

١٧٧- أشار وفد إكوادور إلى البيان الأخير الذي أدلى به وفد أسبانيا، المتعلق باستخدام اللغة الأسبانية كلغة عمل. وفي هذا الصدد، رغب في تسليط الضوء على ما قالته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية هذا الصباح، أي أن وثائق العمل ينبغي أن تتاح باللغة الأسبانية وإتاحة تخصيص مناسب في الميزانية لهذا الغرض حتى تصل الوثائق إلى الوفود في الوقت المناسب ويتسنى لهم إيلائها الاعتبار اللازم.

١٧٨- أشار وفد ألمانيا إلى أن هناك استحقاق فيما يتعلق بالدراسة المقترحة من قبل عمان مبديا دعمه لهذه الفكرة. ولكنه تساءل هل من المعقول في السياق الحالي تضمين نتيجة متوقعة ومؤشر الأداء في هذا الموضوع، واقترح أن هذا الأمر قد يكون من الأنسب عندما تصبح نتائج الدراسة متاحة للدول الأعضاء ويقوموا بأخذ القرارات في هذا الصدد. وأعرب أيضا عن رغبته في الحصول على معلومات بشأن تكلفة مثل هذه السياسة الشاملة للغة وأشار إلى أن الدراسة ينبغي أن تتناول هذا الجانب كذلك.

١٧٩- أشار وفد السنغال إلى أن الهدف الرئيسي من كل شيء تم الاطلاع به في المنظمة هو التوصل إلى توافق وحل وسط. وهذا لا يمكن تحقيقه إذا لم يفهم المشاركون كل منهما الآخر. وأكد كذلك أنه من أجل أن يفهم كل منهما الآخر فلا بد من كسر الحاجز اللغوي. وحتى إذا كانت المعلومات متاحة فإنه يصعب الوصول إليها إذا لم يكن المشاركون فاهمين اللغة التي تنقل تلك المعلومات بها. وهذا هو السبب وراء الحاجة لإتاحة المعلومات بمختلف اللغات وأيضا إتاحة الوثائق في فترة زمنية معقولة.

١٨٠- أعرب وفد مصر عن شكره لوفد ألمانيا على فهمه للحاجة إلى دراسة. من ناحية أخرى، فيما يتعلق بإدراج مؤشر الأداء، فإنه لا يرى أي تناقض بين الأمرين لأن مؤشر الأداء هو لقياس التنمية بين ما هو مكتوب وما قالته الأمانة مما سوف يتم إنجازه. وبناء عليه، فإن مؤشر الأداء الذي عرضه تعلق بالجملة الأخيرة المدرجة في التحديات والاستراتيجيات التي حددتها الأمانة. وقالت الأمانة أن "الفترة السنتين القادمة، ستشمل لغات توثيق اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية كافة اللغات الرسمية للأمم المتحدة، لاتباعها توثيق للجان الأخرى حسبما تسمح الموارد المالية والبشرية." وسيكون هذا هو مؤشر الأداء الذي سوف يقيس ما اقترحه الأمانة وما القدر الذي تم إنجازه. وكانت هذه مسألة منفصلة عن الدراسة التي تتطلب قرار الدول الأعضاء لتوعز إلى الأمانة ما الذي تنتجه وبأي لغة.

١٨١- رغب وفد أسبانيا في أن يشير إلى بيانه السابق وأكد أنه كان لصالح التعدد اللغوي وأيد البيان الذي أدلى به وفد السنغال. وأيد أيضا الآراء التي أعرب عنها وفد عمان، بمعنى أن هناك حاجة إلى تلك دراسة.

١٨٢- أكدت الأمانة مجددا على أنها قد شرعت بالفعل في العمل، بعد البدء في البحث، وكانت مدركة تماما لأهمية هذه المسألة. وأشارت أيضا إلى أن القيام بدراسة شاملة من هذا النوع، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على المعاهدة واللغات المستخدمة من قبل الويبو ومن قبل منظمات الأمم المتحدة الأخرى والموارد المتاحة لديهم ومقدار ما يمكن أن يكون لديهم، من المؤكد سوف ينطوي على تكلفة. سوف يتم إجراء الدراسة وإصدارها لتكون متاحة لكافة الدول الأعضاء، ولكن ما إذا كان ينبغي أن تكون تلك الدراسة في إطار وثيقة البرنامج والميزانية الحالية أو في إطار مؤشرات الأداء، فهذه مسألة يجب مناقشتها مع مكتب المراقب المالي.

البرنامج ١٧

١٨٣- رحب وفد البرازيل باعتماد الاسم الجديد لبرنامج ١٧ - بناء الاحترام للملكية الفكرية. وشدد على أن كلمة "إنفاذ" (التي تظهر في الاسم القديم) تتصل بإجراءات قمعية وأعرب عن اعتقاده بأن "احترام الملكية الفكرية" تشمل جوانب أخرى هامة، على سبيل المثال، حملات تثقيفية وتدبير اقتصادية. وعلاوة على ذلك، اقترح الوفد لغة جديدة، لضمان الأخذ بالاعتبار كلا البعدين الاقتصادي والتربوي للمفهوم جديد. وأشار تحديدا إلى النتيجة المتوقعة التالي نصها: "التعاون الدولي وتكامل قضايا الملكية الفكرية في إنفاذ الأنشطة ذات الصلة بالمنظمات الشريكة". واقترح أن يتم تغييرها على النحو التالي: "التعاون الدولي والتكامل بين أنشطة المنظمات الشريكة في عملية بناء احترام الملكية الفكرية". وفيما يتعلق بمؤشر الأداء والهدف المقابل، اقترح ما يلي: "عدد الأنشطة المتعلقة ببناء احترام الملكية الفكرية للمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الأهداف المشتركة التي تنظمها المنظمات الشريكة الرئيسية والقطاع الخاص". وفيما يتعلق بأخر نشاط مذكور في الصفحة رقم ١١٥، لم يكن لدى الوفد أي اقتراح بخصوص لغته لكنه أشار إلى أنه وفقا للبرنامج، يتعلق هذا النشاط بالتوصية رقم ٤٥ من جدول أعمال التنمية.

وذكر الوفد بأن التوصية رقم ٤٥ أشارت إلى أن إنفاذ الملكية الفكرية يجب أن يتم تناولها في سياق أوسع من حيث المصلحة المجتمعية وخصوصا الشواغل المعنية بالتنمية، وذلك لأن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تسهم في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا من أجل المنفعة المتبادلة لمنتجي ومستخدمي المعارف التكنولوجية على نحو ملائم لتحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي. وأشار إلى أن النتائج المتوقعة، في صيغتها الحالية، من شأنها أن تركز فقط على تعزيز إطار الملكية الفكرية وإنفاذ الأنشطة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فقد تم ذكر صاحب الحق، في التعاون، والقطاع الخاص، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة بالإنفاذ فقط. وفي هذا المعنى، طلب الوفد أنه، خلال الاطلاع بأعمالها المتصلة بالتوصية رقم ٤٥، يجب أن تشمل هذه الأنشطة أيضا التعاون مع المنظمات الاجتماعية: منظمة الصحة العالمية والأونكتاد أو أي من المنظمات الأخرى ذات الصلة.

١٨٤- قدم وفد باكستان، شكره للأمانة لإدخال تحسينات في لغة البرنامج. وشاطر الشاغل الذي أثاره وفد البرازيل فيما يتعلق بخلق بيئة مواتية. ورحب بإدراج الصياغة في هذا المفهوم، لكنه أشار إلى إن

الدراس، الحقيقية وراء مفهوم البيئة المواتية لا زالت مفقودة في هذه اللغة. خلال الجلسة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية، تقدم الوفد ببعض المقترحات بشأن لغة نص البرنامج، أي فيما يتعلق بالتحديات والاستراتيجيات. وأشار إلى أنه لم يري اللغة المنعكسة، لا سيما فيما يتعلق ببعض توصيات اللجنة المعنية بالإفاد وكيفية سير عملها. وقال الوفد أنه ينبغي للجنة، في الدورة المقبلة، تحديد عناصر البيئة المواتية ومن ثم المضي قدما خلال دوراتها اللاحقة بالمناقشات الخاصة بتلك العناصر من حيث تعريفها وكيف أو ما يمكن بذله من جهود من أجل سد الفجوات أو التحديات في مجال بناء احترام الملكية الفكرية.

١٨٥- شاطر وفد جنوب أفريقيا الشواغل التي أثارها وفود البرازيل وباكستان، مؤبداً كافة المقترحات المقدمة من كلا الوفدين. في ضوء المناقشات التي دارت في الاجتماع غير الرسمي، طلب الوفد تعديل الصياغة المتعلقة بالتحديات والاستراتيجيات لبرنامج ١٧ الخاص بالمؤتمر العالمي. أراد على وجه الخصوص، الاستعاضة عن الصياغة: "ستكون الدول الأعضاء في الويبو على صلة وثيقة بتنظيم هذا الحدث" بالصياغة التالية: "سيتم التشاور بشكل وثيق مع الدول الأعضاء في الويبو وإحاطتهم علماً فيما يخص تنظيم هذا الحدث". فينبغي حذف التعبير: "على صلة".

١٨٦- أشار وفد إسرائيل إلى الأهمية البالغة لاحترام الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بين الأطفال والشباب. فإن التعليم من أجل احترام الملكية الفكرية ينبغي أن يكون أولوية قصوى وتحدياً هاماً للويبو. وذكر الوفد بأنه تم توزيع ورقة خلال اجتماعات الجمعيات العامة السابقة والتي ركزت على الأطفال والشباب واحترام الملكية الفكرية. رحب الوفد بهذه المبادرة معرباً عن رغبته في معرفة المزيد عن الجهود التي تبذلها الأمانة في هذا الاتجاه، ولا سيما فيما يخص العلاقة بين استخدام الانترنت والإصدارات المعدة لهذا الغرض.

١٨٧- أعرب وفد الهند عن تأييده الشديد للبيان الذي أدلى به وفد البرازيل بشأن البرنامج ١٧. ورجب في الإضافة إلى التعليقات المقدمة من وفد البرازيل بشأن الجوانب الاقتصادية والتربوية في بناء احترام الملكية الفكرية وملاءمة التوصية رقم ٤٥ من جدول أعمال التنمية. فإنه يؤيد بشدة التغييرات التي اقترحها وفد البرازيل في صيغة النص المتعلقة ببرنامج ١٧. وأعرب أيضاً عن تأييده للتعليقات التي أدلت بها وفود باكستان وجنوب أفريقيا. وعلق الوفد على صيغة هدف البرنامج. فتمشيا مع تعليق وفد باكستان المتعلق بالموضوعية والأساس التجريبي لعمل البرنامج، طلب الوفد أن يبدأ هدف البرنامج بالتالي نصه: "مناقشات سياسة مبلطة ولها ما يبررها تجريبياً على الصعيد الدولي..." النص المعدل هو إدراج عبارة "ولها ما يبررها تجريبياً".

١٨٨- شكرت الأمانة (نائب المدير العام، مايكل كيلنغر) جميع الوفود على ملاحظاتها واقتراحاتها. وقالت أنها حاولت التأكيد على أهمية التوصية رقم ٤٥ حيث أنها ذكرت في الفقرة الأولى المتعلقة بالتحديات والاستراتيجيات في البرنامج ١٧. ووافقت الأمانة على تعليق وفد إسرائيل المشير إلى أهمية التعليم من أجل بناء احترام الملكية الفكرية. فكان من المهم أن نفهم أهميتها بالنسبة للمجتمع وكانت الأمانة تعمل على تحسين جهودها في هذا الصدد. وحاولت الأمانة إتباع التوصية رقم ٤٥ من حيث تنظيم برنامج للاجتماع القادم للجنة الاستشارية المعنية بالإفاد وقد ركزت على مسألة توسيع النطاق لتأخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي الأوسع وليس فقط الآثار القهرية لعملية الإفاد. في ما يخص التعليقات المقدمة بشأن المؤتمر العالمي، أعربت الأمانة عن تقديرها لرغبة الدول الأعضاء أن تكون الأمانة أكثر انخراطاً في تلك العملية، لكنها ذكرت أن هناك منظمات أخرى تطلع بتنظيم تلك المؤتمر

العالمي. وستسعى الويبو للاتيان إلى المؤتمر العالمي المقبل بمنظور خاص بتنظيم البرنامج مبنياً على التوصية رقم ٤٥. أحييت الأمانة علماً بالمقترحات الخاصة بصيغة النص.

١٨٩- أبدى وفد جنوب أفريقيا رغبته في التعليق على مسألة الصياغة من خلال التأكيد على أنه، بوصف الدول دول أعضاء، فإن تلك البلدان هي بالفعل على صلة بالحدث محل النقاش، وبالتالي فإنه يرى أنه ليست هناك حاجة لمزيد من توثيق الصلات كما مشار إليه في النسخة الحالية من النص. وأكد أنه يريد أن يبقى على علم، وحيثما أمكن، يتم التشاور معه بشأن المؤتمر العالمي.

١٩٠- اقترح وفد باكستان التغيير التالي في صيغة النص المتعلق ببرنامج ١٧. في إشارة إلى الفقرة الأولى المدرجة تحت التحديات والاستراتيجيات، فإن التغيير سيكون كما يلي: "... سوف ترشد عمل الويبو فيما يخص بناء احترام الملكية الفكرية في سياق الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والشواغل المعنية بالتنمية". فرأى الوفد أنه، بما أنه قد جرى توسيع نطاق البرنامج ١٧، فلا ينبغي أن يكون هناك تركيز ذو نطاق ضيق شاملاً مسألة الإنفاذ فقط.

١٩١- أيد وفد الهند تعليق وفد جنوب أفريقيا. وطلب مزيداً من المعلومات عن المؤتمرات العالمية، أي المواضيع التي سبتم مناقشتها، الأسس، المتعة لاختبار المتحدثين، والمحاورين، والمنظمات المشاركة. وأشار إلى أن هناك عدداً من الحوادث المؤسفة التي حدثت مؤخراً، وهي قضية صادرة بعض الأدوية الطبية الحقيقية في بعض الموانئ أثناء انتظارها العبور، بالرغم من أنها كانت عملية صادرة وواردات مشروعة على حد سواء في بلد المنشأ وبلد الوجهة. وذكر الوفد بأنه يثير هذه المسألة على وجه التحديد في منظمة التجارة العالمية وفي غيرها من المناسبات الأخرى. وتساءل عما إذا كانت منظمة الصحة العالمية لها دور في هذا الحدث حيث لها الجزء الأساسي فيما يتعلق بالإنفاذ الخاص ببعض القطاعات المتصلة بها.

١٩٢- قالت الأمانة أنها ستسعى لتعزيز اللغة لإبلاغ الدول الأعضاء عن الأنشطة. وأشارت إلى أن التعاون مع الدول الأعضاء المتعلق بترشيح المتحدثين كان على نحو جيد جداً في الماضي وكانت هناك مشاورات فردية والتي ستخضع لمزيد من التوسع. وأوضحت الأمانة أن المؤتمر العالمي ٢٠٠٩ قد تم تنظيمه من قبل الإنترنت وأن الويبو كانت مشاركة بصفة استشارية. واسترسلت قائلة أنه خلال الاجتماع الأخير للمجموعة التوجيهية قد أثار، على وجه التحديد، مسألة التوصية رقم ٤٥ ونهجها الاجتماعي - الاقتصادي الأوسع لمسألة بناء احترام الملكية الفكرية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. كانت تسعى الأمانة جاهدة على التركيز على عناصر البرنامج للمؤتمر العالمي كما هو مطلوب.

١٩٣- اختتم الرئيس المناقشة بشأن برنامج ١٧ وأعطى الكلمة إلى المراقب المالي لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالميزانية لكافة البرامج، ولا سيما فيما يخص النقاط التي لم يتناولها عدد من أعضاء الأمانة الذين أجابوا على أسئلة محددة بشأن برامج محددة.

١٩٤- فيما يتعلق بسؤال وفد أسبانيا الخاص ببرنامج ٩ وبرنامج ٣٠، أوضحت الأمانة (المراقب المالي) أن برنامج ٣٠ المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة كان في السابق مدرج في البرنامج ٩. وعندما تم فصل البرنامجين، تم فصل المبالغ المقابلة أيضاً. في هذا الصدد، أشارت الأمانة إلى المعلومات الواردة في مرفق الوثيقة WO/PBC/14/4. بالإشارة إلى التعليق الخاص، بادخار مبلغ يعادل ١٪ من قيمة مباني الويبو على سبيل الاحتياط من أجل المحافظة على المبنى، اعتبرت الأمانة هذا

الاقتراح معقول. وأشارت إلى أن الويبو قد حرصت على القيام بأعمال الصيانة المطلوبة على أساس منتظم لتجنب إجراء إصلاحات كبيرة. فيما يتعلق بطلب للحصول على معلومات منتظمة عن برنامج المغادرة الطوعية التي اقترحتها المنظمة، أكدت الأمانة أنه جاري العمل في البرنامج. وقد تلقت نحو مئات من التعديلات عن الاهتمام من جانب العاملين. ومع ذلك، فإن البرنامج كان لا يزال في مراحله الأولى. وذكرت الأمانة أنه حتى الآن، ليس لديها سوى عشرة تأكيدات وأنه من السابق لأوانه القول ما إذا كانت الخطة تعمل بشكل جيد. وبشأن طلبات الحصول على الدعم الإداري الذي تقدمت به لجنة التدقيق، قالت الأمانة أن المنظمة سوف تبذل ما في وسعها لإيفاء بهذه الطلبات. وأشارت كذلك إلى أن بعض الوفود قد أعربت عن قلقها إزاء التوازن الجغرافي فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة. وقالت الأمانة أن المنظمة كانت تولي اهتماماً دائماً باحترام التوازن الجغرافي وأن لجنة الاختيار قد أخذت هذا الأمر بعين الاعتبار أثناء اختبار المرشحين لملء الوظائف الشاغرة. وقد أخذت عدة وفود الكلمة بعد ظهر ذلك اليوم لتعبر عن آرائها فيما يتعلق بالخدمات اللغوية. وكانت الأمانة مدركة تماماً أن سياسة وموارد المنظمة لا تلبي الاحتياجات التي أبدتها الدول الأعضاء. إن الإدارة الجديدة سوف تواصل دراسة الاحتياجات والموارد، وتعقد مقارنات مع سائر منظمات الأمم المتحدة الأخرى ومن ثم العودة إلى الدول الأعضاء واقتراح حلاً لتلك المشكلة. حيث أُحييت الأمانة برغبة أن يكون هناك مهلة محددة، حددت الأمانة الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية، وستقوم، بطبيعة الحال، بتعديل مؤشرات الأداء في الوثيقة الحالية من أجل تبديد شواغل الدول الأعضاء. وأشارت أيضاً إلى رغبة الدول الأعضاء في تعزيز تكاليف أخرى عدا تكاليف العاملين لبرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأوضحت، مع ذلك، أن ميزانية الشركات الصغيرة والمتوسطة قد زادت بالفعل بنسبة ٢٦ ٪. نظراً للطلب المقدم من بعض الدول الأعضاء، اقترحت الأمانة زيادة تكاليف غير العاملين بنسبة ١٠ ٪، أي بزيادة قدرها ١٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري. فيما يخص البرامج ٨، ١٥، ٩، والتي ذكرتها الوفود، قالت الأمانة أنها سوف تقوم بتلبية المطالب المقدمة في هذا الشأن وسوف تقوم بتكريس المزيد من الموارد لهذه البرامج الثلاثة. واقترحت تخصيص مبلغ ٤٥٠،٠٠٠ لهذه البرامج الثلاثة التي سيتم توزيعها على النحو التالي: ١٠٠،٠٠٠ لبرنامج ٨ و ١٣٠،٠٠٠ إضافي لبرنامج ١٥ و ٢٢٠،٠٠٠ إضافي لبرنامج ٩.

١٩٥- وأشارت الأمانة إلى أنه كان هناك عدداً من التعليقات فيما يتعلق بالسياسات بشأن استخدام الاحتياطات ولفتت انتباه الدول الأعضاء إلى الوثيقة التي سيتم توزيعها في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال بشأن استخدام هذه الاحتياطات. وفي ما يتعلق بسياسة عامة بشأن الاحتياطات، سوف تقوم الأمانة بإعداد وثيقة للدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. آثار موضوع تمويل مشروعات جدول أعمال التنمية مسألتين منفصلتين - واحدة تتعلق بالعملية/الجوهرية والأخرى تتعلق بحاجة عاجلة للتمويل. وأقرت الأمانة بأن هناك مشكلة جوهرية فيما يتعلق بالتخصيص الميزاني لتلك الأنشطة وأنه سيتعين عليها إبداء المرونة والصرامة. واقترحت إعادة النظر في عملية الميزانية، وإدراجها ضمن العملية العادية للبرنامج والميزانية. واقترحت كذلك إدماج مشروعات جدول أعمال التنمية في مختلف البرامج التي عرضت على الدول الأعضاء في الاجتماع. إن هذا التنسيق سوف يُجرى مع مديرين هذه البرامج مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولذلك رأت الأمانة أن تطرح اقتراحاً لتنفيذ تلك العملية وأن تقدم هذا الاقتراح إلى الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية الذي من شأنه أن يحل المشكلة التي أثارها الدول الأعضاء. وأسهمت الأمانة في مشكلة أخرى - تمويل المشاريع التي ستقدم إلى دورات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ وأبريل/نيسان ٢٠١٠. وأشارت إلى أنه تم إيداع مبلغ ٢,٢ مليوناً فرنكاً سويسرياً للمشروعات التي تم تحديدها في دورة اللجنة المنعقدة في أبريل/نيسان ٢٠٠٩. سوف

يتم تحديد مشروعات أخرى في نوفمبر/ تشرين الثاني وربما في بداية العام المقبل، والتي اقترحت لها الأمانة تخصيص مبلغ ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً إضافية بصفة مؤقتة، والذي من شأنه تمكين بدء هذه المشروعات. بعد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المنعقد في سبتمبر/أيلول، من الممكن الموافقة على نفقات إضافية وكانت الأمانة على ثقة بأن هذا المبلغ الإضافي، قدره ٢,٣ مليوناً كان أكثر من كافي للبدء في هذه المشروعات وتشغيلها، فضلاً عن أي مشروعات جديدة تم تحديدها خلال تلك الفترة الزمنية. سوف يتم استقطاع كافة المبالغ السابق ذكرها من النفقات غير المخصصة.

١٩٦- أحييت الأمانة علماً بالاقترحات المتعلقة بإجراء تعديلات على نص، عدد من البرامج : ٥، ٨، ٩، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٧، و ٣٠. إذا كانت الدول الأعضاء على اتفاق ولم يكن هناك أية اعتراضات، فإنها توافق على تعديل النص على النحو المطلوب. وخلصت إلى القول بأنها كانت تسعى إلى الرد إيجابياً على جميع الطلبات بعناية وبالتفصيل وكانت هذه هي الإجابات والمقترحات التي أمكنها أن تعطي إياها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. إذا تم التوصل إلى مثل هذا التوافق، سوف تقوم الأمانة باعداد فقرة بقرار معدل يتم تقديمه إلى الدول الأعضاء لبدء تعليقاتهم والنظر فيه. وأملت الأمانة أن تكون قد أخذت في الاعتبار جميع الطلبات وشكر الأعضاء على انتباههم.

١٩٧- قال الرئيس أنه، بما أنه لا يرغب أي وفد في تقديم تعليقات، سوف يستأنفوا النظر في بنود جدول الأعمال.

١٩٨- قدم وفد مصر شكره للأمانة لعرضها الموجزة، ولكنه أراد أن يعرف ما إذا كانت سوف ترد تلك التغييرات في التقرير، حيث يمكن للدورة الحالية أن تتبنى تقريراً يتضمن كافة التغييرات المختلفة التي أدخلت على هذه الوثيقة.

١٩٩- ردت الأمانة موضحة أنه فيما يتعلق بالقرار في حد ذاته، سوف يتم تعديل الفقرة بحيث تأخذ في الاعتبار النقاط التي ذكرتها وسوف يتم تقديم تعديل فقرة القرار إلى الدول الأعضاء للموافقة عليها مثل التوصية المقدمة إلى الجمعية العامة. سوف يتم اعداد وثيقة تتضمن كافة القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية، ولكنها سوف تتضمن فقط نصوص القرارات لأنه لم يكن هناك الوقت الكافي لإعداد تقرير كامل عن الدورة قبل انعقاد الجمعيات في ضوء أنه كان من المزمع عقدها الأسبوع المقبل. أما التقرير الشامل الذي سوف يتم إعداده في مرحلة لاحقة، وفقاً للعرف المعمول به، من شأنه أن يعكس جميع الطلبات المتعلقة بالتغييرات التي تقدمت بها الوفود.

٢٠٠- التمس وفد الهند مزيداً من التوضيحات فيما يتعلق بالمبلغ الإضافي المقترح تخصيصه لبرامج ٨ و ٩ و ١٥. وطلب أيضاً توضيحاً بشأن الأنشطة المزمع تخصيص هذه المبالغ لها، ومن الذي تقدم بهذا الطلب.

٢٠١- قامت الأمانة بالتوضيح على النحو التالي: مبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنكاً سويسرياً، إضافة لبرنامج ٨؛ مبلغ ١٣٠,٠٠٠ فرنكاً سويسرياً إضافة لبرنامج ١٥؛ مبلغ ٢٢٠,٠٠٠ فرنكاً سويسرياً إضافي لبرنامج ٩، ومبلغ ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً إضافي لجدول أعمال التنمية. أملت الأمانة أن تكون المبالغ والمخصصات واضحة الآن.

٢٠٢- طلب وفد فرنسا مزيداً من المعلومات عن سبب الزيادات المقترحة للبرامج ٨ و ١٥ و ٩.

٢٠٣- التمس وفد مصر توضيح فيما يتعلق بما سوف يتم تقديمه للجمعيات، وما إذا كان سيكون هناك ملخص لاقتراح الأمانة، مع قائمة بالتغييرات المقترحة على نصوص البرامج المختلفة. وأضاف أنه لا يزال من غير الواضح استخدامات الزيادات المقترحة في الميزانية.

٢٠٤- طلب وفد إسرائيل توضيحات بشأن المبالغ التي أعلنتها الأمانة، وطلب تأكيد ما إذا كانت جميع هذه المبالغ سوف تستقطع من الموارد غير المخصصة.

٢٠٥- اعتبر وفد ألمانيا أن المبلغ ٢,٣ مليون فرنكا سويسرا با إضافة، لتنفيذ جدول أعمال التنمية هو في الواقع مثالا للحلول المرنة والخلاقة التي كانت تسعى لها الوفود. وقال الوفد أنه يتفهم أن هذا التخصيص سيتم على أساس مؤقت وأنه سيكون خاضع للموافقة النهائية عليه من قبل لجنة البرنامج والميزانية في العام التالي، وأعرب عن ثقته بأن الأمانة سوف تجد الصيغة المناسبة لتعكس هذا الأمر بشكل كاف.

٢٠٦- أعرب وفد الهند عن خيبة أمله إزاء هذه الأرقام محل النقاش. وذكر فيه إلى مداخلة الولايات المتحدة الأمريكية بطلب زيادة قدرها مليون فرنكا سويسرا للشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن الأمانة قد اقترحت زيادة قدرها ٠,١ مليون فرنكا. فمن الأرقام المقترحة لا يبدو أن المداخلات التي أبدتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة قد تم أخذها في الحسبان. واعتبر الوفد أن الزيادة بنسبة ٠,١ مليون هي أقل من قطرة في محيط بالمقارنة مع ميزانية الويبو الإجمالية. فيما يتعلق بتخصيص مبلغ ٢,٣ مليون فرنكا سويسرا لتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية التي من المحتمل أن تتم الموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ وأبريل/نيسان ٢٠١٠، طلب الوفد الأساس المتبع لهذه الحسابات. وأضاف أنه بالنظر إلى المشروعات التي تمت الموافقة عليها في اجتماع واحد في أبريل/نيسان من هذا العام، فإن إنفاق الميزانية الاستباقية المنطقي من شأنه أن يكون ضعف ذلك. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الكثير من المداخلات في ذلك اليوم إلى أن الدول الأعضاء كانت تبحث في اقتراح آليات تنسيق ورصد لجدول أعمال التنمية. وعبر وفد الهند عن أسفه لعدم رؤية هذا الأمر منعكس في اقتراح يهدف إلى توفير تلك الآلية. كما التمس أيضا توضيحا بشأن زيادة قدرها ٠,١٣ مليون فرنكا سويسري لتحديث مكتب الملكية الفكرية. فيما يخص البرنامج ٩، طلب الوفد توضيحات بشأن الزيادة الهامشية وقدرها ٠,٢ مليون فرنكا سويسرا متسائلا عن هدف تلك الزيادة. وفي الختام، قال الوفد أنه، في عدة اجتماعات تحضيرية، تقدم بطلب، جنبا إلى جنب مع عدة وفود أخرى، لتخصيص مبلغ لتعزيز الابتكار والتقدم ونقل التكنولوجيا، لكنه لم يرى هذا الطلب في التعديلات المقترحة. بينما وردت زيادات ضئيلة في مجالات لم يكن واضحا ما كانت تهدف إليه.

٢٠٧- عبر وفد سويسرا عن رغبته في الرد على البيان الأخير وقال أنه تم إجراء مناقشات حول تلبية الطلبات المقدمة حتى الآن. وذكر أيضا أنه كان له مداخلة حيث قال أن هناك عملية وضع الميزانية، حيث أنه من الممكن مراجعة الميزانية للسنة التالية وأنه بدأ يرى ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لجدول أعمال التنمية. وأشار أنه إذا كان اقتراح الأمانة لتخصيص مبلغ ٢,٣ مليون فرنكا سويسرا إضافي قد يربح بعض الوفود، فإنه من الممكن إعادة تخصيص ذلك المبلغ في العام التالي دون أي صعوبة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن هناك حدودا لما يمكن عمله، وكان من الضروري أن ننظر في كيفية إعادة توزيع المبالغ. ولذلك، فإن الوفد يفضل ترك الأمور على ما هي عليه في الوقت الراهن بدلا من مناقشتها.

٢٠٨- أشار وفد مصر إلى أنه في حين مناقشة المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية كان من الضروري أن نعرف كيف تم التوصل إلى الأرقام، أي لماذا جاء المبلغ ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً وليس ٣,٦، وليس ٤. فطلب الوفد معلومات بشأن الأساس المتبع لحسابات المبالغ ١٠٠,٠٠٠ لبرنامج ٨، ١٣٠,٠٠٠ لبرنامج ١٥ و ٢٢٠,٠٠٠ لبرنامج ٩ ورغب في معرفة فيما سوف تستخدم تلك المبالغ.

٢٠٩- أعرب وفد جنوب أفريقيا عن مخاوفه المماثلة بشأن ما ذكرته وفود الهند ومصر. وقد رأى أن لديه الحق في معرفة استخدام تلك المخصصات المقترحة وكيف تم حسابها. كما التمس كذلك توضيحات بشأن الشواغل التي أثّرت وطلبات الزيادة بشأن جدول أعمال التنمية. وشدد الوفد على أنه هناك توافقاً في الآراء بشأن هذه المسألة، مضيفاً أنه سيكون ممتناً إذا قدم المراقب المالي توضيحاً في هذا الصدد.

٢١٠- شارك وفد البرازيل الشواغل التي أعرب عنها المتحدثون السابقون. ورغب في معرفة ما إذا كان تم تخصيص الموارد للمشروعات التي ستتم الموافقة عليها في نوفمبر/ تشرين الثاني، وما إذا كان تنفيذ تلك المشروعات يمكن أن يبدأ في بنابر/ كانون الثاني باستخدام هذا المورد أو ما إذا كان سيتعين عليهم الانتظار حتى سبتمبر/أيلول أو عند المراجعة السنوية للميزانية. وتساءل عما إذا كان المورد الذي تم تخصيصه للاستخدام بمجرد الموافقة على المشروع، أو ما إذا كان عليه أن ينتظر موافقة الميزانية المعدلة للسنة التالية.

٢١١- وافق وفد الهند الرأي مع وفد مصر على أن لجنة البرنامج والميزانية ليست مجالاً للأعمال الخيرية. وشدد على أن غرض أعضاء اللجنة هو النظر في وثيقة الميزانية وطلب تغييرات كلما رآته ضرورياً. وقال الوفد إنه إذا كان هناك أي سبب يمنع الدول الأعضاء من إجراء تغييرات، فإنه ينبغي مناقشة هذا الأمر. كما رآه أن المبالغ التي أفصح عنها مثيرة للدهشة. ورأى الوفد أن الغرض من تلك العملية هو الأخذ في الاعتبار آراء ووجهات نظر الدول الأعضاء وإجراء التعديلات المطلوبة. وأضاف أن الدول الأعضاء لم تطلب إضافة ٥٠ مليون فرنك لأي من البرنامج. واسترسل الوفد قائلاً أنه عند النظر في الغلاف الأكبر، نجد التغييرات المطلوبة كانت صغيرة جداً وقابلة للتنفيذ.

٢١٢- عبر وفد مصر، مثل وفد فرنسا، عن رغبته في معرفة مصدر تمويل الزيادات المقترحة للبرامج ٨ و ٩ و ١٥، وما إذا كان يقابل ذلك أي تخفيض في برامج أخرى أو إذا كان تمويل الجديد.

٢١٣- فيما يخص المبالغ (بشأن جدول أعمال التنمية) وطريقة حسابها، أوضحت الأمانة أن المبلغ الإضافي المقترح وقدره ٢,٣ مليون فرنك سويسري قد أخذ في الاعتبار المبلغ المشار إليه في اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقد في أبريل/نيسان. فقد كان من المناسب أن يكون هناك مبلغ يعادل المبلغ الذي تم تخصيصه للجنة في أبريل/نيسان من أجل البدء في تنفيذ وإنشاء المشروعات التي سيتم تحديدها في نوفمبر/ تشرين الثاني وربما في بداية السنة التالية. ثم أجابت الأمانة بعد ذلك على السؤال الذي طرحه وفد البرازيل - هل من الممكن البدء في التنفيذ - وأوضحت أن الغرض من تخصيص ٢,٣ مليون فرنك سويسري إضافي بصفة مؤقتة هو لضمان إمكانية الوفود لتحديد المشروعات والبدء في تنفيذها فوراً، أي بدأ من يناير ٢٠١٠. وفيما يخص مصدر التمويل، فكما أشارت الأمانة من قبل في بيانها السابق، أن قد تم خصم تلك الأموال من المبلغ المدرج تحت بند "تفقات غير مخصصة". ولم يكن لدى الأمانة شك في أن الدول الأعضاء قد أشارت إلى أن هناك مبالغ

غير مخصصة من هذا القبول وأنه سوف يتم خفضهم من أجل تمويل هذه المبالغ المقترحة. وتطرت الأمانة إلى البرامج ٨ و ٩ و ١٥ واعتقدت أنها قد استجابت للطلبات المقدمة وبخاصة تلك الطلبات التي قدمها منسقة المجموعة الأفريقية. وكان الهدف من ذلك هو أن يكون هناك مبالغ أكبر، وكانت المبالغ المشار إليها هي تلك التي تمكنت الأمانة من تخصيصها لهذه البرامج الثلاثة. إن الأمر متروك لمدير البرامج والدول الأعضاء لاتخاذ القرار بشأن استخدام هذه المبالغ على النحو المطلوب. وأضافت الأمانة أن المبلغ المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة والزيادة في الميزانية ما بين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ كانت ٢٦٪. وقد كان مفهوماً من مختلف الوفود، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أن الوفود تريد زيادة في تكاليف أخرى غير تكاليف العاملين. فقد أخذت الأمانة نسبة ١٠٪ من قيمة التكاليف الأخرى غير تكاليف العاملين من أجل تخصيص ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري للشركات الصغيرة والمتوسطة، أي ١٠٠,٠٠٠ التي كانت مضافة إلى الزيادة بنسبة ٢٦٪ في الميزانية عن مستوي الميزانية السابقة.

٢١٤- قال وفد مصر إن المنهجية المتبعة أصبحت الآن واضحة وأن المبلغ يقابل ما تم الاتفاق عليه في الدورة السابقة للجنة المعنية بالتنمية والملكية، ولكن اعتقد أن في هذه الحالة، ينبغي مضاعفة تلك المبلغ لأنه كان هناك دورتين للجنة، إحداهما في نوفمبر/ تشرين الثاني والأخرى في مارس/ آذار أو أبريل/ نيسان، وهذا يعني أنه ينبغي أن يتم تخصيص ٤,٦ ملايين بدلاً من ٢,٣ ملايين.

٢١٥- وأشار وفد الهند إلى أنه بعد يومين من المحادثات المكثفة خصص أقل من نصف مليون فرنك سويسري كميزانية إضافية لأربعة برامج (٨ و ٩ و ١٥ و ٣٠) و ٢,٣ مليون فرنك سويسري لتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وشدد على أن لديه اثنين من الشواغل، إحداهما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة - فقد طلبت الولايات المتحدة، وأيدتها الهند، زيادة ما لا يقل عن ١ مليون فرنك سويسري، وكان هناك فرق كبير مقارنة بالمبلغ المقترح. وبالتالي، طلب الوفد مرة أخرى أنه، نظراً للأسباب التي كانت قد أوجزت عدة مرات في لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المنعقدة في بوليه/ تموز، يجب زيادة هذا المبلغ بما لا يقل عن مليون فرنك سويسري. الأمر الثاني، بتعلق بجدول أعمال التنمية. فكما أشار وفد مصر فإنه سوف يستغرق الأمر عام للموافقة الرسمية من قبل لجنة البرنامج والميزانية على المشروعات المعتمدة في نوفمبر/ تشرين الثاني، أي أن المشروعات التي تم الموافقة عليها في نوفمبر ٢٠٠٩ ستتم الموافقة عليها رسمياً في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠. في ضوء هذا الفارق الزمني، فإن الطريقة المنطقية لتحديد نفقات الميزانية هي مضاعفتها، لتصل إلى ٤,٤ مليون فرنك سويسري، وكذلك حفظ آلية التنسيق لجدول أعمال التنمية التي كانت مدرجة على جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال الوفد إنه سيكون من المؤسف أن ينتظر الدول الأعضاء لمدة عام كامل حتى مناقشة تلك المسألة، الأمر الذي سمعوا به في دورة أبريل/ الذي لا يرغوبون في سماعه مرة أخرى. ولذلك رأى الوفد أن يكون هناك تخصيص كبير للنفقات الخاصة بمشروعات جدول أعمال التنمية.

٢١٦- قال وفد ألمانيا أنه بعد أن استمع إلى الإيضاحات المتكررة من قبل المراقب المالي، فمن المفهوم أن المبلغ ٢,٣ مليون المخصص لتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية التي يتم الاتفاق عليها، كان تمويل أولي، تم تخصيصه لهذا الغرض. وأدرك الوفد أن هذا الرقم سيكون المبلغ النهائي. وقد يكون هذا الرقم في الواقع أكثر أو ربما أقل من ذلك، وفقاً لما تقرره اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. في هذه المرحلة، لا يمكن للوفد أن يتنبأ ما الذي قد تؤدي إليه المناقشات التي سوف تجري في نوفمبر/ تشرين الثاني وفي أبريل/ نيسان ٢٠١٠، وأنه لا يوافق المتحدثين السابقين فيما أعربوا عنه

أنه، في الأساس، قد قطع الجميع شوطاً طويلاً من أجل الوصول إلى مثل هذا الحل التوفيقى. وقد وضح عدد من من الوفود أن مفهوم عملية وضع الميزانية السليمة هي مسألة هامة ولا يمكن الاستغناء عنها. ولذلك اعتقد الوفد أن تخصيص مبلغ ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً كان معقول جداً، وطلب أن يكون هناك بعض التساهل والتقدير من جانب الوفود المعنية لتجنب عرقلة هذه العملية. وأضاف أنه يبدو أن هناك توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

٢١٧- عبر وفد هولندا عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لمساعدة على إيجاد توافق في الآراء بشأن البرنامج والميزانية. فيما يتعلق بتخصيص مبلغ ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً إضافة لتنفيذ جدول أعمال التنمية، تفهم الوفد أن هذا المبلغ كان بغرض بدأ تنفيذ المشروعات التي سيتم الاتفاق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني، وحتى أن يتم إعداد وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة. فإن الفهم الأساسي هو أن المبلغ ٢,٣ مليوناً كان لتغطية فترة التسعة أشهر التي لم يرد فيها تخصيص من وثيقة البرنامج والميزانية بسبب عدم وجود أرقام بعد. وتفهم وفد هولندا أنه يمكن تخصيص المبالغ الإضافية عند مراجعة البرنامج والميزانية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وأعب الوفد عن معرفته ما إذا كان المبلغ ٢,٣ مليوناً مخصص للأشهر التسعة الأولى أو كان المقصود لكامل فترة السنتين. إذا كان لهذا الأخير، فعندها من شأن الوفد أن يفهم بعض الشواغل التي أعربت عنها الوفود الأخرى.

٢١٨- ذكر وفد إسرائيل أنه وفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة الخامسة في الأمم المتحدة، فإنه ينبغي أن يكون هناك برنامج، ثم يتم تحديد الإنجازات المتوقعة وبعد ذلك يتم تخصيص الميزانية. هذا الأمر يتعلق بجدول أعمال التنمية وكذلك ببرنامج الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأشار الوفد إلى النتائج المترتبة وخطوط الأساس المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة. ينص الخط الأساسي المذكور في الصفحة رقم ٧٨ على أنه سوف يتم وضع الخط الأساسي خلال فترة السنتين، حيث لم يكن هناك خط أساسي ملموس في هذه المرحلة نظراً لأنه برنامج جديد. وتساءل الوفد عما إذا كانت المنظمة تخصص أموالاً عتياً؛ فكانت هناك زيادة قدرها ٢٨ ٪، وأخرى قدرها ١٠٠,٠٠٠ فرنكاً سويسرياً، ولم يعرف الوفد بالضبط لأي شيء كانت هذه المبالغ. ولم يعرف الوفد ما الذي تعنيه الولايات المتحدة بطلب مليوناً للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال الوفد إن هناك حاجة لبرنامج والنتائج المتوقعة ومن ثم مخصصات الميزانية. وأشار أيضاً أن هذا هو المعتاد عليه في عملية وضع الميزانية في منظومة الأمم المتحدة.

٢١٩- قال وفد باكستان أنه يفهم تفسير المراقب المالي الذي يعنى أن المبلغ كان مجرد بداية وأنه سوف يتم تحديد المبلغ بالضبط خلال مناقشة الميزانية المعدلة في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية في يونيو/حزيران. والتمس من الأمانة تقديم تقديرات للمشروعات التي سوف يتم مناقشتها في اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الذي سوف يعقد في نوفمبر/تشرين الثاني. وكان الوفد متفقاً تماماً أنه لا يمكن توفير التقديرات الدقيقة لتلك المشروعات حيث أنها سوف يتم الاتفاق عليها من قبل الدول الأعضاء، ولكن رغبت الدول الأعضاء في أن يكون لديها خلفية جيدة عن المبالغ التي تستلزمها تلك المشروعات. وطلب الوفد أيضاً معلومات عن التكاليف المتعلقة باجتماع أبريل/نيسان، وتساءل عن مصير المشروعات التي سوف يتم الاتفاق عليها خلال هذا الاجتماع - سواء كانت تلك المشروعات سوف تنتظر لحين مراجعة الميزانية من قبل لجنة البرنامج والميزانية في يوليو/حزيران من العام المقبل من العام التالي، أو سوف يتم تنفيذهم على الفور بعد اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المقرر في أبريل/نيسان.

٢٢٠- واتفق وفد جنوب أفريقيا مع المخاوف التي أثارها وفدي ألمانيا وهولندا. فعدم معرفة التكلفة الدقيقة لأنشطة جدول أعمال التنمية بعد اجتماعات نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان، أعرب الوفد عن رغبته في تخصيص مبلغ معين. وأدرك الوفد ما قاله المراقب المالي أن المبلغ المقترح تم وضعه في الميزانية بناءً على التوصيات السابقة، وهذا يعني أن هذا هو المبلغ تقريبا المخصص لشهر نوفمبر/تشرين الثاني. وإذا كان الأمر كذلك، فقد تساءل عن مصير المشاريع التي سيتم الموافقة عليها في أبريل/نيسان. وأعرب الوفد عن رغبته في تقديم طلب آخر حول تكاليف الآليات المقترحة (بدا أن هناك اقتراحان). وكان الشاغل الرئيسي للوفد هو أن تنفيذ أنشطة جدول أعمال التنمية داخل المنظمة بأكملها سيكون خاضعا مرة أخرى لقيود الميزانية وسيتمتع على التنفيذ انتظار لجنة البرنامج والميزانية للموافقة على الميزانية أو تعديلها. وهذا هو الوضع الذي كانت الوفود تحاول تجنبه والسبب الذي من أجله كانوا يطلبون تخصيص مبلغ محدد. وأضاف الوفد أنه، وفقاً لما أشارت إليه ألمانيا، ليس بالضرورة استخدام هذا المبلغ كله أو أنه يمكن أن يكون أكثر من المطلوب. وطلب توفير مبلغ كاف، بناءً على الحسابات التي كانت تستخدم في الماضي، لتخصيصه لهذه الأنشطة وذلك لتجنب الدخول في مناقشات بشأن مسائل الميزانية في اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأضاف أنه ستثار أحد مسائل الميزانية في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولا يبدو أن هذا هو الحال في اللجان الدائمة الأخرى داخل الويبو.

٢٢١- وطلب وفد الهند توضيحات بشأن النفقات المقدرة للمشاريع التي سيتم اعتمادها في نوفمبر/تشرين الثاني من هذا العام أو في أبريل/نيسان من العام المقبل وطلب تقديم معلومات عن آلية التنسيق. واعتبر أن الرقم دلاليا حيث أن القرار النهائي بشأن المبلغ الذي سيتم إقراره في اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني سيكون قراراً حكومياً دولياً، ومن المرجح جدا في هذه الحالة أن تقوم الدول الأعضاء بالتقدم بمقترحاتها الخاصة التي غالبا ما ستنص على تعديل اقتراحات الأمانة. وأضاف أن على أي عملية لإعداد الميزانية أن تأخذ هذا العامل في الاعتبار. وأيد الوفد الحاجة إلى برامج محددة قبل تحديد مخصصات لها. وأشار إلى أن المنظمة كانت على وشك أن توقع على مبالغ كبيرة في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام برنامج المقارنات الدولية والمكاتب الإقليمية في غياب مشاريع محددة. كما أشار إلى أن هذه الأرقام أكبر بكثير مما كان ينظر فيه حالياً للشركات الصغيرة والمتوسطة أو لجدول أعمال التنمية. وافترض وفد الهند أن جدول أعمال التنمية لديه بالفعل مشاريع معينة حددتها الأمانة وأنه بالتالي يجب أن يكون هناك قدر كبير من التفصيل والدقة بشأن المبلغ اللازم. وفي ضوء ذلك، طلب من الأمانة إعطائه مؤشراً على نوع النفقات المتوقعة خلال الدورتين المقبلتين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وآلية التنسيق.

٢٢٢- ورحب وفد المملكة المتحدة بتعليقات إسرائيل الخاصة بتقدير الإجراءات القانونية الواجبة التي ذكرتها أيضاً ودعم التعليقات التي أدلت بها ألمانيا حول حقيقة أن من ٢,٣ مليونا إلى ٤,٦ مليونا فرنكا سويسريا هو زيادة ضخمة في الأموال. وأعرب الوفد عن قلقه من أنه قد يكون هناك درجة من التعدي على صلاحيات القرارات التي اتخذتها اللجان والذي يمكن أن يؤدي إلى سابقة غير مرغوب فيها من محاولة التعدي على صلاحيات قرارات الهيئات.

٢٢٣- واختلف وفد مصر في الرأي وأعرب عن ارتياحه لنهج الأمانة باعتبار الرقم الصادر عن اللجنة السابقة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية السابقة بأنه المبلغ الذي سيتم ادخاره. وقال إنه سيكون هناك اجتماعين للجنة المؤمل أن ينتجا مجموعتين من المشاريع وأن الطرف بالتالي يجب أن يحتوي على مبلغ كاف لتغطية الاجتماعين.

٢٢٤- وأشار وفد ألمانيا إلى أنه إذا وفرت الأمانة جزءاً من التقديرات المطلوبة، فإنها ستتعلم بالمبلغ الأولي وأنه ليس من الضروري وجود كل الأموال منذ البدايات الأولى.

٢٢٥- وأكدت الأمانة أن ٢,٣ مليون فرنك سويسري هو المبلغ الأولي الموجه لتمكين المشاريع التي ستُطرح في دورات نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان القادمة. وأضافت أنه من المستبعد جداً أن يتم إنفاق المبلغ المخصص كله البالغ ٢,٣ مليون في الفترة ما بين يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٠. وسيكون على لجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ التحقق من صحة الخيارات التي حددتها الدول الأعضاء. وكانت الأمانة على علم بأن عملية إعداد الميزانية التي تحكم مشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ليست مرضية تماماً وأنه يتعين إعادة النظر فيها.

٢٢٦- ودعا الرئيس المدير العام إلى إعلاء المنصة للرد على الأسئلة التي طُرحت في اليوم السابق.

٢٢٧- وأعرب وفد السنغال عن شكره للأمانة العامة لأنها قد تابعت المخاوف التي أعربت عنها المجموعة الأفريقية. وطلب توضيحاً فيما يتعلق بمبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري الذي سيتم تخصيصه لمشاريع جدول أعمال التنمية لتقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في اجتماعها القادمين، وأعرب عن قلقه من ألا يكون هذا المبلغ كافياً لتغطية الاحتياجات التمويلية للمشاريع التي تقرها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعرب عن رغبته في معرفة مصير المشاريع إذا لم يكن مبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري كافٍ لتغطية الاحتياجات التمويلية. ويود أيضاً أن يعرب عن قلقه فيما يتعلق بحقيقة أن موارد خارج الميزانية هي أموال مخصصة لغرض معين يحدده الجهات المانحة. وفي رأيه، يجب أن يكون هناك إطار لتخصيص موارد خارج الميزانية لضمان أن الدول الأعضاء تكون على علم بمصدرها وبكيفية استخدامها ولأي غرض وما إلى ذلك. واعتبر أن هذا أمراً بالغ الأهمية ويلخص المخاوف التي أراد الوفد أن يعبر عنها بالإجابة عن المجموعة الأفريقية.

٢٢٨- وأعرب وفد الهند عن رغبته في شكر المدير العام لمشاركته الشخصية في المداولات. ولاحظ ذكر الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ضمن العناصر الواردة في بداية كلمة المدير العام وأنه يعتقد أنها أداة مهمة جداً لتبسيط إجراءات المنظمة. وأعرب عن رغبته في تلقي توضيحات فيما يتعلق بالربط بين الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وبرنامج التقويم الاستراتيجي وإعلامه بكيفية ارتباط الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل بالأهداف الأكبر لبرنامج التقويم الاستراتيجي. وأشار الوفد إلى التزام الأمانة بتوزيع كل عام ورقة بالأوضاع على مناصب العاملين وطلب أن ينعكس ذلك في الوثيقة من أجل ضمان وجود سجل لما حدث خلال الدورتين بشأن هذه المسألة. كما ذكر الأمانة بطلبها المعلق الخاص بتقديم معلومات حول تكلفة الجزء رفيع المستوى للجمعية العامة والنفقات الخاصة بأحداث يوليو/تموز ونوفمبر/تشرين الثاني. وطلب الوفد أيضاً تحديد تاريخ ووقت ومحفل لعقد المشاورات المتوقعة فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لمكافحة التقليد والقرصنة القادم. وأضاف أنه يفضل عقد اجتماع رسمي في إطار لجنة رسمية داخل عملية حكومية دولية بدلاً من المشاورات غير الرسمية.

٢٢٩- وأعرب وفد الجزائر عن شكره للمدير العام لحضور الاجتماع. وأعرب عن تأييده لبيان المجموعة الأفريقية بشأن موضوع تسهيل مشاركة البلدان النامية في أعمال لجان المنظمة. وستحدد الأمانة خمسة بلدان أفريقية لتيسير مشاركتها في أعمال لجنة محددة ثم خمسة أو ثلاثة بلدان عربية. وأشار الوفد إلى أن هناك أكثر من مائة بلد في المجموعة الأفريقية وأكثر من عشرين بلداً في المجموعة العربية، ولذلك فإنه يود أن يرى زيادة عدد البلدان من أجل ضمان مشاركة أفضل لهذه المجموعات في أعمال اللجان.

٢٣٠- وأعرب وفد مصر عن شكره للمدير العام للانضمام إلى الاجتماع. وأشار الوفد إلى أن المؤتمر العالمي لمكافحة التقليد في عام ٢٠١١ هو حدث مهم وأن موضوعه نوقش في أكثر من محفل وأنه أثار الكثير من الأسئلة والجدالات. وأعرب الوفد بالتالي عن تأييده للفكرة التي اقترحتها الهند الخاصة بأن يتم تخطيطه في هيئة حكومية دولية تابعة للمنظمة. وأعرب الوفد أيضاً عن تأييده لبيان المجموعة الأفريقية حول مسألة ضمان توافر الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع المستقبلية لجدول أعمال التنمية. وأعرب عن أمله في ضمان أن المصاريف الأولية ستكون كافية للمشاريع التي ستعتمدها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان دون المساس بموقف الدول الأعضاء حول إنشاء آلية للرصد. وأضاف إنه إذا كان هناك اتفاقاً نهائياً على إنشاء آلية للرصد، فينبغي تغطية احتياجاتها من الميزانية من هذا التمويل أيضاً. وبالنسبة للبرنامج ٢٠ (صفحة ١٣٢ من الوثيقة)، نفت الوفد الانتباه إلى إشارة خاصة بالتمويل من خارج الميزانية الذي ستشارك المنظمة في الجهود المبذولة لجمعه. ولاحظ وشدد أيضاً على أهمية وجود قانون لتنظيم استخدام هذا التمويل. ولاحظ أنه إذا لم يتم الوصول إلى حل منهجي، يمكن عمل حل متخصص، على سبيل المثال وجوب موافقة الدول الأعضاء على أي تمويل من خارج الميزانية وبخاصة على شروطه.

٢٣١- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلت به المجموعة الأفريقية وكرر طلبه الخاص بتوضيح المبلغ المخصص لجدول أعمال التنمية. وأشار الوفد أيضاً إلى دعمه للتعليقات التي أدلى بها وفد الهند بشأن التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين داخل المنظمة، واقترح أن تذكر كلمة البداية للمدير العام سياسة لضمان تحقيق هذا التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وأعرب الوفد عن تأييده لبيان مصر بشأن مسألة التمويل من خارج الميزانية، وطلب أيضاً مزيداً من التوضيح فيما يتعلق بتوافر وثيقة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل.

٢٣٢- وأعرب وفد الكاميرون عن ترحيبه بحضور المدير العام الاجتماع. وأيد المخاوف التي أعرب عنها وفد السنغال، لا سيما في المواضيع الخاصة بالطبيعة غير الهرمية للجان، أي التمويل الزائد من خارج الميزانية والتمويل من أجل جدول أعمال التنمية. كما طلب من الأمانة تأكيد ما إذا كان مبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري المقترح سيغطي اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الثالث والرابع والخامس.

٢٣٣- وأعرب وفد البرازيل عن شكره للمدير العام على حضوره، مشدداً على الأهمية الشديدة لحضوره للاستماع إلى بعض مخاوفهم الرئيسية. وأعرب عن رغبته في تأييد الآراء التي عبرت عنها وفود الهند ومصر وجنوب أفريقيا بشأن المؤتمر العالمي. وفي ضوء التوصية رقم ٤٥، كان من المهم على الوفد أن يضمن مشاركة الكيانات الأخرى بالإضافة إلى منظمة الجمارك العالمية والإنتربول والقطاع الخاص في المؤتمر، لأن هناك حاجة إلى تمثيل أفضل للمجتمع المدني وإلى مشاركة منظمة الصحة العالمية من أجل فتح وجهات أخرى في النقاش. ورأى الوفد أن الحملات التثقيفية أكثر أهمية من التدابير الاقتصادية في مكافحة التقليد والقرصنة. كما أعرب عن قلقه من أن التنفيذ يمكن أن يمضي قدماً للمشاريع التي ستقدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان ما أن يتم الموافقة عليها. وفي ضوء ذلك، اقترح أن توضح الصياغة أن الأموال المخصصة ستكون متاحة للبدء في التنفيذ، وبعد ذلك سيتم مراجعة المبلغ الإجمالي في سياق مراجعة الميزانية في العام التالي.

٢٣٤- ولاحظ وفد سري لانكا أن التعليقات التي أدلى بها مندوبو البلدان النامية طلبت في معظمها الوضوح والشفافية والإنصاف فيما يتعلق بالبرامج وأشار إلى أنه يشاطرهم القلق. وفيما يتعلق باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، اقترح الوفد إيدار الموارد اللازمة لأنشطة اللجنة حتى لا يتم مناقشة مخصصات الميزانية في اجتماع اللجنة. وهذا من شأنه تمكين الوفود من التركيز أكثر على القضايا الجوهرية مثل البرامج والمشاريع وما يمكن تحقيقه من الأموال التي تم تخصيصها بالفعل. وافترض أن هذا الأسلوب هو الأفضل، خاصة في ظل الأزمة المالية، وأعرب الوفد عن أمله في أن تضع الأمانة في الاعتبار آراء جميع الدول الأعضاء وأن تتوصل إلى حل عادل في نهاية الاجتماع الحالي.

٢٣٥- وأعرب وفد إندونيسيا عن شكره للمدير العام على حضوره. وشاطر وجهات النظر التي نقلها المتحدثون السابقون، كما أنه يولي أهمية كبيرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولتنفيذ جدول أعمال التنمية، وأعرب عن رغبته في توفير تمويل كاف لتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد أيضاً عن تأييده لاقتراح وفد مصر الخاص بتعبئة الموارد. وسلط الضوء على تجربته مع المؤتمر العالمي لمكافحة التقليد والقرصنة الذي عُقد في دبي في عام ٢٠٠٧، مشيراً إلى أن مسألة الإنفاذ أكثر أهمية من النهج المتوازن، خصوصاً من منظور البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده لاقتراح البرازيل أنه ينبغي أن يكون هناك مشاركة أكبر للمجتمع المدني وتمثيل أفضل لمخاوف البلدان النامية.

٢٣٦- وأعرب وفد تونس عن تأييده للبيان الذي أدلت به السنغال. وبصفته منسقاً للمجموعة العربية، أعرب كذلك عن تأييده للبيان الذي أدلت به الجزائر حول تغطية نفقات المشاركين من الدول العربية والأفريقية ولأعرب عن أمله في زيادة حجم هذه المشاركة نظراً لأهمية المواضيع التي تتناولها الويبو. وأعرب الوفد عن امتنانه للويبو على الجهود التي بُذلت حتى الآن وأشار إلى أنه يولي أهمية كبيرة لجدول أعمال التنمية وأعرب عن أمله بأن الأموال اللازمة ستكون متاحة لتنفيذه.

٢٣٧- ورحب وفد زامبيا بحضور المدير العام. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به السنغال في الدعوة لمزيد من التوضيح حول كيفية تخصيص ٢,٣ مليونا فرنكا سويسرياً لجدول أعمال التنمية. كما أعلن عن رغبته في العودة إلى البرنامج ٢٠ بشأن مؤتمر نوفمبر/تشرين الثاني المعني بحشد الموارد من أجل التنمية، مشيراً إلى أنه حسب ما فهمه لم يكن هذا المؤتمر لإعلان التبرعات أو التمويل، بل كان هدفه اجتذاب وحشد قاعدة شعبية. وفي هذا الصدد، طلب الوفد تضمين عبارة بهذا المعنى في سرد البرنامج من أجل توضيح هذه المسألة.

٢٣٨- وأعلن وفد مصر تأييده للبيان الذي أدلى به وفد تونس بصفته منسقاً للمجموعة العربية. ولاحظ أن المنظمة دخلت فترة من العمل المكثف مما يعكس دينامية الإدارة الحالية للويبو وإرادة الدول الأعضاء. وسلط الضوء كذلك إلى أنه لا يوجد أي يوم في نوفمبر/تشرين الثاني يخلو من اجتماع للهيئة الحكومية الدولية. وفي الختام، أشار إلى أن الطريقة الوحيدة الفعالة للتعامل مع مثل هذا الجدول المزدهم هو توفير التمويل الكافي لتمكين الخبراء القادمين من العواصم المجيء إلى هذه الاجتماعات.

٢٣٩- ورحب وفد ألمانيا بالمدير العام في الاجتماع. وفي أعقاب المشاورات التي عُقدت في الصباح، أكد الوفد على أنه في رأي المجموعة باء، فإن الأجوبة التي قدمتها الأمانة والمراقب المالي في ظهر اليوم السابق على مختلف الطلبات والأسئلة المقدمة من الوفود كانت شاملة. وعلى الرغم من إقراره أن الأجوبة لم تذكر أو تقرر بشكل كامل بعض المخاوف التي أبدتها أفراد مجموعته، في إشارة خاصة إلى

الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه كان أيضاً مدركاً ضرورة رد الأمانة بعد تفكير عميق خلال هذه البيئة الصعبة في وقت الأزمة المالية. وفي هذا الصدد، وجد الوفد الأجوبة عادلة جداً حيث عالجت عدداً من القضايا شديدة الأهمية، كما اعتبر التوضيحات الخاصة بإعادة توزيع الأموال كافية، وخصوصاً ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً المخصصة لبعض المشاريع المحتملة في المستقبل في إطار جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء والتأكيد من جديد على أن فكرة تخصيص الأموال أو إدارها لم تكن الفكرة التي كانت في ذهن المجموعة بآء في البداية، وأن هذا بالتالي تخطى موقف المجموعة. وهناك عدد من المخاوف الخطيرة جداً التي ناقشتها المجموعة بشأن هذا الإجراء، حيث لم يعتبرها أعضاء المجموعة جزءاً من روح الإجراءات القانونية الواجبة في وضع الميزانية، وإنما مجرد محاولة لبناء توافق جديد في الآراء. وأضاف الوفد أنه سيكون على استعداد في المرحلة النهائية لقبول هذا كحل وسط ولكن على نحو استثنائي فقط. وبما أنه سيكون هناك استراتيجية شاملة لتمويل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في السنة التالية، فإن الترتيبات الحالية ستكون على أساس مؤقت. وحول فكرة اختلاف المجموعة بآء حول مناقشة المخصصات المالية خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ذكر الوفد أن الأرقام في حد ذاتها لم تلعب دوراً رئيسياً خلال المناقشة الأخيرة للجنة، حيث إن فكرة تطبيق الإجراءات القانونية الواجبة في وضع الميزانية قد تم حلها مسبقاً في إطار الإشراف القدير لرئيس اللجنة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن رغبته في التحذير من إدار الأموال لآلية التنسيق حيث قدمت المجموعة بآء ورقة للتفكير حول هذا الموضوع وأعرب عن رغبته في توضيح أنه لن يوافق على إدخال شيء من الموارد المحايدة. واعتبر الوفد الإجراء الخاص بتمويل المندوبين من البلدان النامية أداة مفيدة للغاية، مما يجعل من إتخاذ القرار في الويبو أكثر شمولاً ولكنه في هذه المرحلة لن يورط المجموعة بآء في سياسة جديدة غامضة في هذا الشأن. وطلب توضيحاً حول آلية التمويل الحالية وسبل تحسينها.

٢٤٠- وقال وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إنه يعلق أهمية كبيرة على تنفيذ التوصيات الخمس والأربعين المعتمدة في جدول أعمال التنمية. واستنتج أنه إذا لم يتم تخصيص ما يكفي من المال، لن يكون تحقيق جدول أعمال التنمية وتعميم مراعاة البعد الإنمائي في برامج الويبو وأنشطتها سوى حلم. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراح الذي تقدم به وفد مصر. ورأى كذلك أن المؤتمر لمكافحة التقليد والقرصنة ينبغي أن يُناقش في إطار لجنة حكومية دولية.

٢٤١- وقال وفد بلغاريا موجهاً كلمته إلى زملائه من الوفود إن مسألة البرنامج والميزانية نُوقشت حتى الآن في أكثر من يوم، وإن هناك الكثير من الأسئلة التي أُثيرت وأن الأمانة تقدمت بعدد من الإجابات. وضم صوته إلى الرأي الذي أعرب عنه وفد إيران أن الأحلام ستبقى أحلاماً ما لم يضعها شخص ما في موضع التنفيذ. ويعتقد بأن الأمانة هي التي ينبغي تحويل تلك الأحلام إلى واقع ملموس. بيد أن الواقع يتوقف على الوسائل المالية وأنه من الصعب جداً الامتثال لطلبات وأفكار مختلفة ضمن مغلف مالي محدود. وبشأن هذا، أثنى على الأمانة لتضمينها تلك الطلبات في الاقتراح المقدم إلى الوفود. ويعتقد أن المناقشة ينبغي الآن أن تتوقف وأن على الوفود أن تطلب من المدير العام تقديم تفسيراته وقراراته بشأن ما هو ممكن. وأشار الوفد إلى أنه مازال هناك ١٢ بنداً في جدول الأعمال يحتاج إلى الدراسة وأن الوقت ينفد أمام اللجنة لمناقشتها.

٢٤٢- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الصادر عن المجموعة بآء. فمن وجهة نظر الوفد، هناك ضرورة لوجود عملية منظمة لضمان حدوث التوقعات المالية لمشاريع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال موظفي الويبو المسؤولين عن تنفيذ هذه المشاريع بحيث تقوم

لجنة البرنامج والميزانية في نهاية المطاف باستعراض هذه التوقعات وتحسينها. وأعرب الوفد عن بالغ قلقه إزاء إدخار الأموال خارج العملية العادية بالنسبة للمشاريع التي لم يتم بعد تحليلها فنياً من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والتي لا يزال يتعين تحليلها مالياً من قبل المنظمة. وأعرب عن قلقه من أن هذا يخالف عملية الإدارة المالية السليمة. وشدد الوفد أن على لجنة البرنامج والميزانية التأكيد بأنها لن تدخر أي أموال دون الدخول أولاً في الإجراءات والعمليات اللازمة التي تم وضعها لهذا الغرض. وقال الوفد أنه لن يروق له أن يكون هناك في نهاية المطاف فائضاً مما خصص وأن الأعضاء في هذه الحالة سيضطرون إلى إنفاق المال بسرعة لمجرد الإنفاق. وأخيراً، أعرب الوفد عن تأييده للمفاهيم التي أشارت إليها الأمانة قبل يوم فيما يتعلق بالشرط الأساسي للتوصل إلى حل وسط بشأن هذه المسألة، مشيراً إلى أن هذا الوضع هو حالة استثنائية وأنه سيتم تطوير استراتيجية شاملة. وفيما يتعلق بمسألة التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة، قال الوفد أنه في حين أن الاقتراح المقدم لم يتوافق مع ما سبق للوفد أن طرحه، إلا أنه في نهاية المطاف يتطلع إلى أي تطورات أو مناقشات أخرى بشأن هذه النقطة.

٢٤٣- وأعرب وفد الاتحاد الروسي على العموم عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد بلغاريا وأكد أن على الأعضاء الخروج من الطريق المسدود في المناقشة. وأضاف أن التكرار المستمر لأفضل المواقف لم يؤد لسوء الحظ إلى اقتراب الأعضاء من حل المشاكل. ومن وجهة نظر الوفد، فإن الوقت قد حان للبحث عن حل وسط حقيقي. ويعتقد أن الأمانة في ظل هذه الظروف بذلت كل ما في وسعها ولهذا أعرب الوفد عن رغبته في مناقشة الوفود الأخرى أن تظهر حسن نية حقيقية وأن تحاول إيجاد وسيلة للخروج من الطريق المسدود في أقرب وقت ممكن.

٢٤٤- وأشار وفد باكستان إلى أن العديد من الأعضاء قالوا أنهم لن يوافقوا على آلية التنسيق التي تترتب عليها آثار مالية. وقال الوفد إنه لا يعتبر هذا النهج بناءً. وينبغي تحليل الاقتراحات على أساس الجدارة وإذا أُعتبر أن الاقتراحات سليمة، فيجب تطبيقها وهذه هي آلية التنسيق. وبالتالي فإن البدء في التنفيذ دون مناقشة اقتراحات آلية التنسيق لن يذهب بالدول الأعضاء إلى أي شيء إيجابي جداً. وطلب الوفد من جميع الدول الأعضاء مناقشة مسألة آلية التنسيق وإذا كانت هناك حاجة للمال، فيتعين على الدول الأعضاء توفير المال لها.

٢٤٥- وقال وفد مصر إنه على الرغم من تقديره للتعليقات التي أدلى بها وفد بلغاريا، إلا أنه يرى أنه يجب التعبير بوضوح عن موقف الدول الأعضاء، ولذلك يجب إما مد لجنة البرنامج والميزانية أو تقصير جدول الأعمال. وحول النقطة التي أثارها وفد باكستان، قال الوفد إن هناك اقتراحان عرضوا بشأن آلية للتنسيق، أحدهما عن الموارد المحايدة والآخر لديه آثار مترتبة على الموارد. وقال إن المسألة ينبغي مناقشتها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأنه في حالة توصل الدول الأعضاء إلى موقف توافقي في إطار اللجنة الذي قد يتطلب إلى موارد، فإن الوفد لا يرغب أن يُقال له أنه لا يمكن المضي قدماً لأنه لم يتم تخصيص ميزانية للقيام بذلك.

٢٤٦- ودعا الرئيس المدير العام إلى تقديم توضيحات بشأن المسائل التي أثارها الوفود.

٢٤٧- وقال المدير العام إنه سيبدل قصارى جهده لمعالجة جميع الأسئلة التي أثارها الوفود. وفيما يخص نقطة التمويل من خارج الميزانية، لاحظ المدير العام وجود العديد من الأحكام الدستورية بشأن هذه المسألة. وأشار إلى المادة ١١ (٢) (ب) (٤) من اتفاقية الويبو، وأضاف أن أحكاماً مماثلة موجودة

في اتفاقية باريس واتفاقية برن وجميع المعاهدات الأخرى التي تديرها المنظمة التي أنشأت اتحادات دفع الرسوم. هذا الحكم هو حكم التمكين الذي ينص على تمويل الميزانية من قائمة بالمصادر، وكان المصدر الرابع بها هو الهبات والوصايا والإعانات المقدمة للمنظمة. كما أن المسألة المذكورة في النظام المالي ولائحته التي أقرتها الدول الأعضاء، ولا سيما في الأنظمة ٣,١١ و ٣,١٢. وينص التنظيم ٣,١١ على:

"يجوز أن يقبل المدير العام التبرعات والمنح والهبات سواء أكانت نقدية أم لا شريطة أن يتماشى سبب تقديم التبرعات مع سياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها وشريطة الحصول على موافقة الجمعية العامة على قبول هذه التبرعات التي تنطوي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مسئولية مالية إضافية كبيرة بالنسبة للمنظمة".

٢٤٨- ولاحظ المدير العام أن هذا هو الإطار العام القائم للويبو الذي وضعه دولها الأعضاء. إلا أنه أضاف أن الأمانة ترحب بالمزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة. وأوضح المدير العام أن الصناديق الاستثنائية تم التبرع بها على الصعيد الثنائي للمنظمة من قبل أحد الدول الأعضاء. وفي كثير من الأحيان، يتم التبرع بالصناديق الاستثنائية لأغراض محددة: أنشأت حكومة اليابان هذا الصندوق في العام الماضي من أجل أفريقيا على وجه التحديد، وقدمت البرازيل أموالاً لأهداف محددة بعينها. واعتقد المدير العام أن المسألة الشاملة للتمويل من خارج الميزانية من مصادر غير حكومية أثرت بسبب قلق الوفود، وأضاف أن مؤتمر الدول المانحة في نوفمبر/تشرين الثاني سيناقش هذه المسألة. وعلق المدير العام أنه في سياق الإدارة المالية متوسطة وطويلة الأجل، فيجب مواجهة حقيقة تحديد مصادر عائدات المنظمة. وعلى الرغم من وجود نمو في نظم خدمة الويبو، إلا أنه أشار إلى أن هذا النمو كان محدوداً. ومن ناحية أخرى، فإن الطلب الخاص بالمساعدة الإنمائية كان غير محدود تقريباً، مما يعني أن هناك زيادة في الطلب على النفقات مقابل زيادة محدودة جداً في العائدات. ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، أثرت مسألة التمويل من خارج الميزانية ووضع استراتيجية للإدارة المالية. وأضاف المدير العام أن الأمانة ستكون سعيدة للمشاركة في مناقشات حول كيفية إدارة هذه المسألة في إطار الأحكام القائمة التي أقرتها الدول الأعضاء.

٢٤٩- وبالنسبة للعلاقة بين برنامج التقويم الاستراتيجي، والخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، أشار المدير العام للوفود إلى الموقع الإلكتروني، للويبو، حيث يمكن الاطلاع على هذه المعلومات على الموقع في الجزء المخصص للتقويم الاستراتيجي. وحدد المدير العام أن البرنامج يشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية، الأول يتعلق بالثقافة الجماعية في المنظمة، والثاني يتعلق بالعمليات الأفقية أو الإدارة أو التجارية، والثالث يتعلق بإعادة هيكلة الأمانة. وذكر المدير العام أن الدول الأعضاء فوضت الإشراف على برنامج التقويم الاستراتيجي إلى لجنة التدقيق، وهذه اللجنة والجمعية العامة. وقال المدير العام إن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل كانت مفصلة جداً وشملت الأهداف الاستراتيجية للمنظمة على المدى المتوسط. وسيكون الهدف هو التوصل إلى تفاهم مشترك بين جميع الدول الأعضاء حول إلى أين يتوجب على المنظمة الذهاب بأهدافها الاستراتيجية على المدى المتوسط.

٢٥٠- وفيما يتعلق بمسألة التوازن الجغرافي، والتوازن بين الجنسين، قال المدير العام إنه سيكون سعيداً لرؤية تعديل بداية كلمته الموجهة إلى وثيقة الميزانية لتسجل التزامه الشخصي، و التزام المنظمة بتحقيق التوازن الجغرافي، العادل وتحسين التوازن بين الجنسين. وأضاف المدير العام أن الأمانة قد وافقت داخلياً على عرض إحصائي للبيانات، من المقرر أن يُنشر كل ستة أشهر، والذي من شأنه تزويد الدول

الأعضاء بالمعلومات التي يحتاجونها. وأشار المدير العام إلى أنه مع انخفاض معدل التناقص (١,٥٪) بين موظفي المنظمة، فإن تحقيق التوازن سيستغرق بعض الوقت.

٢٥١- ورداً على سؤال الهند حول تكلفة الأحداث التي تُعقد في الويبو، قال المدير العام إن ميزانية المؤتمر المتعلق بالملكية الفكرية وبقضايا السياسة العامة كانت ٣٦٧٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا، والندوة العالمية لهيئات الملكية الفكرية القادمة بميزانية تبلغ نحو ٩٥,٠٠٠ فرنكا سويسريا، وأن هناك ٣٧٤,٠٠٠ فرنكا سويسريا إضافية متوقعة للجزء رفيع المستوى من الجمعيات (كان هناك أيضاً التزاماً من جانب إتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات وإتحاد مدريد لتمويل المشاركين في الجمعيات).

٢٥٢- واعترف المدير العام بأن القضايا المحيطة بالمؤتمر العالمي معقدة للغاية. فمن ناحية، رحبت الأمانة بجميع المناقشات التي دارت حول كيفية التعامل مع مسألة احترام الملكية الفكرية. ومن ناحية أخرى، ذكر المدير العام أن هذا الحدث نظم لعدد من السنوات بالاشتراك مع منظمين حكوميين دولتين، وهما منظمة الجمارك العالمية والانتربول. ولذلك، كان المدير العام متردداً بشأن إمكانية الويبو، باعتبارها واحدة من ثلاثة شركاء، تحديد البرنامج. ومع ذلك، كان على استعداد أن يلتزم بالاستماع إلى الدول الأعضاء والتشاور معهم وتمير وجهات نظرهم حول قضايا البرنامج واتجاهاته. كما قال المدير العام إن المكان الذي مقرراً لعقد المؤتمر يجب تغييره لأن سلطات البلد المقترح أن يكون المضيف أشارت إلى أنها لن تتمكن من استضافة المؤتمر. وورد عرضاً الآن من حكومة فرنسا لاستضافة المؤتمر العالمي القادم المقرر عقده في ٢٠١٠. وستكون للحكومة المضيفة بعض الآراء طبيعة الحال حول البرنامج. وكرر المدير العام التزامه بعقد المشاورات وتمير وجهات نظر الأعضاء حول البرنامج، ولكن في نهاية المطاف، فإن القرار في هذا الصدد لا يبقى في يد الويبو وحدها. وفيما يتعلق بتمويل مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً في عمل اللجان، قدم المدير العام المعلومات التالية. كانت الصيغة الحالية التي طُبقت: ٢٥ بمتلون خمس مجموعات اقليمية بالإضافة إلى واحد لتمثيل الصين في اللجان الرئيسية، أي أن الويبو مولت ٢٦ مندوباً. واقترح المدير العام أنه يجب مناقشة توزيع هؤلاء المندوبين بين المجموعات المختلفة داخل المجموعات نفسها.

٢٥٣- وأجاب المدير العام عن الأسئلة التي أُثيرت حول مبلغ ٤٤ مليوناً فرنكا سويسريا المدرج في بند "أخرى" في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات وقال إن البند الرئيسي في النفقات هو ٣٣ مليوناً فرنكا سويسريا للاستعانة بمصادر خارجية للترجمة. ومن الناحية الداخلية، تعاملت الويبو مع حوالي ١٥-٢٠٪ من التزامها القانوني للترجمة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات واستعانت بمصادر خارجية بالنسبة المتبقية، وهي ٨٠-٨٥٪. وتم منح عقود الترجمة وفقاً لإجراءات الشراء التي كانت خاضعة للمراجعة من قبل مختلف هيئات الرقابة في هيكل الرقابة بالويبو. وكانت المعاهدة ملزمة قانوناً بإنتاج ملخص باللغة الإنجليزية والفرنسية لكل الطلبات الدولية المودعة وبالإضافة إلى ذلك، ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لكل تقرير تمهيدي دولي حول براءات الاختراع الذي تم تجهيزه من قبل سلطة دولية بلغة أخرى غير الإنجليزية. كما شملت المصروفات تحت بند "أخرى" ١,٢ مليوناً فرنكا سويسريا لأدوات المساعدة الحاسوبية والترجمة بمساعدة الحاسوب. ويتعلق ذلك بشكل أساسي برسوم الترخيص التي دفعتها الويبو وبأعمال الاختبار والتطوير. وكانت الترجمة بمساعدة الحاسوب مهمة جداً لأسباب مختلفة. أحد هذه الأسباب هو تحسين الإنتاجية في المستقبل واحتواء التكاليف. ومن الأسباب أيضاً أنها سهلت الإطلاع بسرعة أكبر على ترجمة النصوص الكاملة للطلبات الدولية التي كشفت عن تكنولوجيا قيمة. وأوضح المدير العام أيضاً أنه كانت هناك حاجة إلى ١,٣٨ مليوناً فرنكا سويسريا للمسح الضوئي للملفات ولحفظها وكانت الملفات تستهلك ١٨ كيلومتراً من أرفف التخزين التي حوت

على طلبات المعاهدة. كما كان هناك مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري في المجال القانوني، معظمها للاستشاريين في مختلف أنحاء العالم الذين ساعدوا مودعي طلبات المعاهدة في المسائل القانونية وهيكل المعاهدة وكيفية عملها. وبالإضافة إلى ذلك، تم توجيه مبلغ ٧,٨ مليون فرنك سويسري لتكنولوجيا المعلومات والاستعانة بمصادر خارجية في الخدمات التعاقدية، منها حوالي ٦,٥ مليوناً فرنكاً سويسرياً للبحث والتطوير في مجال الاستعانة بمصادر خارجية في تكنولوجيا المعلومات في شركة واحدة في سويسرا وشركتين في الهند. وكانت ٣ ملايين فرنك سويسري مخصصة للشركة السويسرية، التي تشمل ١٢ شخصاً في موقع العمل (وفورات تبلغ ١٢ موظفاً من الويبو)، و ٣,٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً لشركة هندية واحدة، التي تشمل ٦ أشخاص في موقع العمل كل سنة و ٣٠ شخصاً بعيداً عن موقع العمل. وبالتالي، أدت الاستعانة بمصادر خارجية في البحوث والتنمية إلى تحقيق وفورات كبيرة في الموظفين. واستخدم البحث والتطوير، أولاً قبل أي شيء، في مركز المعاهدة للمستخدم، الذي يمكن المودعين من التفاعل عبر الإنترنت بطريقة آمنة مع ملفاتهم، مما أدى إلى الحد من الفاكسات والمراسلات الورقية. وكانت هذه المسألة معقدة لأنها تنطوي على بعض القضايا الخطيرة جداً، مثل التوثيق والأمن. وكان العنصر الثاني هو خدمات الإطلاع الرقمي على الوثائق الأولية، والثالث هو الملف الإلكتروني، والرابع هو التعافي من الكوارث، والخامس هو المزيد من العمل على تطوير الترجمة بمساعدة الحاسوب، والسادس هو البنية التحتية وتعزيز العمل في الانتقال من الحاسوبات الرئيسية القديمة إلى نظم سطح المكتب، أما العنصر الأخير فكان الخدمة الإدارية والمعلومات. وكانت كل هذه العناصر مدرجة تحت مبلغ ٦,٤٧ مليوناً فرنكاً سويسرياً المخصص للاستعانة بمصادر خارجية للبحث والتطوير. كما كان هناك مبلغ ١,٣٥ مليوناً فرنكاً سويسرياً لعمليات الاستعانة بمصادر خارجية في شركة يقع مقرها في بيلاروس تتعلق بخدمة الإيداع الإلكتروني. ووصل المبلغ الإجمالي نتيجة لذلك إلى ٤٤,١ مليوناً فرنكاً سويسرياً، منها ٤٠ مليوناً فرنكاً سويسرياً مخصصة للاستعانة بمصادر خارجية للخدمات التي قد يؤديها موظفو الويبو.

٢٥٤- وفيما يتعلق بحدول أعمال التنمية وتمويله، ذكر المدير العام أن الأمانة قد اقترحت توفير مبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري لتنفيذ مشاريع حدول أعمال التنمية وتوفير موارد إضافية للمشاريع المنتظر أن توافقه عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ والمشاريع المقترحة في اجتماع أبريل/نيسان ٢٠١٠. وشرع المدير العام في شرح أساس هذا المبلغ المقترح. وقال إن اللجنة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ ستنتظر في ثلاثة مشاريع. وكانت الميزانية المقدرة لمشروعين منهنما ١,٩ مليون فرنك سويسري: منها ٩٦٠,٠٠٠ فرنكاً سويسرياً من أجل نقل التكنولوجيا و ٩٣٦,٠٠٠ فرنكاً سويسرياً من أجل التكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بالبراءات. ويجري وضع المشروع الثالث، بشأن تقييم الأثر، وستبلغ التكلفة المقدرة تقريباً بالضبط ٥٠٠,٠٠٠-٦٠٠,٠٠٠ فرنكاً سويسرياً. وأعرّب المدير العام عن رغبته في التأكيد على عبارة "تقريباً بالضبط" حيث أظهرت التجربة أنه من السهل جداً زيادة الميزانية ولكن من الصعب جداً تقليلها. وفي اجتماع اللجنة، سيكون للدول الأعضاء ملاحظات حول المشاريع التي يمكن أن تؤدي إلى إدخال تعديلات بها، فضلاً عن زيادة الميزانية التقديرية. ولذلك، استناداً إلى التجربة، يجب السماح بوجود هامش كبير نسبياً حوالي ٢٠٪ على تلك التقديرات، مما يجعل تكلفة المشاريع الثلاثة ٣ مليون فرنك سويسري. وعلى الأمانة ضمان أن المشاريع ستتم من البدء وأن تجري على قدم وساق قبل عقد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المقل في عام ٢٠١٠ نظراً للفارقة في التوقيت بين اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البرنامج والميزانية، حيث أن الأخير لن يُعقد حتى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وكان من المقرر أن تكون دورة حياة المشاريع سنتين. ولذلك، ستكون هناك حاجة إلى حوالي ١,٥ مليون فرنك سويسري (لمدة نقل عن ١٢ شهراً كاملاً) في الفترة من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ (مباشرة بعد اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المقبل) إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ (اجتماع

لجنة البرنامج والميزانية المقبل). وقال المدير العام إن الأمانة توقعت أيضاً أنه قد تكون هناك مشاريع جديدة في اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في أبريل/نيسان ٢٠١٠ وأنها خصصت ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري لتغطية تكاليف بدء التشغيل. وكانت تكاليف البدء هذه مخصصة للفترة من أبريل/نيسان-مايو/أيار 2010 إلى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. أما المبلغ الإجمالي المتوقع اللازم لتوفير التمويل الكامل لتنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية التي يتم الموافقة عليها في اجتماعات نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ وأبريل/نيسان ٢٠١٠ فهو ١,٩ مليون فرنك سويسري: منها ١,٥ مليون فرنك سويسري (٥٠٪ من ٣ مليون فرنك سويسري) و ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري للتمويل المتوقع خلال فترة التسعة أشهر للمشاريع الجديدة التي يتم الموافقة عليها في أبريل/نيسان من العام القادم. وما زال المبلغ المتبقي ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري (من أصل ٢,٣ مليون) مخصص لمشاريع جدول أعمال التنمية "عند الضرورة". وسيؤخذ القرار في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ للجنة البرنامج والميزانية عندما تنظر العضوية في الميزانية النهائية وتنفيذ المشاريع المعتمدة في نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان. وإذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من الأموال، فإنه يجب تخصيصهم في دورة لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في سبتمبر/أيلول. ومع ذلك، فإن الأموال الجديدة اللازمة ستكون من أجل إنفاقها بعد ذلك الوقت، حيث ستكون هناك أموال لجميع النفقات المتوقعة (زائد ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري إضافية) للفترة الممتدة حتى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. أما النقطة الأخيرة التي سلط المدير العام الضوء عليها فهي الفترة الزمنية الفاصلة بين اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البرنامج والميزانية: فمع موافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على المشاريع وموافقة لجنة البرنامج والميزانية على تخصيص الموارد لها، فإن السؤال الرئيسي هو كيفية جعل هذه العناصر المختلفة متماسكة ومتسقة مع بعضها البعض. واقترح المدير العام أن النهج الذي يتسم اعتماده هو بالضبط النهج الذي دعت إليه الدول الأعضاء، أي تعميم جدول أعمال التنمية. وستخصص الأمانة إدارة البرنامج المسؤولة بالمشاريع في إطار جدول أعمال التنمية. وعلى مديري البرنامج إدماج مشاريع جدول أعمال التنمية في كل برامجها وميزانياتها لتقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية. وبهذه الطريقة، يمكن تخفيف الفترة الزمنية الفاصلة بين الموافقة على المشاريع وتخصيص الموارد.

٢٥٥- وفيما يتعلق بالتمويل الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، ذكر المدير العام أن المراقب المالي كان قد اقترح استجابة لطلبات الدول الأعضاء تخصيص مبلغ ٥٥٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا من بند "غير المخصصة" لمختلف البرامج: منها ١٣٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ١٥، و ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٨، و ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري (للبرنامج ٣٠، الشركات الصغيرة والمتوسطة) و ٢٢٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ٩. أما المسألة التي يرغب المدير العام في طرحها على الدول الأعضاء هي أن ميزانية بعض البرامج التي تم طرح مخصصات إضافية لها كانت كبيرة، على سبيل المثال حوالي ٤٠ مليون فرنك سويسري للبرنامج ٩، ويبدو عمل مخصصات إضافية لهذا المبلغ أمراً محدوداً نوعاً ما، كما أشارت بعض الوفود. وأكد المدير العام للدول الأعضاء أن الأمانة تتعامل مع الموارد المحدودة المتاحة لها في الوقت الذي تحاول فيه تلبية الطلبات التي تقدمت بها الوفود. وقال المدير العام إنه في حالة عدم موافقة الدول الأعضاء على الزيادات المقترحة، فيمكن أن تنتظر وتقرر تخصيص المبلغ الكلي البالغ ٥٥٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ٣٠، بدلاً من توزيعه بالطريقة التي اقترحتها الأمانة.

٢٥٦- وأشار المدير العام إلى أنه بتخصيص غير المخصص، فإن المنظمة لن يكون لديها موارد غير مخصصة، وبالتالي، فإن الأمانة سترك دون أي المرونة حيث سيكون قد تم تخصيص البند المحفوظ للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة. وحدد المدير العام أن تلك الأحداث غير المتوقعة لا تأتي بالضرورة من الظروف الخارجية، ولكن يمكن أن تأتي من طلبات الدول الأعضاء. وقال المدير العام

أيضاً أن عملية التفاعل بين الأمانة والدول الأعضاء حول مسودة البرنامج والميزانية كانت غنية ومثمرة جداً وأنه مسرور جداً لرؤية حدوث هذا التفاعل. وأضاف المدير العام أن العملية أسفرت أيضاً عن تغيير في خط الأساس. وأشار إلى أنه في المشاورات غير الرسمية، استمعت الأمانة إلى الدول الأعضاء وأخذته في الاعتبار الطلبات التي تم تقديمها في ذلك الوقت. وتلت المشاورات دورة غير رسمية للجنة البرنامج والميزانية (عندما تغير خط الأساس حيث أخذ في الاعتبار طلبات وتعليقات إضافية). وبالتالي، وحتى وقت لجنة البرنامج والميزانية الحالية، تغير خط الأساس مرتين حيث أخذت الأمانة بعين الاعتبار الطلبات والاعتبارات والملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء. وقال المدير العام أنه على الرغم من بذل الأمانة لقصارى جهدها، إلا أنها لم تستطع تلبية جميع الطلبات المقدمة وناشد الوفود للتوصل إلى توافق في الآراء والتوصل نهاية بشأن البرنامج والميزانية.

٢٥٧- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن قلقه بشأن تعليق المدير العام الخاص بانعدام المرونة لأنه لم يعد هناك بند غير مخصص في الميزانية. وأشار إلى تمويل أنشطة جدول أعمال التنمية وحقيقة أن الدول الأعضاء اضطرت إلى اللجوء إلى استخدام الموارد غير المخصصة لمحاولة إيجاد وسائل لتمويل هذه الأنشطة، على الرغم من أنها قد طلبت مراراً وتكراراً أن يأتي هذا التمويل من داخل الميزانية العادية. ولتفادي عدم وجود أي مرونة في الميزانيات المقبلة، شدد الوفد على أن الدول الأعضاء في حاجة لضمان أن هذا التمويل لا يأتي دائماً من الأموال غير المخصصة. واستفسر الوفد عن كيفية ضمان المدير العام لوجود مرونة في البرنامج والميزانية المقبلة.

٢٥٨- وشكر وفد الهند على وجه التحديد المدير العام لتوفير أقسام مبلغ ٤٤ مليون فرنك سويسري في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات والإعلان عن أن التمثيل الإحصائي نصف السنوي (فيما يتعلق بالتوازن الجغرافي للموظفين) سيكون متاحاً للدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تقديره للالتزام المدير العام بإجراء المشاورات مع الدول الأعضاء في المؤتمر العالمي لمكافحة التقليد والقرصنة وطلب إدراج ذلك كبنء في جدول الأعمال في أحد اللجان الحكومية الدولية (اللجنة الدائمة المعنية بقاء البراءات أو غيرها، وفقاً لما يراه مناسباً) التي من المقرر أن تجتمع في وقت قريب.

٢٥٩- ثم أشار وفد الهند إلى الثلاثة مشاريع المرجحة لجدول أعمال التنمية. وأعلن رغبته في التشديد على كلمة "المرجحة" لأنه في الاجتماع الأخير دارت مناقشة طويلة جداً ودقيقة حول كيفية المضي قدماً في هذه المشاريع الموضوعية. أما المبدأ الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع هو أن تقرر الدول الأعضاء ما هي المشاريع التي سيتم تنفيذها وبأي ترتيب وكيف سيتم تجميع التوصيات. ولذلك، فإن التقديرات التي قدمها المدير العام كانت مؤقتة للغاية حيث كان في حكم المؤكد أن هذه المشاريع بالتحديد هي التي ستحظى بموافقة الدول الأعضاء. وبخصوص تمويل هذه المشاريع التي سيُنظر فيها في اجتماع أبريل/نيسان ٢٠١٠، قال الوفد إنه إذا تم استخدام تقديرات الأمانة البالغة 1.5 مليون في النصف الأول من دورة حياة المشاريع الثلاث البالغة عامين، ستكون هناك حاجة إلى ١,٥ مليون أخرى لاستمرار اجتماع أبريل/نيسان حتى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وأضاف الوفد أنه ليس هناك أي إشارة إلى آلية تنسيق جدول أعمال التنمية، التي تأخرت طويلاً وطال انتظارها والتي تشتت الحاجة إليها. ورأى الوفد أنه من المثير للغرابة موافقة الدول الأعضاء على أهمية جدول أعمال التنمية، وعدم تعليق أي أهمية لآلية رصده وتنفيذه وأن العديد من الوفود أكدت أنها ينبغي أن تكون محايدة من حيث الموارد. وقال الوفد إن التركيز على الحياد لا يبدو مطبقاً على اللجنة الجديدة المقترحة أو على تمويل العديد من الندوات التي عقدتها المنظمة. ويعتقد الوفد أن آلية تنسيق جدول أعمال التنمية استمرت في الفشل لنفس الأسباب. وأكد الوفد على تخصيص ميزانية محددة لهذه الآلية وطلب أن ينعكس ذلك في

وثيقة الميزانية. وقال إن المسألة لم يكن من الممكن مناقشتها في اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الأخير لأنه لم يكن هناك أي نفقات لها في الميزانية. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ أنه لا يمكن أن تكون أي هيئة جديدة محايدة من حيث الموارد وأنه بالنسبة لمسألة ذات أهمية مثل مسألة جدول أعمال التنمية، لم يستطع الوفد معرفة أسباب وجوب أن تكون محايدة من حيث الموارد. وتساءل الوفد عما إذا كان أوضح المدير العام بأنه سيطلب من مديري المشروع تحديد مخصصات الميزانية اللازمة يعني أنه ستكون هناك نفقات لها في عملية وضع الميزانية من الآن فصاعداً. كما أشار الوفد إلى بحث الدول الأعضاء في خط الأساس الثالث للميزانية وأنه يجب وضع نهاية إلى هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن اعتقاده أن هذه العملية مهمة واقترح أن الحل الوحيد يتمثل في عقد مزيد من الاجتماعات للجنة البرنامج والميزانية أو أن يكون هناك هيئة أصغر تجتمع بشكل متكرر للنظر في تنفيذ البرنامج للميزانية (على النحو الموصى به من قبل لجنة التدقيق). وشدد على أهمية التوصل إلى حل دائم مؤسسي لمشكلة قيود الوقت وتغيير خطوط الأساس.

٢٦٠- وعلق وفد مصر على نداء ألقاه المدير العام للمضي قدماً نحو وضع نهاية لوثيقة الميزانية وقال إن نداء الدول الأعضاء كان موجه للأمانة العامة لكي تأخذ في الاعتبار عند تنظيم الاجتماعات أن الوفود مجرد بشر ويحتاجون إلى الوقت لاستيعاب المعلومات ومعالجة القضايا بشكل صحيح. ولذا، حث الوفد الأمانة على عدم جدولة اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية قبل أسبوع واحد من الجمعيات، وربما تمديد مدتها. واتفق مع وفد الهند أن ممارسة الانتقال من خط أساس لآخر هو أمر سليم ويظهر أن المنظمة لديها نظام محكم لتنمية البرنامج والميزانية. وأضاف أنه يمكن النظر في توصية لجنة التدقيق بعقد اجتماعات أكثر بدلاً من اجتماعين سنوياً للجنة البرنامج والميزانية. وحول المؤتمر العالمي، قال الوفد إن الدول الأعضاء سوف تتخذ نفس الموقف سواء كان اجتماعاً للويبو أو منظمة الجمارك العالمية أو الانتربول. وأعلن عن أمهله أن تناقش الدول الأعضاء هذه المسألة لأنه سيكون من الغريب للغاية اتخاذ الحكومات في الويبو موقفاً مختلفاً عن موقف الحكومات في منظمة الجمارك العالمية. وكانت هذه العملية مشتركة بين الحكومات، حيث إن المؤتمر كانت تنظمه الدول الأعضاء ولهذا يؤيد الوفد المبادرة لعرض هذه القضية للمناقشة والموافقة من قبل هيئة مشتركة بين الحكومات. وفيما يتعلق بالمرونة، أشار الوفد إلى أن المنظمة تمر بضائقة عصبية في ظل الأزمة الاقتصادية والموارد المتضائلة. وأضاف مع ذلك أن دستور المنظمة وبعض الصكوك، لا سيما النظام المالي، توقع مثل هذا الاحتمال وأن المدير العام لديه المرونة لتخصيص الأموال بين البرامج المختلفة حسب الحاجة. وإذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، يمكن أيضاً استخدام المرونة في نقل الأموال بين البرامج المختلفة. ورأى الوفد أن شرح المدير العام حول أموال جدول أعمال التنمية واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تماشى مع دعم جدول أعمال التنمية.

٢٦١- وشكر وفد تونس المدير العام من أجل ما رآه كاقترح سخي لتمويل مشاريع جدول أعمال التنمية. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على استشارة من وجهة النظر القانونية في ما إذا كان تنفيذ المشاريع الجديدة التي سيتم الاتفاق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان يمكن أن يبدأ قبل أن تعتمد الجمعية العامة. ولهذا، فإنه يرغب أيضاً في الحصول على استشارة عما إذا كانت هناك حاجة حقيقية لتخصيص الموارد المالية في المرحلة الحالية.

٢٦٢- وحث وفد إسرائيل الأمانة على تقديم مزيد من التفاصيل/ الأقسام في جميع البرامج في الميزانية المقبلة بحيث ألا يشير العنوان "أخرى" إلى مبلغ كبير من المال دون أي مواصفات معينة

(كما في حالة معاهدة التعاون بشأن البراءات). وقال جرت العادة في الأمم المتحدة ألا تشير "أخرى" أبداً إلى مبلغ كبير من المال.

٢٦٣- وأعلن وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلت به مصر بشأن مسألة المؤتمر العالمي. وحول جدول أعمال التنمية، أيد الوفد البيانات التي أدلت بها وفود كل من جنوب أفريقيا والهند بأنه كان من الغريب أن يُشار إلى الأموال اللازمة لمهمة هامة مثل جدول أعمال التنمية في حاشية الجزء غير المخصص من الميزانية.

٢٦٤- وأعلن وفد باكستان عن رغبته في الإبقاء على مبلغ ١٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري الذي ذكره المدير العام من أجل جدول أعمال التنمية. وحول آلية التنسيق، رغب الوفد في تأكيد ما إذا كانت أي أموال خصصت لها.

٢٦٥- وأكد المدير العام رداً على سؤال جنوب أفريقيا والبرازيل أن الهدف من نظام إعداد الميزانية المقترح كان لتدارك الفراغ الزمني بين اجتماعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البرنامج والميزانية وذلك من خلال ضمان أن التخصيص تم سلفاً، واضعين في الاعتبار أن إدارة المشروع والتنسيق الشامل لا تزال مسئولية شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية. وسيتم تخصيص مسئولية إدارة المشروع مقدماً إلى البرامج ذات الصلة. وسيضمن مديري البرنامج أن تذكر نصوص ومضامين اقتراحاتهم الخاصة بالبرنامج والميزانية لفترة السنتين التي تلت ذلك (١٢ شهراً في حالة تنقيح الميزانية) بوضوح موقع مشروع جدول أعمال التنمية وتقدير لميزانيته. وبهذه الطريقة ستكون مشاريع جدول أعمال التنمية في صلب عملية وضع الميزانية العادية. وأضاف المدير العام أن السؤال سيظل ما يجب القيام به في العام القادم في سبتمبر/أيلول عندما سيتعين إيجاد الأموال. ورداً على الأسئلة التي أثارها وفد الهند، أوضح المدير العام أن هناك ٤٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري للمشاريع الجديدة التي قد يتم الموافقة عليها في أبريل/نيسان حتى سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ أي لمدة خمسة أشهر. وفي حالة اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني، هناك ٤٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري إضافية، وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٤٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري أخرى. ويعتقد المدير العام أن هذا يكفي بشكل كبير لتلبية أي نفقات غير منظورة وغير متضمنة في مبلغ ١,٥ مليون بالإضافة إلى ٤٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري التي ذكرها وأن هذا يمكن أن يغطي آلية تنسيق جدول أعمال التنمية.

٢٦٦- وقال المدير العام رداً على السؤال القانوني الذي طرحته تونس أنه وفقاً لفهمه فإن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تملك المسئولية المحولة لها من الجمعية العامة للموافقة على المشاريع. ثم كان السؤال الخاص بتخصيص لجنة البرنامج والميزانية موارد لتلك المشروعات وكانت الحزمة الإجمالية قد تمت الموافقة عليها من قبل الجمعيات بنفس الطريقة التي وافقت عليها على البرنامج والميزانية أو التنقيحات الخاصة به. وبخصوص التعليقات حول بند "أخرى" في إطار البرنامج ٥، أوضح المدير العام أن هذا البند يعكس ببساطة عادة قديمة في الويبو التي لم يتم تحديثها وسيتم توجيه اهتمام خاص لها. وأوضح أنه قبل عادة الاستعانة بمصادر خارجية، كان بند "أخرى" بنداً غير ذي أهمية. وأكد أنه قد لاحظ كل التعليقات حول المؤتمر العالمي وسيسعى جاهداً لوضعها أمام اللجنة الاستشارية في اجتماعها بنوفمبر/تشرين الثاني. وأكد انه لا يمكن أن يقدم التزامات عن المنظمات الأخرى على الرغم من الاتساق القائم من قبل الدول الأعضاء من منظمة إلى أخرى. وواعد أن يتشاور ويمرر جميع التعليقات.

٢٦٧- وأكد وفد الهند مجدداً أن الدول الأعضاء كانت منخرطة في عملية مهمة وشعرت بأنها تتعرض لضغوط للتوقيع على وثيقة الميزانية وأنه كان يُنظر للوفود غير المستعدة للقيام بذلك بأنهم يعرقلون العملية. وقال الوفد إنه لم يكن ذنب الأعضاء أن هناك الكثير من البنود في جدول الأعمال التي ينبغي تغطيتها على مدى ثلاثة أيام. وطلب مرة أخرى من الأمانة النظر في آلية بحيث إما أن يزيد عدد الاجتماعات أو إعطاء مزيد من الوقت للمناقشات. ثم انتقل إلى مسألة "أخرى" وقال إن مشكلة المخصصات تحت بند "أخرى" لم تقتصر على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأشار إلى مبلغ ١٤ مليون فرنك سويسري تحت بند "أخرى" في نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكر الوفد أن أي مخصصات في الميزانية تحت بند "أخرى" ينبغي أن تقتصر على نصف مليون فرنك سويسري أو أن يتم تحديد رقم معين وأن يتم تسجيل ما هو أكثر من ذلك بصورة سليمة. وعودة إلى جدول أعمال التنمية، قال إنه على الرغم من غلاف الميزانية الكبير للمنظمة (٦١٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً)، لا يبدو أن هناك مالا لزيادة الغلاف ولو بمقدار نصف مليون. واعتبر الوفد أن هذا الوضع غريب واقترح أن هذا يرجع إلى حقيقة أن العضوية لا تريد أن تمس أي برامج أخرى ولكنها أرادت فقط أن تجد المال من فئة الموارد غير المخصصة. ووفقاً للوفد فإنه من الضروري النظر إلى الغلاف الأكبر عند التحدث عن المرونة في المنظمة. إذا كانت هناك ١٨٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً لبرنامج واحد أو مليوناً فرنكاً سويسرياً لآخر، فينبغي أن يكون إعادة الترتيب داخلياً ممكناً وقابل للتطبيق بسهولة. وشدد الوفد على أن هذه هي الروح التي قدم من خلالها ملاحظاته إلا أنه اكتشف أن فكرة إعادة تخصيص الميزانية تقتصر على الموارد غير المخصصة. وشكر الوفد المدير العام على شرحه حول مبلغ ٤٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري وكيف تم الاتفاق على هذا الرقم في اجتماع أبريل/نيسان. وقال إن المبلغ المنطقي كان سيكون أقل من نصف ما كان متوقفاً لاجتماع نوفمبر/ تشرين الثاني، أي بواقع من ٧٠٠،٠٠٠ إلى ٨٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري وكان من المفترض أنه سيشمل أيضاً تكاليف آلية التنسيق.

٢٦٨- وطرح وفد هولندا سؤالاً بشأن مشكلة الفراغ الزمني الهيكلي لتأخر انعقاد اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية/لجنة البرنامج والميزانية. وكان المدير العام قد أشار بالفعل إلى الحل الأساسي المتوقع. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يوضح أن هذا الحل لن يُعتمد في تلك المرحلة إلا أن هذه المسألة ستناقش في الاجتماع القادم للجنة البرنامج والميزانية. وطلب تأكيداً من المدير العام أن فهمه كان صحيحاً أو أن يتم إعلامه بأي تغيير في الإجراءات.

٢٦٩- وأعرب وفد باكستان عن شكره لتوضيح أن مبلغ ٤٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري يمكن استخدامه لآلية التنسيق إذا تمت الموافقة عليه في الدورة الرابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. كما أنه يرغب في تصحيح مداخلته السابقة أنه لا ينبغي نقل مبلغ ١٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري المخصص للبرنامج ٨ إلى أي مكان آخر.

٢٧٠- وأيد وفد مصر اقتراح المدير العام بإدراج قضايا المؤتمر العالمي في جدول أعمال اللجنة الاستشارية. وفيما يتعلق بما أورده وفد الهند، قدر الوفد أن الوفود كانت بشكل عام متجهة إلى إغلاق مسألة الميزانية، إلا أنه شدد على أن الوفود في المستقبل لا ترغب أن تشعر أنها تحت أي ضغط لاعتماد الميزانية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الأمانة لديها الآن ما يكفي من الأسباب للاعتراف بالحاجة إلى عقد جلسات أطول للجنة البرنامج والميزانية مع جدول أعمال أقصر حتى يكون أمام المندوبين وقت كاف لمناقشة جميع القضايا.

٢٧١- وبدأ الرئيس التحدث لتوضيح أنه لم يكن هناك أي ضغط بالنسبة للوقت. وأشار إلى أنه كان قد اقترح عقد اجتماعات أطول وعقد اجتماعات إضافية وربما الاستمرار إلى جلسات ليلية، التي لم يرغب الوفد القيام بها. وأضاف أنه على الرغم من نفاذ الوقت أمام لجنة البرنامج والميزانية في الوقت الحاضر، لم يمارس أي شخص أي ضغوط على الوفود لإنهاء مناقشة الميزانية في إطار البند ٥ من جدول الأعمال. وذكر الرئيس الوفد أن من بين البنود التي مازالت معلقة: الاحتياطات وقاعة المؤتمرات الجديدة ولجنة التدقيق. وأشار إلى قضاء ثلاثة أيام بالفعل في مناقشة الميزانية في يوليو/تموز. وأضاف أنه على الرغم من أهمية خوض مناقشات تفصيلية، إلا إنه هناك حدا تخطته المناقشات في رأيه.

٢٧٢- وطلب وفد جنوب أفريقيا ملاحظة حقيقة أننا في رمضان وأنه سيكون من الصعب على بعض الوفود الاجتماع في ساعة متأخرة. وهذا هو السبب وراء طلبهم لعقد اجتماعات في أوقات مبكرة. وشدد الوفد على أن هذا الوضع فريد جداً بالمقارنة مع سائر منظمات الأمم المتحدة حيث أن الويبو لديها جدول أعمال للتنمية، وأن الدول الأعضاء والمدير العام كانوا يحاولون منذ البداية ضمان أن جميع الترتيبات تمت بشكل صحيح. وفي ضوء الأسئلة التي أثارها بعض الوفود بشأن هذه القضايا، اقترح وفد جنوب أفريقيا أن تقوم الأمانة بعقد سلسلة من المشاورات لإعداد الميزانية المستقبلية لجدول أعمال التنمية. وإذا قامت بذلك، ستكون جميع المعلومات ذات الصلة متاحة لاتخاذ القرارات بحلول وقت انعقاد اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المقبل. وشكر الوفد المدير العام لإدراج مسألة المؤتمر العالمي في اللجنة الاستشارية. وأضاف أنه في ضوء الصعوبات التي تمت مواجهتها لإبلاغ زملائهم في بروكسل وباريس بالأحداث الجارية بشأن القضايا المتبادلة، قال الوفد إنه سيكون من المفيد للغاية أن يكون هناك منتدى في الويبو الذي يمكن أن يحضروه أيضاً.

٢٧٣- وأعرب وفد فرنسا في رغبته أن يكون شديد الوضوح فيما يخص استخدام ٥٥٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا وأنه ينبغي حفظ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٨، كما طلب وفد باكستان. وأعرب عن رغبته في تقديم الدعم للمدير العام خاصة في تصريحه بأن لجنة الميزانية ليست لجنة للتدقيق. وبشأن مداخلة الهند، قال الوفد إنه لا يعتقد أن على لجنة البرنامج والميزانية أن تلعب دور لجنة التدقيق وافترض أن لجنة البرنامج والميزانية لديها مهمة محددة للقيام بها. ولا يشاطر الوفد وجهة نظر مصر سواء عن الحاجة لعقد اجتماعات أطول أو الحاجة إلى المزيد من الاجتماعات لهذه اللجنة. وقال الوفد إنه لا يشعر أنه تحت أي ضغوط حيث كان هناك اجتماعاً غير رسمي في يوليو/تموز، وبالتالي متسع من الوقت للنظر في الميزانية. وطلب الوفد أن توضع هذه الملاحظات في محضر الجلسة.

٢٧٤- وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للآراء التي عبرت عنها وفود من الهند ومصر وجنوب أفريقيا بشأن مسألة وقت. وأشار أنه عندما تكون المسألة متعلقة بالميزانية والمال، ينبغي أن يكون من المتوقع أن تحدث مشاجرة ضخمة ونقاش طويل. وقال الوفد إن على الرغم من امتنانه لجميع الاجتماعات غير الرسمية، فإن الدول الأعضاء في الاجتماع الحالي تتلقى للمرة الأولى إجابات ملموسة للطلبات التي قدمتها، ولا سيما من حيث الأرقام.

٢٧٥- وتحدث وفد الهند للرد على التعليقات التي أدلت بها الوفود فيما يتعلق بدور مراجعة الحسابات. وقال إن استفسارين من استفساراته حول "أخرى" بالتحديد تم قبولها الآن باعتبارها مسألة هامة جداً. والاستفسار الثاني يتعلق بالأحداث والتكلفة التي تتحملها الأمانة إزائها، ولم يتلقى أي معلومات عن

أحدهما. والسبب في استفسار الوفد عن هذه النفقات هو عندما طلبت الوفود تخصيص ١ مليون فرنك سويسري لنشاط برنامجي كان من الصعب إيجاد المال، في حين أنه بالنسبة للأحداث (وهي أحداث غير برنامجية ودون إيرادات محددة متوقعة)، كانت النفقات أيضاً تقارب ١ مليون فرنك سويسري. وقال الوفد إنها كان سؤال خاص بالميزانية يتعلق بالمناقشة الحالية. وأكد للوفد الآخر أنه لم يكن ينوي القيام بأي مراجعة للحسابات. وحول قضية الضغوط، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الوفود التي شعرت بالضغط هي التي اقترحت التغييرات وكانت تقاوم من أجلها. وأكد الوفد أنه شعر بأنه تحت الضغط، وهذا هو سبب تقدمه باقتراح بالتغييرات المؤسسية بأن تعقد المزيد من الاجتماعات أو الأخذ باقتراح لجنة التدقيق وإنشاء هيئة أصغر.

٢٧٦- وردا على سؤال هولندا بشأن الفراغ الزمني، قال المدير العام أن الاقتراح المقدم لم يكن نهائياً وأنه ينبغي مواصلة المشاورات لإيجاد حل لهذه المشكلة المتكررة. وكانت الآلية الأنسب في رأي الأمانة هي ضمان أن مشاريع جدول أعمال التنمية تم تخصيصها قبل البرامج التي ستحمل مسؤولية إدارتها في إطار شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية)، وتم وضع ميزانية لها من تلك البرامج بدلاً من غير المخصصة. واقتراح الأمانة هو إدماج هذه المشاريع في البرامج. وحول اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية واقتراح لجنة التدقيق، قال المدير العام أنه كان اقتراحاً جيداً جداً وأنه شخصياً سيرحب بذلك كثيراً. وفي هذه المناسبة، ذكر المدير العام الوفود أن الويبو ليس لديها لجنة تنفيذية، الأمر الذي ساهم في الصعوبات الحالية. فأشار إلى أن الموضوع كان قد نوقش مطولاً في عملية الإصلاح الدستوري التي جرت في ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، والتي أدت إلى بعض التعديلات على الدستور. وكانت هناك مناقشات مطولة حول دور لجنة التنسيق وعملاً إذا كان يمكنها أن تقوم بوظائف اللجنة التنفيذية. فالعديد من المنظمات الأخرى لديها مجلس تنفيذي أو لجنة تنفيذية تجتمع كل شهرين. وسيكفل إنشاء هذه اللجنة المزيد من الاتصالات الرسمية والمتكررة وتدقق المعلومات من الأمانة للدول الأعضاء. وأضاف المدير العام أن هذا اقتراح وجيه جداً من جانب لجنة التدقيق، ومع ذلك، فإن الأمر متروك للدول الأعضاء لاتخاذ القرار بشأن الهيئة التي يريدونها. وأشار المدير العام كذلك إلى أن الصعوبة الكبيرة التي تمت مواجهتها عند مناقشة هذا الموضوع باستفاضة في إطار الفريق العامل المعني بالإصلاح الدستوري هو كيفية اختيار عدد محدود من الأعضاء لمثل هذه الهيئة وكيفية التوصل إلى صيغة تضمن التمثيل العادل من ناحية، وقيود العضوية من ناحية أخرى.. وردا على سؤال الهند، قال المدير العام أنه قدم بالفعل الرقم محل السؤال (تكلفة مؤتمر يوليو/تموز). وفيما يتعلق برقم ٥٥٠،٠٠٠ فرنكا سويسريا (سؤال من فرنسا)، ذكر المدير العام أن اقتراحه لوضع المبلغ بأكمله في البرنامج ٣٠ (الشركات الصغيرة والمتوسطة) كان من أجل تحقيق تأثير أكبر. ويبدو أن هذا الاقتراح وافق عليه وفد باكستان، الذي طلب أيضاً تخصيص مبلغ ١٠٠،٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٨.

٢٧٧- ورد وفد باكستان بأنه ينبغي الحفاظ على الاقتراح الأصلي الخاص بعمل مخصصات لثلاثة برامج.

٢٧٨- وبالتالي أكد المدير العام أن توزيع ٥٥٠،٠٠٠ فرنكا سويسريا من بين البرامج المختلفة كما كان مقترحاً في البداية سيظل قائماً.

٢٧٩- واقترح الرئيس دراسة نص الاستنتاجات بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

٢٨٠- ويفضل وفد السنغال المناقشات حول الشركات الصغيرة والمتوسطة وجوانب أخرى من الميزانية.

٢٨١- وأوضح وفد الهند أنه كان قد طلب معلومات عن الملكية الفكرية والسياسة العامة التي كُلفت من قبل الدول الأعضاء خلال اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والحدث الخاص بالملكية الفكرية والتنمية الذي كان قد عُقد في عدد قليل من البلدان. وأضاف أنه لم يعد في حاجة إلى الإجابة على هذا السؤال بعد الآن.

٢٨٢- وتلت الأمانة (المراقب المالي) الفقرات المقترحة من الاستنتاجات:

"٥,١ أوصت لجنة البرنامج والميزانية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، لكل منهما، بقدر ما يعنيهما الأمر، الموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين في ٢٠١٠-٢٠١١ (الوثيقة WO/PBC/14/4) مع التغييرات التالية المتفق عليها:

"(١) تعديل سرد البرنامج وفقاً لما طلبته الوفود رسمياً فيما يتعلق بالبرامج ٥ و ٨ و ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢٧ و ٣٠.

"(٢) عمل زيادة في موارد غير العاملين بمقدار ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٨ و ٢٢٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ٩ و ١٣٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ١٥ و ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٣٠، مع عمل انخفاض مماثل في الموارد غير المخصصة بمقدار ٥٥٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا.

"(٣) تخصيص مؤقت لمبلغ ٢,٣ مليون فرنكا سويسريا لتمويل تكاليف بدء مشاريع جدول أعمال التنمية والموافقة النهائية على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتقدم إلى اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المقبل.

"٦. طلبت لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة استعراض عملية إعداد الميزانية المطبقة على المشاريع المقترحة من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بهدف تقديم استنتاجات هذا الاستعراض إلى الدورة العادية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية".

٢٨٣- واقترح الرئيس (بعد فترة الاستراحة) اعتماد فقرة القرار المعروضة على الوفود.

٢٨٤. وتساءل وفد الولايات المتحدة الأمريكية، بناءً على المحادثات التي أجراها أثناء فترة الاستراحة، ما إذا كان مبلغ ١٣٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا ضرورياً للبرنامج ١٥ وعمّا إذا كان من الممكن بدلاً من ذلك زيادة الأموال المخصصة للبرنامج ٣٠ إلى ٢٣٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا.

٢٨٥- وطلب وفد جنوب أفريقيا توضيحات بشأن الفقرة (٣) التي تنص على "... الموافقة النهائية على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتقدم إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية." حول ما إذا كان هناك تخصيص مؤقت لمبلغ ٢,٣ مليون فرنك سويسري في هذه المرحلة من أجل المشاريع الموافق عليها في نوفمبر/تشرين الثاني وأبريل/نيسان أو ما إذا كان على هذه المشاريع الانتظار للحصول على موافقة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وكان هذا ما فهمه الوفد ومثل مخاوفه. واقترح إعادة صياغة الجملة لأن الطريقة التي قرأت بها في الوقت الحاضر تشير إلى أنه لا يمكن أن يتم هذا التنفيذ إلى أن توافق لجنة البرنامج والميزانية على الاقتراحات.

٢٨٦- وأيد وفد مصر الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة لنقل الأموال من البرنامج ١٥ إلى البرنامج ٣٠.

٢٨٧- وطلب وفد هولندا الاستعاضة عن كلمة "استنتاجات" بكلمة "توصيات" في الفقرة (٦) التي تنص على "..... بهدف تقديم استنتاجات هذا الاستعراض إلى الدورة العادية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية".

٢٨٨- وأيد وفد ألمانيا الاقتراح الذي تقدم به وفد هولندا، كما اقترح إدراج صيغة جديدة للسطر الثاني من الفقرة ٦ (عملية إعداد الميزانية المطبقة على المشاريع المقترحة) ليكون أكثر دقة. وبالتالي يكون السطر الثاني كما يلي: "..... عملية إعداد الميزانية المطبقة على المشاريع التي تقترحها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية". وفيما يتعلق بالفقرة ٥ (٣)، أعرب الوفد عن رغبته في أن يعبر عن فهمه لها وهو أنه يمكن بدء التنفيذ حيث ينص السطر الأول على أن هذه هي تكاليف بدء التشغيل.

٢٨٩- واقترح وفد باكستان إضافة عبارة عن آلية التنسيق للنقطة ٥ (٣) لتكون على النحو التالي: "تكاليف بدء مشاريع جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق والموافقة النهائية على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتقدم إلى اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المقبل". وفيما يتعلق بالاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، طلب الوفد من الأمانة أن تقدم تفاصيل خاصة بالبرنامج ١٥ (حيث إنها خصصت ١٣٠,٠٠٠ فرنك سويسري التي ستنتقل إلى البرنامج ٣٠) أي ما هو الغرض من هذا المبلغ.

٢٩٠- وطلب وفد الهند توضيحاً بشأن النقطة التي أثارها وفد باكستان. وأضاف الوفد، رغم ذلك، أنه يؤيد من حيث المبدأ نقل هذا المبلغ من البرنامج ١٥ إلى البرنامج ٣٠. وأيد الوفد أيضاً الاقتراح الذي تقدم به وفد باكستان بشأن النقطة ٥ (٣) لتشمل عبارة عن آلية رصد جدول أعمال التنمية.

٢٩١- وأيد وفد البرازيل الاقتراح الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة بشأن تحويل الأموال والتغيير في العبارة الذي اقترحه وفد باكستان.

٢٩٢- وأعلن وفد ألمانيا عن رغبته في التحذير من الاقتراح الذي تقدم به وفد باكستان بشأن الفقرة ٥ (٣). لم يجد الوفد إدراج "آلية تنسيق" مناسب هناك. وقال الوفد إنه لا يعتقد بأن لجنة البرنامج والميزانية هي الهيئة المناسبة لمناقشة هذه المسألة وبالتالي لا ينبغي ذكرها هناك، لا سيما أن المدير العام قد أشار إلى أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستقرر آلية التنسيق التي من شأنها أن تنطوي على تكاليف مالية. وأضاف الوفد أن موقف المجموعة باء كان مختلفاً، ولكن إذا اتخذ مثل هذا القرار، سيكون هناك ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري يمكن استخدامها في التمويل الأولي. وفيما يتعلق بالفكرة الثانية، سيعتبر الوفد أنه إذا توصلت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى نتيجة بشأن هذه الآلية، فربما يتعين عليها إضفاء الطابع الرسمي عليها من جانب الجمعية العامة. وقال الوفد أن على الرغم من أنه لا يجد ذكر آلية التنسيق مناسب في هذه الفقرة، فإنه لن يستبدها.

٢٩٣- ورد وفد باكستان على مخاوف وفد ألمانيا واقترح صيغة مختلفة: "مشاريع جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق، كما يوافق عليها اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية القادم"، التي من شأنها أن تعكس المناقشة. وإذا رغبت الوفود في عدم مناقشة هذه المسألة هناك لأنه سيتم مناقشتها في النهاية في الدورة المقبلة من اللجنة، فيجب أن يعكس النص هذه الحقيقة.

٢٩٤- وعبر وفد سري لانكا عن تأييده للأراء التي عبرت عنها وفود باكستان والهند والبرازيل بشأن آلية التنسيق واعتبر أن الوقت قد حان لتضمين فكرة تنسيق جدول أعمال التنمية في وثائق البرنامج

والميزانية. وأضاف أن الأمر ما زال غير واضحاً بخصوص الموافقة النهائية على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة. واقترح الوفد تضمين سطوراً ينص على تخصيص البرنامج والميزانية لمخصصات محددة لمشاريع جدول أعمال التنمية في المستقبل. وبهذه الطريقة لن تطلب الدول الأعضاء تخصيص أموال من هنا وهناك كل سنة.

٢٩٥- وردت الأمانة على السؤال الذي طرحته باكستان بشأن البرنامج ١٥. وقالت إن هناك الكثير من الطلبات للحصول على مساعدات للتحديث التي تقدمت بها مختلف البلدان، والتي لا يتم الرد عليها دائماً. وسيكون المبلغ المقترح للبرنامج ١٥ من أجل توفير نظم التشغيل الآلي للإدارة والتدريب ونقل المعرفة إلى أربع أو خمس مؤسسات للملكية الفكرية ومن أجل ربط قاعدة بيانات البراءات الوطنية بين مكاتب أو ثلاث مكاتب للملكية الفكرية باستخدام نظام التشغيل الآلي للويبو ومن أجل تمكين هذه المكاتب الخاصة بالملكية الفكرية من تنزيل العلامات الدولية إلكترونياً التي صُممت من أجلها. وقرأت الأمانة فقرة القرار التي تم تعديلها وفقاً لتعليقات الدول الأعضاء.

"٥,١" أوصت لجنة البرنامج والميزانية إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، لكل منهما، بقدر ما يعينها الأمر، الموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين في ٢٠١٠-٢٠١١ (الوثيقة WO/PBC/14/4) مع التغييرات التالية المنفق عليها:

"(١) تعديل سرد البرنامج وفقاً لما طلبته الوفود رسمياً فيما يتعلق بالبرامج ٥ و ٨ و ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢٧ و ٣٠.

"(٢) عمل زيادة في الموارد غير الشخصية بمقدار ١٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٨ و ٢٢٠,٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٩ و ٢٣٠,٠٠٠ فرنك سويسري للبرنامج ٣٠، مع خفض مماثل في الموارد غير المخصصة بمقدار ٥٥٠,٠٠٠ فرنك سويسرياً.

"(٣) تخصيص مؤقت لمبلغ ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً لتمويل تكاليف بدء مشاريع جدول أعمال التنمية وآليات التنسيق والتنفيذ الفوري لهما على النحو الذي توافق عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والموافقة النهائية على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة لتقديم إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

"٢,٥" تطلب لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة استعراض عملية إعداد الميزانية المطبقة على المشاريع التي اقترحتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بهدف تقديم توصيات هذا الاستعراض إلى الدورة العادية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية".

٢٩٦- ورداً على سؤال طرحه وفد هولندا، قال الرئيس إن استعراض التوصيات الخاصة بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية سيتم خلال الدورة العادية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

٢٩٧- وفيما يتعلق بالنقطة ٥ (٣)، تساءل وفد باكستان عما إذا كانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ستعطي الموافقة النهائية على الاقتراحات. وإذا كان الأمر كذلك، تساءل الوفد عما إذا كانت اللجنة ستعطي أيضاً الموافقة النهائية على مخصصات الميزانية للاقتراحات. وطلب الوفد تقديم إيضاحات بشأن دور لجنة البرنامج والميزانية في استعراض الاقتراحات التي قدمتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ومخصصات الميزانية لتوصيات جدول أعمال التنمية على التوالي.

٢٩٨- واتفق وفد المملكة المتحدة مع التغييرات التي أُدخلت على النقطة ٥ (٣) وأشار إلى أنه على الرغم من ترحيب عاصمته بالبحث عن حلول، إلا أنه غير متفق تماماً بشأن موضوع آلية التنسيق حيث لم يتم الاتفاق عليها بعد.

٢٩٩- وقال وفد جنوب أفريقيا إن وفد باكستان كان قد أعرب عن قلقه فيما يتعلق بالجملة الثانية. ومع ذلك، فإنه يعتقد أنه يمكن أن يقبل التضمين. وذكر أن هذا التضمين يتفق مع التنفيذ الفوري وكذلك الإشارة إلى آلية التنسيق. وفي ضوء ما قالته باكستان، اقترح الوفد حذف الجملة الثانية التي خلقت لبساً حول أين يجب الموافقة على الاقتراح أولاً من حيث مخصصات الميزانية. وأعلن الوفد أن على لجنة البرنامج والميزانية أن تلاحظ أن هناك تخصيص يُقدر بنحو ٢,٣ مليون فرنك سويسري للبدء في تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق.

٣٠٠- وأيد وفد مصر الاقتراح الذي تقدم به وفد باكستان، وأضاف أنه مرناً بشأن اللغة التي يمكن استخدامها طالما كانت هناك إشارة إلى مشاريع جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق التي من شأنها أن تكون خاضعة لموافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويعتقد أن لجنة البرنامج والميزانية قد قطعت شوطاً طويلاً في مناقشة هذه القضية وأضاف أن إعادة بدء النقاش سيكون مثبطاً للهمم. ومع ذلك، فإذا وجب على اللجنة إعادة بدء النقاش، فسيستجيب الوفد لذلك.

٣٠١- وناقش وفد ألمانيا المخاوف التي أثارها جنوب أفريقيا بشأن النقطة ٥ (٣) وتساءل عما إذا كان التعديل الذي اقترحه باكستان يمكن البناء عليه. ودأى الوفد أن الفكرة المذكورة في الحملة بحسب التمسك بها، لأنها في الواقع أحد النقاط الرئيسية التي تدخل بها الأعضاء في اليومين الماضيين. وفيما يتصل بآلية التنسيق، قال الوفد إنها مسألة حساسة للغاية، ولكنه يعتقد أنها ستكون بارزة إذا أُلقي الضوء عليها كما اقترحت المملكة المتحدة. وتساءل الوفد عما إذا كان من الأفضل للجنة البرنامج والميزانية أن تنحي جانباً هذه النقطة، لأنها تسببت في المناقشات غير ذات الصلة. وأشار الوفد أنه إذا أُضيفت عبارة "على النحو الذي توافق عليه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية"، على الأقل من حيث آلية التنسيق، ستكون هناك أيضاً حاجة إلى ذكر أخذ الموافقة من الجمعية العامة. ولذلك، أشار إلى أنه إذا ذكرت لجنة البرنامج والميزانية آلية التنسيق، فإنها ستكون في حاجة إلى الإشارة إلى أخذ موافقتين.

٣٠٢- وأعرب وفد سويسرا عن تأييده للبيان الذي أدلت به المملكة المتحدة وألمانيا الذي يعكس الاهتمامات الخاصة بالوفد. وأشار أن العناصر المقترحة صحيحة وأن لجنة البرنامج والميزانية لديها الآن أساساً جيداً لوضع نص يمكن اعتماده.

٣٠٣- وأضاف وفد باكستان أن الاقتراحات التي قدمها عكست ما جرى بحثه منذ ذلك الصباح في حضور المدير العام بشأن مشاريع جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق. وأضاف الوفد أنه لن يمانع في تغيير اللغة على النحو الذي اقترحه مصر لتتنص على أن المشارع وآليات التنسيق ستكون خاضعة لموافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكدت الوفود على أن هذا بيان واقعي وأعرب عن رغبته في الحفاظ على موقفه بشأن تضمين العبارة الخاصة بآلية التنسيق.

٣٠٤- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لن يتطرق إلى قضية آلية التنسيق. إلا أنه قال إنه فيما يتعلق بالجملة الأخيرة في ٥ (٣)، فإنه يؤيد البيان الذي أدلت به ألمانيا الخاص بالابقاء على الجملة الأخيرة. وأكد أنه لا يرغب في التأكيد من الحصول على الموافقة النهائية في لجنة البرنامج والميزانية فحسب، بل هناك أيضاً قضية معينة أثرت بسبب أن التخصيص لم يكن يتعامل سوى مع أرقام

افتراضية في الوقت الحالي. واقترح الوفد الصيغة التالية: "عرض الميزانية النهائية للمشاريع التي وافقت عليها اللجنة المعنية بالملكية الفكرية والتي ستقدم إلى الدورة المقبلة من لجنة البرنامج والميزانية". وأعرب الوفد عن أمله أن تعالج الجملة المقترحة كلتا القضيتين.

٣٠٥- أعرب وفد مصر عن شعوره بأن لجنة البرنامج والميزانية كانت على وشك التوصل إلى اتفاق ورأى أن هناك حاجة إلى العقلانية في القرار الذي ستتخذه اللجنة. وأشار إلى أن هناك اقتراحين بشأن آلية التنسيق. الأول هو الموارد المحايدة والثاني يستتبع تخصيص الموارد. ولذلك، فإن الوفد لا يرى أن لجنة البرنامج والميزانية كانت موضوعية لعدم بحث ذكر لاحتمال التمويل، لأن ذلك يعني أن اللجنة تفضل منذ البداية اقتراح الموارد المحايدة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يعتقد أن اللجنة يجب أن تكون موضوعية في التأكيد على أن الأموال ستكون متاحة لآلية التنسيق التي سيوافق عليها الدول الأعضاء عند لزوم الحاجة إلى الأموال. واقترح الوفد أن يتم إضافة ذلك. وشدد الوفد على أن ما قاله لا يعني انحيازهم لأحد الاقتراحات المقدمة إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وبما أنه لا يمكن التوصل إلى حل في هذه اللحظة، اقترح الوفد الانتقال إلى البنود الأخرى لجدول الأعمال وإعادة النظر في هذا البند أو حتى إبقائه مفتوحاً للجمعيات.

٣٠٦- واعتبر وفد جنوب أفريقيا الاقتراح الذي تقدمت به باكستان حول مشاريع جدول أعمال التنمية وآلية التنسيق مقبول ورأى أنه ينبغي أن يلبي المخاوف التي أثارها ألمانيا كذلك. وقال الوفد إن مخاوفه أثبتت مرة أخرى عندما قالت ألمانيا إنها بحاجة إلى عملية موافقة مزدوجة حيث أن الوفد كان قد طلب سابقاً ألا يكون هناك أي تأخير في التنفيذ في انتظار موافقة لجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أن لجنة البرنامج والميزانية قالت الآن إنه لا يمكن إدراج الإشارة إلى آلية التنسيق، على الرغم من أنه تم اقتراح أن تكون خاضعة للموافقة على أي قرار تتخذه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وشدد الوفد على أن الاقتراح لا يشير إلى أن لجنة البرنامج والميزانية توافق على آلية التنسيق، لأن لجنة البرنامج والميزانية ليس لديها التفويض للقيام بذلك. وعلى ذلك، فإن الوفد لا يراها سبباً للمشكلة.

٣٠٧- واعتقد وفد الهند أن المناقشة كانت تهدف إلى إيجاد حل للتأخر في الميزانية فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية. كما شارك المدير العام بنشاط في هذا الحوار ورأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية توصلت إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة. وهكذا، فإنه لم يفهم لماذا تعيد لجنة البرنامج والميزانية فتح توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بالفعل. وأضاف أن اللغة يمكن دائماً صقلها وأنه يؤيد الاقتراحات المقدمة طالما أن التوافق الأساسي الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من صباح ذلك اليوم قد انعكس في الوثيقة.

٣٠٨- وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لاقتراح باكستان وأكد أنه إذا لم يتم إدراج الصيغة المقترحة، فإن الوفد لن يوافق على النص.

٣٠٩- واقترحت الأمانة (المراقب المالي) النظر في جميع الاقتراحات من خلال تعديل الفقرة الفرعية ٥ (٣) على النحو التالي: "تخصيص مؤقت لمبلغ ٢,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً لتمويل تكاليف بدء مشاريع جدول أعمال التنمية وآليات التنسيق والتنفيذ الفوري لهما الخاضع لموافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والجمعية العامة. وستقدم الموافقة النهائية للميزانية على الاقتراحات التي أقرتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية". وأشارت الأمانة أنها لا ترى، أي ملاحظات أخرى، على أي فقرات أخرى. ولذلك، قدمت الأمانة الفقرة المعدلة للقرار والتوصيات في انتظار موافقة لجنة البرنامج والميزانية.

٣١٠- وأوصت لجنة البرنامج والميزانية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، لكل منها بقدر ما يعينها الأمر، الموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية لفترة السنتين في ٢٠١١/٢٠١٠ (WO/PBC/14/4) مع التغييرات التالية المتفق عليها:

"١" تعديل سرد البرنامج وفقاً لما طلبته الوفود رسمياً فيما يتعلق بالبرامج ٥ و ٨ و ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢٧ و ٣٠.

"٢" عمل زيادة في الموارد غير الشخصية بمقدار ١٠٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ٨ و ٢٢٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ٩ و ٢٣٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا للبرنامج ٣٠، مع خفض مماثل في الموارد غير المخصصة بمقدار ٥٥٠,٠٠٠ فرنكا سويسريا.

"٣" تخصيص مؤقت لمبلغ ٢,٣ مليون فرنكا سويسريا لتمويل تكاليف بدء مشاريع جدول أعمال التنمية وآليات التنسيق والتنفيذ الفوري لهما الخاضع لموافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والجمعية العامة. وستقدم الموافقة النهائية للميزانية على الاقتراحات التي أقرتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

٣١١- طلبت لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة استعراض عملية إعداد الميزانية المطبقة على المشاريع التي اقترحتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بهدف تقديم توصيات هذا الاستعراض إلى الدورة العادية المقبلة للجنة البرنامج والميزانية.

البند ٦ من جدول الأعمال

الإجراءات المتبعة لاختيار مراجع الحسابات الخارجي

٣١٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/14/5.

٣١٣- رحب الرئيس، بالوفود في الاجتماع المستأنف للجنة البرنامج والميزانية وذكر العضوية أن هناك ١٠ بنود معلقة من جدول الأعمال يتعين معالجتها قبل اختتام الدورة.

٣١٤- وقدمت الأمانة (المراقب المالي) الوثيقة WO/PBC/14/5 التي تتضمن اقتراحاً بشأن عملية اختيار مراجع حسابات خارجي. ولاحظت الأمانة أنه منذ جمعيات عام ٢٠٠٧، أيدت الوفود فكرة إنشاء آلية لاختيار مراجع حسابات خارجي، والاستعاضة عن مراجع الحسابات الخارجيه، الذي تنتهي، ولايته في ٢٠١١. وذكرت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية أن التنظيم المالي ٨,١ حدد أن تقوم الجمعية العامة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي الذي يكون مراجع الحسابات العام أو الموظف الذي يحمل لقباً معادلاً للدولة العضو. ويتناول التنظيم ٨,٢ مسألة مدة الولاية وينص على أنه "ينبغي تعيين مراجع الحسابات الخارجي لمدة ٦ سنوات متتالية غير قابلة للتجديد". وأبلغت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية أن مدة ولاية مراجع الحسابات الحالي من الإتحاد الكونفدرالي السويسري تنتهي في نهاية السنة المالية ٢٠١١، وبالتالي يجب استبداله ابتداءً من ٢٠١٢.

٣١٥- وبينت الأمانة العملية المقترحة لاختيار مراجع الحسابات الخارجة، مع ملاحظة أن الأمانة قد درست، من جملة أمور أخرى، الإجراء في المنظمات الدولية الأخرى. وقالت الأمانة أنه لا يوجد أي معيار أو سياسة موحدة في إطار الأمم المتحدة، إلا أن الأمانة نظرت في بعض المنظمات القريبة من الويبو من حيث الحجم ونوع الأنشطة. ودرست الأمانة هذا الإجراء في منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة في روما. وتضمنت العملية المقترحة عدة مراحل. أولاً، ستكون الدول الأعضاء مدعوة لتقديم الترشيحات لمنصب مراجع الحسابات الخارجة. وستشكل الأمانة لجنة الاختيار، وأثناء ذلك، ستطلب من منسقي المجموعات الإقليمية السبعة للدول الأعضاء المشاركة. ولنفاذي أي تضارب محتمل في المصالح إذا تم تلقي الترشيح المقترح من أحد البلاد المنسقة؛ لا يجب أن يكون هذا المنسق غائباً أثناء النظر في الترشيح محل النظر والاستعاضة عنه بممثل آخر من نفس مجموعة البلدان. وفي المرحلة الثانية التي يُطلق عليها "مرحلة الدعوة"، ستطرح الأمانة مناقصة لطلب مفصل. وتفاصيل هذا الإجراء مشروحة في الفقرة ٧ من الوثيقة. وفي أعقاب المرحلة الثانية، سيتم دعوة جميع المرشحين لحضور اجتماع الذي من خلاله سيحجب ممثل المدير العام عن أي أسئلة وطلبات للحصول على المعلومات التي قد تخطر على المرشحين. وتتضمن الفقرة ٩ من الوثيقة المحتوى المطلوب للاقتراحات المقدمة من المرشحين. وعند تلقيها، سيتم تقييم تلك الاقتراحات. وبما يتعلق بعملية التقييم، أوضحت الأمانة أن شعبة التدقيق الداخلي والخدمات المالية ستعمل على معايير الاختيار. وبعد ذلك سيتم تقديم هذه القائمة إلى لجنة الاختيار للحصول على الموافقة، وبعدها ستجرى الشعبة والخدمات المالية تقيماً تقنياً أولياً. وستقدم نتائج التقييم إلى لجنة الاختيار. وستضع لجنة الاختيار قائمة بأسماء المرشحين الذين سيتم دعوتهم عندئذ لتقديم عروض شفوية للجنة. وستنتهي العملية باقتراح تقديمه لجنة الاختيار إلى لجنة البرنامج والميزانية.

٣١٦- وحول الحدود الزمنية لعملية الاختيار، وجهت الأمانة الوفود إلى الفقرة ١٨ من الوثيقة التي تنص على "تبدأ عملية الاختيار خلال السنة الأولى من فترة السنتين السابقة لفترة السنتين الأولى التي وقع فيها التعيين"، وهذا يعني أن الأمانة ستعين مراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠١٢، وبالتالي، فإن فترة السنتين السابقة هي ٢٠١٠/٢٠١١. ولذلك، فعلى عملية الاختيار أن تبدأ في غضون عام ٢٠١٠. وقالت الأمانة إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة لتوصي جمعيات الدول الأعضاء للموافقة على إجراءات اختيار مراجع الحسابات الخارجي، وكذلك لإنشاء لجنة الاختيار بحلول مارس/آذار ٢٠١٠ ولتفويض الأمانة لإطلاق عملية الاختيار.

٣١٧- ورحب وفد المملكة المتحدة بتحليل الممارسات عبر الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة وأكد أنه يتفق تماماً أن منسقي المجموعات الإقليمية السبعة يقومون بدور أعضاء لجنة الاختيار. ويتفق الوفد تماماً مع الحدود الزمنية المقترحة. أما فيما يخص التقييم التقني للاقتراحات التي تسلمتها الويبو، فإنه يرغب في إشراك لجنة التدقيق، بصرف النظر عن الشعبة والخدمات المالية، في (أ) إعداد قائمة معايير الاختيار، و(ب) القيام بتقييم تقني أولي. وقال الوفد إن جوهر دور لجنة التدقيق هو الفحص وتقديم المشورة بشأن قضايا التمويل وإدارة الشركات. وشدد الوفد على أن التثليث الفعال بين هيئات التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ولجنة التدقيق ضروري لتحقيق قيمة مضافة للمنظمة وضمان أن الويبو لديها فصل بين السلطات وتوازن بينها.

٣١٨- وأكد وفد هولندا أنه يتفق بشكل كبير مع عملية الاختيار المقترحة. ومع ذلك، أعرب الوفد بروح بناءة عن رغبته في تقديم اقتراحين. فيما يتعلق بالفقرة ٤، اقترح الوفد أن تكون الدعوات إلى جميع الدول الأعضاء لتقديم الترشيحات لمراجع الحسابات الخارجي مصحوبة بجزء من المعلومات المذكورة في الفقرة ٧ (ب)، تحديداً الشروط المرجعية لمراجع الحسابات الخارجي وصيغة رأي

التدقيق المطلوب. ومن وجهة نظر الوفود سيساعد ذلك المرشحين المحتملين المهتمين على نشوء فكرة واضحة عما هو متوقع منهم. وفيما يتعلق بالاقتراح الوارد في الفقرة ١٤، اقترح الوفد تحضير معايير الاختيار (مع الأوزان المناسبة) وقرارها قبل وليس بعد تلقي اقتراحات المرشحين لتعزيز النزاهة في عملية الاختيار. واقترح أن ذلك يمكن أن يحدث عن طريق نقل الفقرة ١٤ قبل الفقرة ١٠ الحالية، والذي من شأنه أن يوضح أنه سيتم الموافقة على معايير الاختيار قبل افتتاح مجموعة المرشحين.

٣١٩- ورحب وفد الهند بالآلية المقترحة. وأكد أنه يؤيد الاقتراح الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة الخاص بإشراك لجنة التدقيق في تلك العملية. وأكد أن ذلك سيكون في مصلحة التعاون الثلاثي.

٣٢٠- وردت الأمانة أن تعليقات بشأن معايير الاختيار ووضع الفقرة ١٤ قبل الفقرة ١٠ سوف تؤخذ بعين الاعتبار. وفيما يتعلق بارسال الشروط المرجعية ودرأي التدقيق المشار إليهما في الفقرة ٧ (ب)، أشارت الأمانة إلى أنها ستأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار كذلك. وفيما يتعلق بمشاركة لجنة التدقيق في معايير الاختيار، قالت الأمانة إنه من وجهة نظرهما لن تكون هناك صعوبة في تلبية هذا الطلب. إلا أنها أشارت أن على رئيس لجنة التدقيق أن يأخذ على عاتقه مسؤولية البت فيما إذا كان ذلك مناسباً أم لا. ولذلك، فإنه سيكون موضع تقدير إذا تقدم رئيس لجنة التدقيق لتأكيد قبول هذا الاقتراح.

٣٢١- وأكد رئيس لجنة التدقيق أن لجنة التدقيق على استعداد لتلبية طلب الدول الأعضاء والمشاركة في عملية الاختيار.

٣٢٢- واقترح الرئيس اعتماد التوصية الواردة في الفقرة ٢١ من الوثيقة على أساس أن التعديلات التي اقترحتها وفود كل من هولندا والمملكة المتحدة ستؤخذ بعين الاعتبار. وقد اتفق على ذلك.

٣٢٣- وأوصت لجنة البرنامج والميزانية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، بقدر ما يعينها الأمر، إلى ما يلي:

"١"- الموافقة على إجراء اختيار مراجع الحسابات الخارجي.

"٢"- إنشاء لجنة الاختيار بحلول مارس/آذار ٢٠١٠.

"٣"- تفويض الأمانة لإطلاق عملية الاختيار.

البند ٧ من جدول الأعمال

تقرير مقدم من رئيس لجنة الويبو للتدقيق

٣٢٤- قدم رئيس لجنة التدقيق بيتر زيفنبرغن ونائب الرئيس خليل عيسى عثمان تقريراً شفويًا عن هذا البند من جدول الأعمال.

٣٢٥- وقدم الرئيس تقريراً عن اجتماعات لجنة التدقيق، ١٢ حتى، ١٤ الواردة في الوثائق WO/AC/12/2 و WO/AC/13/2 و WO/AC/14/2 على التوالي. وقدم نائب الرئيس الوثيقة WO/GA/38/2 التي أعدت لتقديمها إلى الجمعية العامة.

٣٢٦- وقدم رئيس لجنة التدقيق البيان التالي.

" يسرني، أن أعرض، بالإنابة عن لجنة الويبو للتدقيق، تقارير اجتماعاتها الثانية، عشر و الثالث عشر والرابع عشر التي عُقدت في مارس/آذار ويونيو/حزيران وأغسطس/آب ٢٠٠٩ والوثائق WO/AC/12/2 و WO/AC/13/2 و WO/AC/14/2 والتي أُتيحت لكم حسب معلوماتي على الرغم من أنها ليست مذكورة في جدول الأعمال بتاريخ ٣٠ من يوليو/تموز ٢٠٠٩.

سأبدأ مع استعراض برنامج التقييم الاستراتيجي

أشارت لجنة التدقيق، حسب رأي المدير العام، استكمال برنامج التقييم الاستراتيجي، سيستغرق، من عامين إلى ثلاثة أعوام وأنه تم إحراز تقدم جيد في عملية تعيين الوظائف العليا التي تم الإعلان عنها.

وتم ابلاغ لجنة التدقيق، عن ثلاثة محالات رئيسية في برنامج التقييم الاستراتيجي، وهي الاتصالات ونظام تقييم أداء العاملين والترتيبات التعاقدية للعاملين.

ولفتت لجنة التدقيق انتباه المدير العام إلى توصياتها السابقة:

- وضع برنامج شامل ومتكامل للتطوير التنظيمي وأن تتطور من خلال طريقة سمارت ج.

كما شددنا على التوصية السابقة الخاصة بإعداد خطة لتنفيذ البرنامج التي تبين المتطلبات التنظيمية والموارد.

وافقت لجنة التدقيق، على عمل تقارير مرحلية حول برنامج التقييم الاستراتيجي، مرتين في السنة. وتلقى التقرير الأول في يونيو/حزيران ٢٠٠٩ وتمت مناقشته من قبل لجنة التدقيق. كما ناقشت لجنة التدقيق مع مديريها بعض التقارير المرحلية بشأن قضايا محددة على النحو المتفق عليه مع المدير العام وناقشت لجنة التدقيق تقرير النصف الأول من العام ورحبت بالمعلومات المقدمة عن التقدم الذي أحرز حتى الآن.

و غاب عن لجنة التدقيق، حتى الآن، خارطة الطريق، لمتطلبات التنفيذ وعمل جدول زمني مشترك والعلاقات بين أجزاء الوحدات والمنظمة والموارد. وفي هذا الصدد، فإن المعلومات المقدمة لم تكن كافية لرصد الإجراءات التي اتخذتها الأمانة وتقييمها.

وتعرفت لجنة التدقيق، بطبيعة الحال، على الصعوبات المرتبطة ببرامج تحسين المنظمات.

إن مثل هذه البرامج معقدة بالفعل ومن المرجح أن تمتد لفترة من الزمن.

سيساعد تطبيق نظام سمارت أي الاتصاف بالتحديد وقابلية القياس وقابلية التنفيذ والواقعية وتناسب الوقت والثبات على التقليل من تعقيد هذه البرامج. وليست هناك حاجة إلى التأكيد على أن لجنة التدقيق قد أوصت بذلك سابقاً وأن الجمعية العامة للويبو قد أيدت هذا النوع من العمل.

وقامت جمعية لجنة التنسيق في اجتماعها الذي عُقد في يونيو/حزيران عندما تم تقديم اقتراح بشأن، تقليل عدد الموظفين في برنامج الإنهاء الطوعي للخدمة بالطلب من لجنة التدقيق الإشراف على تنفيذ تلك العملية.

وتود لجنة التدقيق في ملاحظة أن هناك فرصة حتى ٣٠ من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩ للموظفين لتقديم طلباتهم. ومن المتوقع أن يتقدم معظم الموظفين الذين يرغبون في الانضمام إلى البرنامج قبل بضعة أيام من الموعد المحدد. وهذا يعني أن لجنة التدقيق ستقوم بإجراء استعراض بأثر رجعي لتنفيذ البرنامج.

نود أن نحيطكم علماً بأن البرنامج يبدو مصمم بشكل جيد. ولكن هناك نقطة واحدة نود أن نؤكد عليها وهي أنه سيتم صياغة ونشر المعايير التي ستكون أساساً لفحص طلبات فريق التقييم لبرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة في أقرب وقت ممكن لضمان التقييم المستمر للطلبات.

وفي مجال **مراجعة نظام الموظفين ولائحتهم**، كان من دواعي سرور لجنة التدقيق رؤية التقدم المحرز في معالجة هذه القضية الهامة، والذي قد طال انتظاره. وستواصل لجنة التدقيق المراجعة وتتوقع أن تبقى على إطلاع بهذه المسألة. وأوصينا بعمل خطة شاملة من جملة أمور أخرى لإلقاء الضوء على مخاطر مثل هذا المشروع الكبير المتوقع أن يواجهها.

وأوصت لجنة التدقيق، أيضاً بعقد المزيد من المشاورات مع مجلس الموظفين، وخاصة في مجال إجراءات اختيار الموظفين من أجل ضمان دعم الموظفين الكامل للإجراءات التي سيتم اعتمادها.

وفي ضوء أهمية الإصلاح من أجل رفاهية الخدمة التي يقدمها الموظفون، وظروفها، أوصت لجنة التدقيق أن يرافق التقارير المرحلية للمشروع استراتيجية واسعة من المعلومات لجميع موظفي الويبو.

وحول موضوع مشروع البناء الجديد، أُطلعت لجنة التدقيق على التطورات التي تمت خلال الاجتماعين.

وركزت لجنة التدقيق أكثر على المخاطر المرتبطة بهذا المشروع.

وأشارت لجنة التدقيق إلى أنه خلال عملية البناء كان لا بد النظر في بعض المشاريع ذات الصلة وهي جزء من الخطة، مثل المتطلبات الأمنية للحد الأدنى من المعايير الأمنية التنفيذية للأمم المتحدة وتركيب نظام الصوت عبر بروتوكول الإنترنت. وتوصلت لجنة التدقيق إلى أن هذه العناصر الجديدة لم يكن لها تأثير سلبي حتى الآن على مشروع البناء الجديد حيث تبدو التكاليف الإضافية مبررة في ضوء النتائج التي سيتم تحقيقها.

وظل مشروع البناء الجديد، على هذا النحو، على الطريق الصحيح لإتمامه في أكتوبر ٢٠١٠.

وناقشت لجنة التدقيق أيضاً تمويل مشروع البناء الجديد وحدث أن تمويل مشروع البناء الجديد وُضع حتى الآن بطريقة مريحة. وبالتمويل من أموال الويبو الخاصة، مع وجود الأموال الاحتياطية والأرباح في السنوات كمصدر، سيكون التمويل أرخص إذا تم من القروض المصرفية التي لن يتوجب دفع القروض فحسب ولكن يجب أيضاً استهلاكها.

وأطلعت لجنة التدقيق أيضاً على اقتراحات قاعة المؤتمرات الجديدة. ولاحظنا أن الأمانة حتى الآن لم تنتظر في عواقب تكلفة المشروع. وخلصت لجنة التدقيق إلى (الوثيقة WO/AC/14/2، الفقرة ٢٣ (ج)):

(ج) حيث أنه من المعترف به وجود مزايا في التزام الويبو الآن بتوليد بناء قاعة المؤتمرات الجديدة من حيث الاستمرارية في الإدارة، واستمرارية المشروع التجريبي، وبالتالي مزايا

تكلفة دمج المشروع مع البناء الجديد القائم، في الوقت الذي كانت صناعة التشييدات لا تجد أعمال للقيام بها، لم يكن واضحاً ما إذا تم اتخاذ الاعتبار الواجب لتأثير الالتزام ببناء قاعة المؤتمرات الجديدة في الوقت الذي كان يعاني فيه القطاع الخاص، وهو مصدر التمويل الرئيسي للويبو، من ركود اقتصادي كبير".

ومن جانب كان، من المعترف به وجود مزايا في التزام الويبو الآن بتولي بناء قاعة المؤتمرات الجديدة من حيث الاستمرارية في الإدارة.

وقد لاحظت لجنة التدقيق مع التقدير وضع الأمانة لأحد السياسات في مجال مشاريع البناء الجديدة.

وفي مجال الرقابة الداخلية، أود أن أوجه انتباهكم إلى ثلاثة موضوعات:

١- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢- شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

٣- متابعة وضع توصيات الرقابة

١- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

أبلغت الأمانة لجنة التدقيق أنه لا يزال من المقرر تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في يناير ٢٠١٠.

و لاحظت لجنة التدقيق، مع التقدير نوعية المسودة الأولى لوثيقة بدء مشروع التنفيذ للنظام المالي ولائحته - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ليست عملية قائمة بذاتها. فالمعايير المحاسبية الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع نظام تخطيط موارد المؤسسات ومشروع مراجعة نظام الموظفين ولائحتهم، من بين مشاريع أخرى. وستستمر لجنة التدقيق في متابعة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية التي لها علاقة أيضاً بالعمليات الداخلية الأخرى.

وأظهرت افتراضات المشروع والهيكل التنظيمي وإدارة التغيير التنظيمي ومسئوليات الجودة وتقديرات الأطر الزمنية ومراقبة المشاريع وإدارة المخاطر نهجاً واقعياً في هذا المجال حسب المعلومات المقدمة.

وفي هذا المجال، أوصت لجنة التدقيق، وكررت في يونيو/حزيران، الاحتفاظ بخطة تنفيذ مفصلة، بما في ذلك سجل المخاطر لمشروع تخطيط موارد المؤسسات/ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديمها إلى لجنة التدقيق في كل من اجتماعاتها، وينبغي أن تحتوي على معلومات عن التقدم المحرز حالياً في مشروع تخطيط موارد المؤسسات على نحو منفصل، والتي لم تقدم بعد.

٢- متابعة قائمة توصيات الرقابة

إن لجنة التدقيق، غير راضية على الاطلاق، عن طريقة معالجة متابعة التوصيات الداخلية والخارجية، على سبيل المثال، توصيات مراجع الحسابات الخارجي ومراجع الحسابات الداخلي وهيئات الأمم المتحدة للتفتيش والرقابة ولجنة التدقيق.

وكان على لجنة التدقيق التوصل خلال اجتماعها الثالث عشر إلى أنه لا يوجد أي دليل على إحراز شعبة التدقيق الداخلي والرقابة لأي تقدم مادي منذ أن أوصت لجنة التدقيق، في اجتماعها الثاني عشر بضرورة وضع سياسة واضحة وشفافة في هذا المجال وأن تكون التقارير المقدمة أكثر شفافية وأن يكون القائم بأعمال الوكيل أكثر خضوعاً للمساءلة.

ويمكن التوصل إلى هذه الأهداف عن طريق اعتماد سياسة "الامتثال أو التفسير". ويمكن تحقيق الشفافية باستخدام شكل التقارير الذي يستخدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة. ويمكن تحقيق المسؤولية عن طريق إعطاء أولوية للاختلافات في الأولوية.

وتواصل لجنة التدقيق رصد هذا البرنامج.

٣- شعبة التدقيق الداخلي والرقابة

وفي مجال شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، أشارت لجنة التدقيق إلى عدم إحراز أي تقدم مادي في تحديد أولويات أنشطة الشعبة وتقديم التقارير عنها.

وفي مجال التحقيق، أشارت لجنة التدقيق إلى عدم وجود أي دليل جاهز حول إجراءات التحقيق. وأشارت لجنة التدقيق أيضاً أن عدم وجود الإجراءات الصحيحة يعرض المنظمة والأفراد للخطر. وفي اجتماع لجنة التدقيق ١٤ (وثيقة WO/AC/14/2، الفقرة ٣١):

"٣١- أعربت اللجنة عن استيائها لملاحظة أن هذه التوصيات لم تعالج وأكدت على موقفها وفقاً لذلك. وتتوقع أن تقوم الأمانة بإطلاعها بهذه المسألة في اجتماعها القادم في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩".

وفي مجال المشتريات ودعم السفر والمهام في الويبو، استعرضت لجنة التدقيق تقارير المراجعة للشعبة. وأوصينا بأن تتسق مذكرة التفاهم واتفاق تقديم الخدمات مع المركز الدولي للحساب الإلكتروني، مع متطلبات الرقابة الداخلية. ولاحظت لجنة التدقيق، أنه ليس هناك أي سياسة بشأن الامتثال، وأوصت بأن تحدد شعبة إدارة الموارد البشرية ومكتب المستشار القانوني الإجراءات التي ستطبق في حالة عدم الامتثال إلى تعليمات المكتب ونظام الموظفين ولائحتهم.

وأشارت لجنة التدقيق، باهتمام أن الشعبة سوف تحري دراسة حول تقييم الفجوة بشأن الرقابة الداخلية في الويبو. وتود لجنة التدقيق أن تؤكد أنه لتعريف الفجوة، ينبغي الإشارة إلى معايير الرقابة الداخلية. وفي هذا التقييم بالتحديد لم تحدث إشارة خاصة إلى معايير الرقابة الداخلية كالتالي عرفتها على سبيل المثال الإنتوساي مؤخراً في المنشور "المبادئ التوجيهية لمعايير الرقابة الداخلية للقطاع العام".

وفي هذا المنشور تصف معايير الرقابة الداخلية وتميز العناصر المترابطة للرقابة الداخلية، مثل:

أ) مراقبة تقييم المخاطر بيئياً وأنشطة المراقبة والمعلومات وأنشطة الاتصالات والرصد من أجل تنظيم العملية المتكاملة التي تتأثر بإدارة الهيئة والموظفين والتي تهدف إلى معالجة المخاطر وتقديم تأكيدات معقولة بأن السعي لتنفيذ مهمة الهيئة ستحقق الأهداف التالية.

- (ب) تنفيذ منظم عرقي لعمليات اقتصادية وفعالة وذات كفاءة.
- (ج) الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساءلة.
- (د) الامتثال للقوانين السارية والنظم واللوائح.
- (هـ) حماية الاحتياطات ضد فقدان أو إساءة الاستخدام والأضرار.
- وتواصل لجنة التدقيق النظر في هذا البند.

و اجتمعت لجنة التدقيق، مع أمين المظالم للويبو وعلمت أن نحو ٢٥٠ موظفاً قاموا باستشارة أمين المظالم خلال السنوات الثلاث الماضية.

كما لاحظت لجنة التدقيق، أنه لا يوجد خط منظم عام لتقديم البلاغات بعد فترة معينة. وفي هذا الصدد أوصت لجنة التدقيق، بأنه باتناء حذو غيرها من المنظمات، على الويبو أن تصدر نشرة للموظفين، تلخص إجراءات القرارات المتصارعة القائمة وأن يكون التقرير السنوي لأمين المظالم متاحاً على الملأ وبشكل منظم.

كما تولت لجنة التدقيق تقييماً لأعمال لجنة التدقيق في الويبو وعملياتها.

و أود بعد اذنكم تسليم الكلمة للسيد خليل عيسى، عثمان، رئيس اللجنة الفرعية من لجنة التدقيق الذي سيطلعكم على "تقييم أعمال اللجنة الفرعية وعملياتها".

٣٢٧- قدم نائب رئيس، لجنة التدقيق البيان التالي بشأن تقييم أعمال لجنة التدقيق في الويبو وعملياتها (الوثيقة WO/GA/38/2)

"قررت لجنة التدقيق، في الويبو، في ديسمبر/كانون الأول عام ٢٠٠٨ إجراء تقييم لعملها وعملياتها لتغطية الفترة من يناير/كانون الثاني، إلى يونيو/حزيران، (سنتان ونصف السنة) لاجرائها عام ٢٠٠٩. ولهذا الغرض، أنشأت لجنة فرعية في مارس/آذار عام ٢٠٠٩ للاجتماع خارج الدورات العادية للجنة التدقيق، للتشاور الوثيقة، مع جميع الأعضاء. وناقشت لجنة التدقيق، ووافقت على المسودة النهائية، في اجتماعها الرابع عشر في ١٨ أغسطس/آب عام ٢٠٠٩، وأرسل في اليوم نفسه إلى الدول الأعضاء والأمانة.

المنهجية

أرسل جدول مسح إلى ٢١ منظمة تابعة للأمم المتحدة للمصادقة عليها وتحديثها.

"١- قامت ١٢ منظمة بالتصديق على الملحق الأول عن الرقابة/التدقيق في منظومة الأمم المتحدة وتحديثه.

"٢- قامت ١٠ منظمات بالتصديق على الملحق الثاني عن الإدارة.

ومن أصل ٢١ منظمة، ١٥ فقط لديها لجان رقابة/تدقيق أو في طور أن يكون لديها.

استبيانات الملاحق

أُرسل استعراض، أداء لجنة التدقيق، مقابل الشروط المرجعية إلى، (رؤساء ونواب رؤساء الجمعية العامة ولجنة التنسيق، ولجنة البرنامج والميزانية ومنسق، المجموعات الإقليمية والمدير العام والمسؤولين في الأمانة ومراجعي الحسابات الخارجي والداخلي وأعضاء لجنة التدقيق.

١- مكتب التدقيق الوطني المعني بالتقييم الذاتي.

٢- ديلوبيت أند توتش.

كانت الردود على الاستبيان محدودة (انظر الجدول رقم ١ الفقرة ٧ الصفحة ٣) ولكنها استفادت من تبادل الآراء مع منسق، المجموعات الإقليمية ونواب رؤساء لجنة البرنامج والميزانية في ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٩. كما أنها استفادت من إجراء مزيد من البحوث عن أعمال لجنة التدقيق والخبرة المكتسبة.

والنتيجة هي، أن التقرير المائل أمامكم. وأقترح أنه ينبغي أن يُقرأ ككل، فهو موجز ومكثف وأجزائه مترابطة وسببية.

وبعد أن تحدثت عن سبب وكيفية احرائنا لهذه العملية أنتقل الآن إلى متن التقرير. وفي طريقة عرض التقرير سأقتصر على السمات الرئيسية أو الرسائل التي نريد أن ننقلها وإنهاء استنتاجاتنا وتوصياتنا.

ورسالتنا الأولى في شكل نموذج سؤال وهي: "هل تحتاج الويبو إلى لجنة للتدقيق وهيئة خارجية للرقابة؟"

إن الجواب القصير هو "نعم" ولكن اسمحوالي بالاستفاضة:

دعونا ننظر إلى الوضع في الماضي عندما تأسست لجنة التدقيق في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥:

"١- أوجه القصور في الرقابة الداخلية وعلى نحو أكثر تحديداً شعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

"٢- خاوف الدول الأعضاء بشأن أوجه القصور الإدارية وفقاً لتقرير وحدة التفتيش المشتركة.

"٣- اتجاه الجديد في منظمات الأمم المتحدة لإنشاء لجان من هذا القبيل.

وبالتالي جاء إنشاء لجنة التدقيق في الويبو.

ولكن بعد ذلك أتى سؤال "كيف أدت لجنة التدقيق مهامها خلال الثلاث سنوات ونصف السنة الماضية؟" (انظر القسم الثاني والثالث والرابع).

بدأنا مع بعض القيود والصعوبات (الفقرة ١٣، صفحة ٤ و٥). وتشمل هذه الصعوبات ما يلي:

أ- مجموعة أعضاء جدد.

ب- عدم المعرفة بالويبو.

ج- عدم ثقافة الرقابة في المنظمة.

د- دودية التفاعل مع الدول الأعضاء.

هـ- محدودية المساعدة التي تقدمها الأمانة.

علي الرغم من تلك القيود والصعوبات استطاعت لجنة التدقيق الاطلاع بالمهام الموكلة إليها بفعالية. وذكرت أعمالها وأدائها ونتائجها في القسم الثاني تحت فقرات الأداء ١٤ - ٢٦ (الجدول ٢ و٣) وفقرات النتائج ٢٧-٢٨.

يكفي، أن أشير إلى عملنا في مشروعات البناء الجديد والاستعراض الشامل وشعبة التدقيق الداخلي، والرقابة وغيرها من البنود، بالإضافة إلى التوصيات التي كانت محل تقدير وقبول من جانب الدول الأعضاء في حالات عدة، وإن لم يكن ذلك بالتساوي، والتي نفذتها الأمانة.

أ- إن النتائج التي يمكن أن نذكرها:

ب- إشراف على الانتهاء من وضع الشروط المرجعية لمؤسسة برايس ووترهاوس كوبرز.

ج- خال مفهوم سجل المخاطر في مشروع البناء الجديد.

د- زيادة الوعي حول انعدام ثقافة الرقابة.

هـ- عدم وجود نظام المسؤولية والمساءلة.

كما يعطى القسم الرابع "استعراض أداء لجنة التدقيق في الويبيو مقابل شروطها المرجعية" (الجدول ٥) ملاحظات وإجابات أكثر دقة.

وتوصلنا لجميع الأسباب المذكورة أعلاه إلى استنتاجنا الأول الفقرة ٧١، صفحة ٢١:

"هناك اتفاق بين جميع الأطراف (الدول الأعضاء والأمانة وأعضاء لجنة التدقيق) أن استمرار وجود لجنة رقابة/تدقيق خارجية مستقلة واستشارية في الويبيو هو في صالح المنظمة وهناك حاجة إليها"

رسالتنا أو سؤالنا الأول هو: "هل تحتاج الويبيو إلى وجود لجنة رقابة/تدقيق؟"

ورسالتنا الثانية حول "عنوان لجنة التدقيق"

واسمحوا لي أن أطرح سؤالنا الثاني على النحو التالي: "ماذا يعني باسم؟"

تبيين بوضوح نظرة على الشروط المرجعية للجنة التدقيق والاستعراضات التي اطلعت بها أن النطاق لا يقتصر على "التدقيق". فنحن لا نتعامل مع الحسابات ومراجعة الحسابات المالية التي تعد من صلاحيات مراجع الحسابات الخارجي. وعلاوة على ذلك، أوكلت إلينا الإشراف ومراجعة المشاريع الكبرى مثل مشروع البناء الجديد والتقييم الشامل وآخرها "تنفيذ خطة الإنهاء الطوعي للخدمة". وفي

الواقع، فإن لجنة التدقيق، في الويبو (و أيضاً في سباق، منظومة منظمات الأمم المتحدة، الملحق، الأول) هي هيئة رقابية خارجية ومستقلة واستشارية وتقوم بالمراجعة (يمكنكم الرجوع إلى القسم الثالث "هيكل الإدارة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة").

وبالتالي نتأجنا وتوصياتنا في الفقرات ٧١ و٧٢ صفحة ٢١

"لا تشمل كلمة "مراجعة" نطاق المهام التي تطلع بها لجان الرقابة/التدقيق الداخلية أو الخارجية. وتمشياً مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، يجب أن يتغير العنوان، الحال، للجنة التدقيق في الويبو ليعكس هذا الواقع. ومن المستحسن أن تنظر الدول الأعضاء في تغيير عنوان لجنة التدقيق في الويبو إلى لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة في الويبو".

رسالتنا وسؤالنا الثالث هو: "كيفية تعزيز كفاءة لجنة التدقيق في الويبو وفعاليتها ودورها؟"

وفي هذا الصدد نظرنا في:

- أ- تفاعل مع الدول الأعضاء وهيكل الإدارة.
- ب- تفاعل مع الأمانة.
- ج- لتفاعل مع هيئات الرقابة الأخرى ومراجعي الحسابات الداخلي والخارجي.
- د- كبل لجنة التدقيق وعضويتها.

وفيما يخص النقطة (أ) "التفاعل مع الدول الأعضاء"، الوضع الراهن هو:

- ١- "تتعقد اللجنة كل ثلاثة أشهر وتصدر التقارير والتوصيات.
- ٢- "نعقد لجنة البرنامج والميزانية التي ترسل للجنة التقارير إليها مرة في السنة.
- ٣- "وضح الجدول ٤ في صفحة الفراغ الزمني، بين تاريخ صدور تقارير لجنة التدقيق وتاريخ المراجعة، إن وجدت، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية. وهذا يخلق مشكلة سأعود إليها في وقت لاحق.

توضح دراسة هيكل الإدارة في منظومة منظمات الأمم المتحدة (انظر القسم الثالث والملحق الثاني) أن منظمات الأمم المتحدة الأخرى إلى جانب وجود جمعية عامة أو مؤتمر (عضوية جميع الدول الأعضاء) وهيئات إدارية متوسطة ذات عضوية فلنقل ما بين ٣٦ إلى ٥٠، لديها أيضاً لجان المال والإدارة والبرنامج الأصغر حجماً وأكثر عملاً وعادة ما تضم ما بين ١٢ و ١٦ عضو يجتمعون عدة مرات في السنة.

ولدينا في الويبو الجمعية العامة ولجنة التنسيق (٨٣) ولجنة البرنامج والميزانية (٥٤).

ولذا فقد خلصنا إلى أن هناك ضعف نسبي لهيكل الإدارة داخل الويبو بالمقارنة مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة. وبالتالي توصلنا إلى فقرات النتائج والتوصيات ٧٣-٧٤ في صفحة ٢١:

"إن الويبو/لجنة التدقيق هي آلية رقابية استشارية للدول الأعضاء. وكان التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء متقطعاً وغير متزامن، مع لجنة البرنامج والميزانية، التي تجتمع مرة واحدة في السنة. وفي منظمات الأمم المتحدة الأخرى، هناك هيئة إدارة أصغر حجماً وأكثر عملية تجتمع على نحو أكثر انتظاماً وتتفاعل مع هيئات الرقابة وتتصرف بناء على تقاريرها.

"ومن المستحسن أن تنظر الدول الأعضاء في إنشاء هيئة رقابية أكثر عملية، داخل الويبو، تجتمع أكثر من لجنة البرنامج والميزانية، وتضم في عضويتها ما بين اثنتي عشر وستة عشر".

وعلى أن يؤكد أن هذه التوصيات ليست مقدمة لسد الفراغ الزمني أو لحل المشكلة الناشئة من تقديم لجنة التدقيق للتقارير كل ثلاثة أشهر إلى لجنة البرنامج والميزانية التي تجتمع سنوياً. هناك أكثر من مجرد نتيجة على الرغم أنها نتيجة مهمة. ولكن النقطة الأكثر أهمية في هذه التوصية هو ردم الفجوة في هيكل الإدارة في الويبو.

ومع إنشاء هيئة الرقابة الأصغر حجماً والأكثر عملية التي تجتمع بشكل أكثر تكراراً مع الدول الأعضاء، فسوف تكون قادرة على ممارسة دورها في الرقابة على نحو أكثر تفصيلاً ودقة وشمولاً. وهذا قد يقلل أيضاً من اللجوء إلى الجلسات غير الرسمية، بما فيها جلسات لجنة البرنامج والميزانية. وبعد المداولات بشأن الميزانية المعدلة لسنة ٢٠١٢/٢٠١١ يجوز للمرء أن يضيف أن هناك مزايا أخرى لإنشاء هذه الطبقة من الهيئة الإدارية.

وكماتداد لهذه التوصية الأولى، وكما هو الحال بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة والصندوق، الدول، للتنمية الزراعية، فقد توصلنا إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرتين ٧٥ و ٧٦ في صفحة ٢١:

"إن لجان الرقابة/التدقيق في الأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٦ أعلاه) هي أجهزة فرعية تابعة لهيئاتها التشريعية. ومن المستحسن أن تنشأ الدول الأعضاء "لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة" في الويبو بوصفها هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية/الجمعية العامة أو هيئة الإدارة الأصغر حجماً المقترحة (الفقرة ٤٥)".

وبالنسبة للتفاعل مع الأمانة، فحصت لجنة التدقيق، في دوراتها وراجعت الوثائق ذات الصلة واستمعت إلى العروض المقدمة من مختلف مسؤولي الويبو التي تلاها مناقشة مفتوحة. وبعد مداولات اللجان، تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات بتوافق الآراء. ودرست لجنة التدقيق أيضاً عدداً من المواضيع واجتمعت مع المدير العام في عدة مناسبات.

ومع ذلك وكما لوحظ في الفقرة ٨١، النقطة ١:

"تعتبر لجنة التدقيق أن هناك حاجة إلى (١) تفهم أكثر من جانب الأمانة لدور الرقابة الخارجية كمساعد للدول الأعضاء. (٢) تفهم أكبر من قبل لجنة التدقيق لسياق الملكية الفكرية وتحدياتها. (٣) تفاعل أفضل بين لجنة التدقيق والأمانة". كما توصي لجنة التدقيق بتصميم برنامج تدريب مخصص لأعضاء لجنة التدقيق الجدد".

وكان التفاعل مع التدقيق الداخلي واسع النطاق. ولم تصل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة إلى المستوى المطلوب أو المقبول من الفعالية لأسباب لاحظناها وأوضحناها في التقارير والتوصيات المتتالية.

كما شددنا أيضاً على أهمية الاستقلال التنفيذي لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة.

ويدعو التفاعل مع مراجع الحسابات الخارجي إلى اتخاذ تدابير أكثر فعالية من كلا الطرفين. ويحتاج التنسيق والتعاون الثلاثي بين الداخلي والخارجي ولجنة التدقيق إلى التعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

أنتقل الآن إلى "تشكيل لجنة التدقيق في الويبو وعضويتها".

تأسست لجنة التدقيق في ٢٠٠٥ بتسعة أعضاء (انظر الوثيقة A/41/10). وفي استعراض عام ٢٠٠٧، أصبحت مدة عضوية الأعضاء ثلاث سنوات. وفي عام ٢٠٠٨، تم توسيع نطاق العضوية الحالية لعام آخر بشرط أن تقرر الدول الأعضاء إعادة النظر في عملية التناوب وحجم لجنة التدقيق. وهذا هو موقفنا.

وفي تقريرنا المائل أمامكم درسنا وضع لجان الرقابة/التدقيق في منظمات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الويبو. ولهذا الغرض قمنا بإعداد مشروع جدول المسح (المرفق الأول، WO/GA/38/2) وأرسلناه إلى ٢١ منظمة. و ١٥ منظمة فقط من ٢١ لديها هيئات رقابة/تدقيق أو تقترح أن يكون لديها.

ويوضح الجدول في الملحق الأول: عنوان التأسيس وتاريخه والعضوية والدور والهدف وتقديم التقارير والوظائف والأنشطة والجلسات ومساعدة الأمانة.

وبدراسة هذا الجدول يظهر أنه:

(أ) لا يوجد أي معيار أو تماثل فيما بينها.

(ب) اختلافات في الوظائف والأنشطة.

(ج) تتراوح العضوية ما بين ٤ إلى ٩ أو ٩ إلى ٢ (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية).

(د) وفي معظم الحالات (٩ من أصل ١٥) يتم تعيين الأعضاء من قبل الرؤساء التنفيذيين ويتم تقديم التقارير لهم.

(هـ) في بعض الحالات يكون الأعضاء من الموظفين أو خليط من الموظفين وغير الموظفين.

(و) ثلاث حالات فقط انتخبها الدول الأعضاء ويتم تقديم التقارير لها. وتقدم حالتين أخرتين التقارير إلى كل من الرئيس التنفيذي والدول الأعضاء، وعادة ما يكون على أساس المعلومات.

(ز) وفي بعض الحالات يحصل الأعضاء على المكافآت أو المكافآت الشرفية. أما في الويبو فلا يحصل الأعضاء عليها.

ويختلف دعم الأمانة للجان الرقابة/التدقيق: فالبعض لديه أمانة عامة مكرسة (الأمم المتحدة P.5 والجمعية العامة ١) والبعض الآخر لديه موظفين خبراء/الجمعية العامة بدوام نصفي. أما في الويبو فلا نملك إلا جمعية عامة بدوام نصفي.

وفيما يخص الخلافات والاختلافات ذكرت أن المرء لا يمكنه أن يصل إلى نتيجة أن هناك شكل موحد في منظومة الأمم المتحدة. إن الذي يفون بمعايير هيئة خارجية تضم خبراء وتقوم بالعرض وتكون مستقلة واستشارية وتقدم التقارير للدول الأعضاء وتنتخبها الدول الأعضاء هي لجان التدقيق في الأمم المتحدة ذات الأمانة المكرسة (الأمم المتحدة P.5 والجمعية العامة 1) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (9) والويبو (9) مع جمعية عامة بدوام نصفي.

9 و منظمات من أصل 15 منظمة، يتم تعيين الأعضاء من قبل رئيس المنظمة ويقدمون التقارير له أو لها. وفي هذه الحالات، (الغالبية)، تكون هيئة الرقابة فعلية، أي طبقة إضافية من الرقابة الداخلية. والتالي لا تكون لجان الرقابة/ التدقيق هيئات رقابة استشارية مستقلة تعمل بالإنابة عن الدول الأعضاء.

ونتيجة لما ذكرته، علينا ألا ننظر إلى أرقام العضوية على نحو منفصل ولا يمكننا التحدث عن أفضل الممارسات المتبعة في منظمة الأمم المتحدة إلا في الحالات الثلاثة التي أشرت إليها وهي الأمانة للأمم المتحدة (5) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (9) والويبو (9).

وعلاوةً على ذلك هناك عناصر أخرى لها تأثير مباشر على أرقام عضوية، ومنها:

- مهارات الأعضاء الفردية ومؤهلاتهم ومهاراتهم الجماعية.

- الترشيح والاختيار من قبل الدول الأعضاء.

- الترشيح والاختيار من قبل الرئيس التنفيذي.

- التمثيل الجغرافي والتناوب.

- دعم السكرتارية.

- الهيكل الإداري للمنظمة.

على الرغم من كل الاختلافات والخلافات وبعد تحليل الملحق الأول بشأن لجان الرقابة/التدقيق، فإن منظمات منظومة الأمم المتحدة والاستجابات من أصحاب المصلحة، نغامر بتقديم ثلاثة خيارات/سيناريوهات فيما يتعلق بالعضوية (انظر الوثيقة WO/GA/38/2 الفقرة 63:

"1" خيار الأول: تسعة أعضاء:

- يحافظ على مستوى العضوية القائمة.

- يحتفظ بفكرة "السلامة في الأرقام" التي يخف بموجبها خطر عدم وجود المزج الصحيح من المهارات والمؤهلات بشكل فردي وجماعي.

- يسهل التوزيع الجغرافي العادل وتوفير المهارات المتخصصة.

"2" - الخيار الثاني: سبعة أعضاء:

- يحتفظ بشكل أقل بفكرة "السلامة في الأرقام".

- يوفر إمكانية التوزيع الجغرافي العادل.

"٣- الخيار الثالث: خمسة أعضاء:

- يتطلب دقة ترشيح الأعضاء واختيارهم لضمان المزج الصحيح من المهارات والمؤهلات.

- لا يحتفظ بفكرة "السلامة في الأرقام".

- لا يوفر تمثيلاً جغرافياً شاملاً.

- يتطلب دعم موضوعي مهني من الأمانة أكثر من الخيارين الأول والثاني".

وبالنسبة للتناوب سيتم حل هذه المسألة ما أن يتم اتخاذ قرار من جانب الدول الأعضاء بشأن عدد العضوية آخذين في الاعتبار أن العدد الحالي لا يمكن أن يخدم أكثر من ٦ سنوات حيث أن فترة الولاية هي ٣ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر كما نأمن استعراضاً للشروط المرجعية للجنة التدقيق في الويبو من المقرر أن يتم عام ٢٠١٠ ونأمل أن يساعد هذا التقرير التقييمي والاستبيان المرفق في هذا الصدد.

وأخيراً سيدي الرئيس، في الوثيقة WO/GA/38/2 التي تعود إلى ٥ من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ ينقص تقريرنا المرفق الصفحات الثلاث الأولى: صفحة الغلاف التي تظهر العنوان والمؤلف وتاريخ الإصدار وجدول المحتويات وقائمة المختصرات.

ونعتقد أن التصحيحات في محلها. ففي النهاية نحن في الويبو وهي منظمة الأمم المتحدة التي تتعامل مع الملكية الفكرية وحماية حقوق التأليف.

والأهم من ذلك هو الفقرة (٢) من الوثيقة WO/GA/38/2 حيث تنص على:

"إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون تقييم أعمال لجنة التدقيق في الويبو وعملياتها وتوصياتها على النحو المبين في الفقرات ٧٢ و ٧٤ و ٧٦ من هذا المرفق".

وفي تقريرنا لدينا توصيات محددة يتعين البت فيها من قبل الدول الأعضاء وليس مجرد الإحاطة علماً بها. ولجنة التدقيق في الويبو هي هيئة استشارية مستقلة. وتتصح وتوصي بالإجابة عن الدول الأعضاء. وتوصلنا إلى هذه الاستنتاجات والتوصيات من أجل رفاه أداء المنظمة وكفاءة وفعالية أكثر لها حسماً نؤمن. والقرار النهائي هو أن تدرس الدول الأعضاء وتتصرف بناء على تلك التوصيات. ونحن على ثقة أنكم ستنتظرون في تلك التوصيات على وجه السرعة وبشكل إيجابي. شكراً لك سيدي الرئيس".

٣٢٨- وأقر وفد مصر الجهد الكبير الذي بذلته لجنة التدقيق منذ انشائها. وكانت لجنة التدقيق هي الهيئة الرئيسية للدول الأعضاء التي تضمن الإدارة السليمة للويبو. وبالمثل، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي النظر إلى اللجنة في المستقبل بوصفها هيئة قادرة على تسليم العمل المتزايد الذي تقوم به المنظمة. وفي الدورة الأخيرة للجنة التنسيق، طلبت الدول الأعضاء من لجنة التدقيق أداء عناصر الرقابة على برنامج الإنهاء الطوع للخدمة الذي اقترحت الأمانة. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن يتم دعم اللجنة لوجيستيياً. كما أنه يعتقد أن الأعضاء مثقلون بالعمل، وبالتالي لم يكن هناك سبب

منطقي للحد من عضوية اللجنة. وأعرب الوفد عن بضع ملاحظات حول تقرير لجنة التدقيق الوارد في الوثيقة WO/GA/38/2. وطلب الوفد توضيحاً لمعنى الجملة والآثار المترتبة عليها: "إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علماً بثلاث توصيات محددة". وقال الوفد إن "الإحاطة علماً" تحمل نفس معنى "البت في" وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة البت في التوصيات. أولاً، بالنسبة للتغيير في العنوان، رأى الوفد أن هذا وصف رشيد لما تفعله اللجنة وأعرب الوفد عن تأييده لتلك التوصية. ثانياً، أعرب الوفد عن تأييده لفكرة إنشاء لجنة تنفيذية للمنظمة لأنه يعتقد أن هذا من شأنه أن يعزز قدرة المنظمة على الاستجابة على نحو متواصل لمتطلبات طبيعة البرنامج والميزانية. وأيد الوفد أيضاً التوصية الثالثة المتعلقة بتعيين اللجنة بوصفها هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة أو فيما يتعلق بالهيئة المستقلة [اللجنة التنفيذية]. وأشار إلى أن اللجنة في تقديم التقارير عن اجتماعاتها أنشأت مستوى شديداً من الإيجابية من التعاون مع الأمانة بشأن مشروع البناء الجديد. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في رؤية نفس المستوى من التعاون من جانب الأمانة مع لجنة التدقيق في قضايا أخرى، خاصة مسألة الرقابة الداخلية. وقال أيضاً إن الفقرة ٢١ أشارت إلى حالات التأخير في دور الأمانة في تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة التدقيق منذ اجتماعها السادس. وطلب الوفد توضيحاً لطبيعة هذه التأخيرات وشجع الأمانة على الحفاظ على نفس المستوى من التعاون خلال مشروع البناء الجديد.

٣٢٩- وفيما يخص الضوابط الداخلية، أشار وفد مصر أنه في عام ٢٠٠٩ كان من المقرر تقديم مسودة رسالة عن البيانات/الإعلانات المالية المقترحة إلى لجنة التدقيق. وأعرب عن اعتقاده أن الرسالة لم تقدم إلى اللجنة واستفسر عن تفاصيلها وافتقار التواصل الذي وقع. وأوصى بإنشاء قنوات اتصال مباشرة بين لجنة التدقيق وهيئات الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد أن الفقرة ٣٧ من الوثيقة WO/AC/12/2 أشارت بكل أسف إلى الانعدام الواضح لاحراز تقدم في وضع سياسة بشأن أخلاقيات المهنة والكشف عن الذمة المالية، على الرغم من التوصيات التي قدمتها اللجنة في اجتماعها الرابعة والعاشرة والحادية عشرة. وطلب الوفد توضيحاً وراء سبب انعدام التقدم في رأي اللجنة. ويتعلق التعليق النهائي بالاجتماع الثالث عشر (الوثيقة WO/AC/13/2، صفحة ٥) ويتعلق بالرقابة الداخلية ومسألة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشار الوفد إلى المخاوف المتعلقة بدخول الأمن واعتمادات الميزانية لأغراض التدريب. وطلب الوفد رأي لجنة التدقيق في التغييرات المقترحة على النظام المالي، التي يجري تقديمها تماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية.

٣٣٠- ورحب وفد باكستان بتقرير لجنة التدقيق. وأضاف أنه فهم أنه تم تقديم التقرير الأخير إلى الدول الأعضاء في وقت متأخر جداً وتساءل لماذا تأخرت لجنة التدقيق في تقديم هذا التقرير إلى الأمانة، حيث إنه تقرير مهم جداً ويحتاج إلى التحليل والدراسة الدقيقة. إذا لم يكن هذا التقرير قد أرسل خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية، فإن الوفد لم يكن لديه الفرصة للاطلاع عليه. وكان التعليق الثاني للوفد موجهاً إلى رئيس لجنة البرنامج والميزانية. وتساءل الوفد عما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية المحفل المناسب لمناقشة والتعليق على تقرير لجنة التدقيق الموجه إلى الجمعية العامة عن طريق الوثيقة WOGA/38/2.

٣٣١- وقال وفد ألمانيا إن الوقت مناسب لتلقي مثل هذه الإحاطة الشاملة من لجنة التدقيق وأعرب عن أسفه لأن لجنة البرنامج والميزانية لم يكن لديها الوقت الكافي خلال مشاورات يوليو/حزيران غير الرسمية للاستماع إلى هذه التقارير. وأعرب الوفد عن تأييده لعمل اللجنة وأضاف أنه كان من المشجع جداً التأييد الإجماعي لعملها. وأعرب الوفد عن تأييده لتقييم اللجنة الخاص بضرورة عقد المزيد من الحوار المكثف بين اللجنة والدول الأعضاء وأضاف أنه سيعمل ما في وسعه لتكثيف هذا الحوار. ويود

أن يؤكد على ما قاله الرئيس، حول متابعة توصيات لجنة التدقيق. وكانت هناك ضرورة لإنشاء آلية سليمة للمتابعة بحيث يكون لها تأثير أكثر إيجازاً وتحديداً على عمل اللجنة وأن يتحمل الذين أرسلت إليهم التوصيات المسئولة والمساءلة من خلال آلية "الامتثال أو التفسير" المقترحة على سبيل المثال. وعلى صعيد آخر، ذكر الوفد بأن اللجنة أيدت استخدام الاحتياطات من أجل مشروع البناء الجديد وطلب توضيحات عن مدى الاحتياطات التي يمكن أن تستخدم لبناء قاعة المؤتمرات الجديدة. وفيما يخص تقرير التقييم الذاتي الذي قدمه نائب رئيس اللجنة، ذكر الوفد أنه على الرغم من أنه لا يمكن أن تعبر عن موقف المجموعة بآراء في هذه المرحلة، فإن اجتماع المنسقين الإقليميين مع لجنة التدقيق، أشار إليه، أنه كان هناك تأييد لعدد من التوصيات، مثل اقتراح بشأن تغيير الاسم. وكان الوفد قد بحث الاقتراح الخاص بإمكانية إنشاء طفرات جديدة في هيئة الإدارة في سياق شكل المنسقين الإقليميين، واقترح النظر أكثر في قرارات أكثر عملية وأقل رسمية بشأن هذه المسألة. وأنه لا يرى بالضرورة الحاجة إليه، خلق مؤسسات بيروقراطية جديدة. واعتبر الوفد أيضاً أنه من المناسب أن تتلقى لجنة التدقيق دعم إداري أقوى من الأمانة. وفيما يتعلق بمسألة التكوين، أطلع الوفد اللجنة أن المجموعة بآراء قد تقدمت الاقتراح للحد من عدد من أعضاء لجنة التدقيق وأشار إلى أن سبب وجيه لهذا التقليل هو عملية أكثر تنافساً لاختيار أعضاء لجنة التدقيق. وأخيراً لاحظ الوفد أن المجموعة بآراء هي المجموعة الوحيدة التي استجابت لاستبيان التقييم الذاتي الذي أرسلته لجنة التدقيق.

٣٣٢- وطرح وفد جنوب أفريقيا سؤالاً حول كيفية تناول الأمانة للتوصيات، التي تعتبر مهمة ومعقولة، وكيفية تنفيذ إجراءات المتابعة المناسبة، على سبيل المثال بشأن إجراءات المراجعة الداخلية والتوظيف وخطة الإنهاء الطوعي للخدمة، حيث أنه يرى ضرورة تنفيذ التوصيات في أقرب وقت ممكن. وحول موضوع التوظيف وعملية الاختيار في الموارد البشرية، طلب الوفد أن تتشاور لجنة التدقيق مع المدير العام لضمان تحقيق سياسة التوازن الجغرافية المناسبة داخل المنظمة. وفيما يتعلق بمسألة بناء قاعة المؤتمرات الجديدة، أعرب الوفد عن قلقه من نقص بعض المعلومات. وقال أنه لم يكن متأكدًا تمامًا من كيفية تأثير ذلك على المشروع نفسه إلا أنه سبقه هذه التعليقات من أجل بند جدول الأعمال الخاصة بقاعة المؤتمرات. وبسبب تقارير تقييم لجنة التدقيق، شكر الوفد لجنة التدقيق لتقدير هذه الوثيقة ورأي أنه، نظراً للعمل الهام الذي تقوم به، ينبغي أن تضمن الأمانة من توفير الموارد اللازمة لها حتى تتمكن من التركيز بشكل أفضل على العمل. وأعرب الوفد عن تقديره وانفاقه مع التوصية التي تدعو إلى إقامة نظام إداري جديد أكثر عملاً. ولكنه يرى أن هذا من شأنه أيضاً أن يخفف بعض مهام لجنة التدقيق. واتفق الوفد مع تغيير الاسم، الذي يراه معبراً على نحو أفضل عن أنشطة لجنة التدقيق. وأعرب الوفد عن أسفه لعدم وجود المزيد من الوقت لمناقشة العديد من النقاط قيد الاستعراض مع لجنة التدقيق، واقترح أنه قد يكون من المناسب إجراء تحسينات تنظيمية وذلك لتشجيع المزيد من التفاعل والحوار بين الدول الأعضاء ولجنة التدقيق.

٣٣٣- وأعرب وفد السنغال عن امتنانه للجنة التدقيق لعملها لا سيما في غياب الأجور. وأشار إليه، أن المدير العام قد أثار فكرة إنشاء لجنة تنفيذية واقترح أيضاً إنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة للتغلب على مشكلة عدم وجود تفاعل بين اللجنة والدول الأعضاء. وأكد الوفد أنه، في رأيه، هناك حاجة واضحة لاتخاذ تدابير تمكن من تنفيذ ورصد التوصيات لاحقاً التي قدمتها لجنة التدقيق. كما تساءل عما إذا كانت مثل هذه اللجنة التنفيذية يمكن أن تقف إلى جانب الهيئة الفرعية المذكورة، وتضم ما بين ١٢ و ١٦ عضواً، وما إذا كان المدير العام يرى إمكانية تحسين التفاعل مع الدول الأعضاء عن طريق إنشاء اللجنة التنفيذية.

٣٣٤- وشكر وفد إكوادور، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية و الكاريبي، لجنة التدقيق، لتقديم التقارير. وبعد أن أمنت المجموعة النظر في وثيقة التقييم والخيارات الثلاثة حول تشكيل اللجنة في المستقبل، تعتقد أن الخيار الثاني سيكون محبباً أكثر، حيث أنه يخلص أعضاء اللجنة إلى سبعة أعضاء، على الرغم من اعترافها بمزايا البدائل الأخرى. وشددت المجموعة على أن الأكثر أهمية هو فعالية اللجنة وكفاءتها بصرف النظر عن عدد أعضائها. وأعربت المجموعة عن قلقها أيضاً من عدم وجود أي عضو من مجموعتهم الإقليمية في لجنة التدقيق الحالية وأضافت أن المجموعة الإقليمية تحاول تصبح هذا الوضع. وأشارت المجموعة أخيراً إلى أهمية توفير المساعدة المالية واللوجستية لضمان أن تتمكن اللجنة من العمل بصورة فعالة.

٣٣٥- وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) رئيس اللجنة على التقرير الشامل مضيفاً أنه يعلق أهمية كبيرة على أعمال لجنة التدقيق. وقال إنه يؤيد فكرة إنشاء هيكل يجعلها أكثر كفاءة ووظيفية وسأل كيف يمكن تنفيذ توصيات اللجنة والعمل على أساسها.

٣٣٦- وأثنى وفد الهند على اللجنة للمساعدة القيمة التي تقدمها إلى الدول الأعضاء في مهام الرقابة. واعتقد أن ثقافة الرقابة ونظام المساءلة والمسئولية غير كافية في الوبو بالمقارنة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ورأى الدور الشديد الأهمية الذي تلعبه لجنة التدقيق الآن وفي السنوات المقبلة. وتمنى الوفد أيضاً أن يشير إلى مجال أو اثنين من المجالات المثيرة للقلق. أحدها يتعلق بعدم إحراز تقدم في شعبة التدقيق الداخلي، والرقابة والآخر يتصل برصد برنامج التقييم الاستراتيجي. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة ما إذا كانت لجنة التدقيق قد وضعت إطاراً تفصيلياً لبرنامج التقييم الاستراتيجي، الذي طلبت بشأنه الدول الأعضاء من اللجنة رصده، لأنه لم يطلع بعد أي طرف. وأعرب الوفد أيضاً عن قلقه إزاء الفجوة الواسعة بين تاريخ صدور تقرير لجنة التدقيق، وتاريخ استعراضه من جانب لجنة البرنامج والميزانية. ورحب بجميع التوصيات التي قدمتها لجنة التدقيق، خاصة تلك التي تتعلق بإقامة هيئة إدارية أكثر وظيفية تجتمع على نحو أكثر تواتراً من لجنة البرنامج والميزانية. ولاحظ أن عملية الميزانية الحالية لا تبدو أن الإطار الأمثل نظراً لعدد المشاورات غير الرسمية وعدم وجود الوقت للنظر في تقارير لجنة التدقيق. ومن النقاط المثيرة للقلق أيضاً عدم تنفيذ توصيات لجنة التدقيق ومتابعتها. وأعرب الوفد عن صعوبة فهم عدد التوصيات من إجمالي ٢٢٦ توصية تم البت فيها وعدد التوصيات العالقة. وفيما يتعلق بمسألة الفراغ الوظيفي بين النظر في التقرير وتقديمه، واقترح الوفد أنه سيكون من المفيد عقد اجتماعات أو مشاورات مفتوحة مع الدول الأعضاء في نهاية كل اجتماع من الاجتماعات الأربعة. وهذا من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء أن تكون على إطلاع على التقارير والإجراءات التي اتخذت أكثر من مرة في السنة. وأعرب الوفد عن تأييده لفكرة تعزيز المساعدة في مجال السكرتارية إلى لجنة التدقيق، دون ربط ذلك بمسألة تشكيل اللجنة، التي سبتناولها في مرحلة لاحقة. وأخيراً، أعرب الوفد عن تأييده للنقاط الأخرى التي أدلت بها وفود مصر وجنوب أفريقيا والسنغال وإيران.

٣٣٧- وأعرب وفد فرنسا عن امتنانه لرئيس لجنة التدقيق، للعرض الذي قدمه وأعرب عن أسفه لتأخر صدور بلغة واحدة فقط، الوثيقة WO/GA/38/2 مما جعل من الصعب على الوفد العمل على هذا التقرير. وبشأن إدارة المنظمة، أكد الوفد على عناصرها الثلاثة المهمة وهي التدقيق الداخلي ومراجع الحسابات الخارجي ولجنة التدقيق. وكان من الضروري أن يؤدي كل عنصر دوره بشكل صحيح وشدد على أهمية إتاحة الموارد المناسبة لهذا الغرض. وقبل الحديث عن مهمة لجنة التدقيق وصلاحياتها، رأى الوفد أن من الضروري أن يكون هناك تقرير شامل بالتساوي عن مهام مراجع الحسابات الداخلي وصفاته واختصاصاته، الذي تعتقد أنه المستوى الأول من الإدارة. وفيما يخص

العلاقات مع الدول الأعضاء، أعرب الوفد عن تفضيله لإعداد التقارير السنوية، الأمر الذي يجعلها أسهل للمتابعة ويحد من عدد الاجتماعات التي ستنظم. وحول تشكيل اللجنة، وقال الوفد أنه سيأخذ الكلمة في إطار هذا البند المحدد من جدول الأعمال.

٣٣٨- وأيد وفد مصر المبادرة التي قدمتها الهند لعقد اجتماعات بين لجنة التدقيق، والدول الأعضاء لأن ذلك من شأنه أن يعزز، في رأيه، الشفافية ويشجع التواصل. وأعرب الوفد عن رغبته في تصحيح البيان الذي أدلى به مندوب ألمانيا وقال إن المجموعة باء لم تكن المجموعة الوحيدة التي ردت على الاستبيان.

٣٣٩- وعلق وفد جمهورية كوريا على الفقرة ٧٤ من توصيات لجنة التدقيق. ويتعلق أول تعليق بطبيعة الهيئات الإدارية، أي إذا كانت الهيئة الجديدة ستكون منفصلة عن لجنة التدقيق، أم أنها ستكون هيئة أصغر تتعامل مع لجنة التدقيق. السؤال الثاني هو توضيح ما إذا كانت هذه الهيئة الجديدة ستكون هيئة حاكمة ومتة ستتدخل. ورأي الوفد إن هذا سيكون تغييراً كبيراً، واقتراح أنه إذا كان سيكون هناك هيئة حاكمة جديدة، ينبغي أن يتم انتخاب أعضائها من قبل الدول الأعضاء وأنه ربما يكون من الضروري تغيير اتفاقية الويو لتتوافق مع المتطلبات القانونية ولتحديد مقدار الدعم المطلوب. ووفقاً للوفد، هناك حاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة بين الدول الأعضاء. وأعرب أيضاً عن قلقه إزاء المناقشات الطويلة التي قد يترتب عليها.

٣٤٠- وهذا وفد اندونيسيا لجنة التدقيق، عن تقريرها. وكرر الموقف الذي أدلى به وفد اليمن بالإجابة عن المجموعة الآسيوية الخاص بعدم دعم تخفيض عدد أعضاء لجنة التدقيق.

٣٤١- وأيد وفد البرازيل الآراء التي عبرت عنها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. واعترف بأهمية التوصيات المقدمة ونوعية العمل الذي أنجزته اللجنة. واقتراح الوفد أنه قد يكون من المفيد مناقشة كيفية الحصول على تقارير أكثر تركيزاً. كما اتفق في الرأي مع المنسق أن تشكيل لجنة التدقيق لا يقل أهمية عن عدد أفرادها.

٣٤٢- وأعرب رئيس لجنة التدقيق عن امتنانه للمجاملات التي تلقاها وأضاف أنها حفزت أعضاء اللجنة في عملهم. وأشار إلى محدودية الدعم اللوجستي المقدم من الأمانة. وشدد على أهمية وجود تأثير وأن تتابع الأمانة التوصيات عن طريق تحديد ما إذا كان كل منها تتماشى، أم لا لشرح الأسباب. وقال إن اللجنة رأت مجالاً للتحسين، وفي هذا الصدد، شدد على ضرورة تحسين الاتصال بين الدول الأعضاء ولجنة التدقيق، حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحديد أولويات ما يتوجب القيام به. وبشأن الاقتراح الذي تقدم به الوفد الفرنسي، قال إن وجود تقرير سنوي من شأنه أن يكون وسيلة محدودة للاتصال بشأن المسائل التي وقعت خلال السنة، وأن هذا قد لا يكون كافياً للكثير من البرامج، وأن على الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إيجاد حل. وأكد رئيس لجنة التدقيق أنه يتطلع إلى سماع المزيد من المندوبين، وأنه على استعداد لمناقشة هذه المسألة بالتفصيل ما إن يقرر والمسار العمل المناسب. وأعلن رئيس لجنة التدقيق، أن السيد عثمان متاح للإجابة على الأسئلة بشأن التقييمات. وذكر الرئيس الدول الأعضاء بأن لجنة التدقيق، قد وصفت تناول مشروع البناء الجديد والأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بأنها جيدة. وأشار أيضاً إلى دراسة تقييم الفجوة للرقابة الداخلية، التي اعتبرها مهمة لتحديد أوجه القصور المحتملة، وبالتالي تحسين نظم الرقابة الداخلية المنظمة حيثما كان ذلك مناسباً. وتبعاً لذلك، فقد طلب مؤخراً من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة والمدير العام لتنظيم نظام رقابة داخلية من أجل تعريف المعايير في جميع أنحاء المنظمة بأكملها، وذلك لضمان حسن استخدام الأموال العامة. وهذا يعني أن المنظمة تحتاج إلى أنظمة ولوائح لكشف الذمة المالية. وكان مدركاً أنهم

لم يتصلوا بعد الى نهاية العملية برمتها ولكنه أشار أن التحسن قد لوحظ في العديد من المجالات. وأعرّب الرئيس، عن أسفه للتأخر تلقى التقارير، وأضاف إنه لم يكن يعلم جيداً الأنظمة واللوائح المتعلقة بإصدار الوثائق. وشدد على أهمية مناقشة مضمون التقارير بدلاً من تاريخ تلقيهم.

٣٤٣- ثم انتقل رئيس لجنة التدقيق الى السؤال الذي طرحه مندوب أمانيا بشأن تمويل مشروع البناء الجديد. وقال إن على الدول الأعضاء أن تنتظر في تكلفة الفائدة من جهة والأموال التي يمكن كسبها عن طريق وضع الاحتياطات في صندوق البنك الوطني السويسري من ناحية أخرى. ويتعلق هذا بتكلفة القرض حيث إن هناك اختلافات بين هذه واستخدمت الويبو تلك الاختلافات. ولكنه لا يستطيع أن يضمن أن هذا النظام سوف يستمر في أن يكون مربحاً لأن هذا يتوقف على أسعار الفائدة في سويسرا. ورداً على مخاوف وفد الهند بشأن برنامج التقويم الاستراتيجي، قال الرئيس إنه سوف ينظر في المواد التي تلقاها من أجل اجتماعهم في نوفمبر/تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول. إذا كان هناك برنامج جاهزاً للاستخدام العام، يمكنهم إذا وافق المدير العام تحريره كمرافق لتقرير اجتماعهم الخامس عشر. ثم يمكن للدول الأعضاء قراءته ومعرفة تعليقات لجنة التدقيق. وفيما يتعلق بالتعاون بين مراجع الحسابات الخارجة ومراجع الحسابات الداخلي، ولجنة التدقيق، قال الرئيس إن هذا الموضوع تم بحثه مؤخراً مع المدير العام. واعترفت اللجنة بأن العلاقة بين مراجع الحسابات الخارجة ولجنة التدقيق يمكن أن تستفيد من اعتماد نهج أكثر استباقية في كلا الجانبين، ووافقت، مع مراجع الحسابات الخارجة، على إصدار تقرير بشأن التعاون المثالي بين المؤسستين خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠. وعندئذ يجب إحالة المحتويات إلى لجنة البرنامج والميزانية. وسلم الرئيس الكلمة إلى نائب رئيس لجنة التدقيق.

٣٤٤- وقال نائب رئيس لجنة التدقيق إنه سيركز على التوصيات التي حظيت بدعم واسع ولكنها تتطلب المزيد من الإيضاح، لا سيما فيما يتعلق بالأسئلة التي أثارها السنغال كوربا الجنوبية وفرنسا. وحول اقتراح إنشاء طبقة جديدة من الإدارة، قال نائب الرئيس إنها ستكون هيئة أصغر حجماً وأكثر عملية وتجتمع على نحو أكثر تواتراً وتساعد الدول الأعضاء في تسبير جزء من دورهم الرقابي. وسيعنى ذلك تقديم الأمانة للويبو المزيد من التقارير الى الدول الأعضاء. إنها آلية لا ترمي الى تحسين التفاعل بين لجنة التدقيق، والدول الأعضاء على الرغم من أنها قد تساعد في ذلك. ولم تطرح التوصية لغرض وحيد وهو سد الفراغ بين وقت صدور التقارير ووقت اجتماع لجنة البرنامج والميزانية. إنها تتعلق أكثر بتعزيز الهيكل الإداري داخل الويبو. وذكر بأن الجمعيات ولجنة التنسيق، ولجنة البرنامج والميزانية تجتمع مرة واحدة في السنة، وأن الدول الأعضاء كانوا مدركين بالفعل أنه لا يمكنهم التناول في ثلاثة أيام جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. وسيساعد إنشاء طبقة جديدة من الإدارة أكثر عملية وأصغر حجماً وتجتمع على نحو أكثر تواتراً الدول الأعضاء على متابعة الأنشطة التي تضطلع بها أمانة العامة للويبو على نحو أوثق. وكما ذكر المدير العام في وقت سابق، نوقشت في الجمعية العامة سنة ٢٠٠٥ الهيئة التنفيذية أو المجلس التنفيذي الذي ورد ذكرهما في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأعربت لجنة التدقيق عن رغبتها في استخدام طبقة جديدة لتقديم تقارير بشكل منتظم كلما اجتمعت. وأكد نائب الرئيس مجدداً أن هذه ليست آلية للجنة التدقيق، ولكنها آلية للدول الأعضاء. إنها لن تكون انتخاب أفراد جدد بصفقتهم الشخصية ولكن الدول الأعضاء الذين يجلسون في هذه اللجنة الجديدة. ولاحظ كذلك أن هذه الهيئات كانت سائدة في عدد من منظمات الأمم المتحدة، مثل الأمانة للأمم المتحدة والصندوق، الدول، للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية. وأصر نائب الرئيس على تكرار السؤال الذي طرحه من قبل وطرحته كذلك بعض الدول الأعضاء حول خطواتهم بعد ذلك. وحددت الوثيقة المعروضة على الوفود أخذ ملاحظات بالتوصيات.

و السؤال المطروح هو ما اذا كانت لجنة البرنامج و الميزانية ستأخذ توصيات هذه التوصيات إلى الجمعية العامة أم أنها ستترك للجمعية العامة إتخاذ القرار .

٣٤٥- وتناول الرئيس السؤال الذي طرحه وفد باكستان بشأن إمكانية تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها لجنة التدقيق. وأشار الرئيس إلى أن رئيس لجنة التدقيق قد قدم تقريراً شفويًا في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، وأنه قد أشار إلى الوثيقة WO/GA/38/2 التي تحتوي على تقييم أعمال لجنة التدقيق، في الويبو و عملياتها. إلا أن الرئيس لاحظ أيضاً أن الوثيقة لم تكن موجهة إلى لجنة البرنامج و الميزانية و لكن إلى الجمعية العامة، التي ستدرس محتوياتها، بما في ذلك التوصيات الواردة فيها، في الأسبوع التالي. وأضاف الرئيس أنه يمكن للجنة البرنامج و الميزانية، في استنتاجاتها، أن تقدم توصية في هذا الصدد إلى الجمعية العامة. ولكن بما أن الوثيقة موجهة إلى الجمعية العامة، فإن القرار النهائي يعود إلى تلك الهيئة.

٣٤٦- وأعرب وفد مصر عن اعتقاده بأن لجنة التدقيق قدمت التقرير أولاً إلى لجنة البرنامج و الميزانية و من ثم، تم إرساله من خلال لجنة البرنامج و الميزانية إلى الجمعيات. وإذا كانت هذه هي الحالة، على اللجنة إتخاذ الإجراء بشأن التقرير المكتوب.

٣٤٧- وكرر الرئيس، أن التقرير المكتوب لم يكن موجهاً إلى لجنة البرنامج و الميزانية و لكن إلى الجمعية العامة للويبو. في إطار لجنة البرنامج و الميزانية يمكن للوفد أن يحيط بمضمون التقرير و العرض المقدم و يمكنه، بالطبع، تقديم أي توصية يراها مناسبة. و لكن القرار النهائي محفوظ للجمعية العامة.

٣٤٨- وطلب وفد مصر من لجنة التدقيق توضيح الطريقة للمضي قدماً.

٣٤٩- وأجابت لجنة التدقيق أنه في الحالات السابقة كان المرسل إليه تقاريرها هي نفس الهيئة.

٣٥٠- وطلب وفد جمهورية كوريا توضيحات بشأن دور الهيئة الحاكمة المقترحة في تقرير لجنة التدقيق، التي يمكن أن تساعد على تحسين الاتصالات بين لجنة التدقيق و الدول الأعضاء. كما أعرب عن رغبته في معرفة الإجراءات القانونية الواجب إتباعها لمراجعة إتفاقية الويبو من أجل إنشاء مثل هذه الهيئة.

٣٥١- و أوضح المستشار القانوني، أن مراجعة إتفاقية الويبو يمكن، في أندى، مؤتمر الويبو و ليس لجنة البرنامج و الميزانية كما حددتها المادة ١٧ من إتفاقية الويبو. و يمكن أن يتم ذلك إما عن طريق عقد مؤتمر دبلوماسي، أو، مثلما حدث في عام ٢٠٠٣، من خلال قرار تتخذه الدول الأعضاء الذي سيكون مقبولاً من قبل الدول الأعضاء بعد أن يمر في مختلف العمليات الدستورية المحلية.

٣٥٢- و طرح وفد ألمانيا سؤالاً إلى لجنة التدقيق فيما يتعلق بتمويل مشاريع البناء في المنظمة، أي إذا كانت لجنة التدقيق، رأت أنه من المرجح أن تدفع المنظمة أكثر للحصول على قرض لتمويل تلك المشاريع، ثم تتفاهد بعد ذلك كفاية للعجز من الاحتياط. و أعرب الوفد أيضاً عن رغبته في وضعه في المحضر أن المجموعة باء هي المجموعة الوحيدة (بغض النظر عن بلد واحد محدد) التي أجابت على استبيان التقييم الذاتي للجنة التدقيق، و ما زالت أعتقد أن هذا هو الجواب الصحيح.

٣٥٣- و لفت وفد مصر انتباه الوفد إلى الوثيقة WO/AC/12/2، التي تنص في الفقرة ٣٧ أن اللجنة كانت قد استفادت من تعريف السيد جيان بييرو روز عن أخلاقيات المهنة و الكشف عن الذمة المالية

في منظومة الأمم المتحدة. كما لاحظ، مع الأسف، الانعدام الواضح لعدم احراز تقدم في المنظمة بشأن إصدار سياسة أخلاقيات المهنة والكشف عن الذمة المالية، على الرغم من التوصيات التي قدمتها اللجنة في اجتماعاتها الرابعة والسادسة والتاسعة والعاشر والحادية عشر.

٣٥٤- وأوضح المجلس القانوني أن التقرير الذي أشار إليه وفد مصر كان عمره عدة أشهر وأنه حدثت عدة تطورات منذ ذلك الحين. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٩، أرسل تقرير عن ما قامت به المنظمة فيما يتعلق بالكشف عن الذمة المالية (الوثيقة WO/CC/61/4، الذمة المالية/إعلان الفائدة) إلى لجنة التنسيق. وذكرت الوثيقة أن المدير العام وافق على إنشاء مكتب التعليمات الذي سيصدر إلى الموظفين في الأسابيع المقبلة. كما اقترح مد متطلبات الكشف عن الذمة المالية إلى أكثر من مجرد مرحلة واحدة وما فوقها، وأيضاً ليشمل الموظفين في الشؤون المالية والمشتريات والموظفين الذين لديهم وظائف رقابة معينة وأن هذا كان يُعد القيامة. وفيما يتعلق بأخلاقيات المهنة والتقدم الذي تم احرازه والإعلان عن وظيفة موظف أخلاقيات المهنة صدر في يوليو/تموز الماضي، اجتمع مجلس التعيين منذ أسبوع ومن المتوقع أن يتم التعيين في الأيام القادمة.

٣٥٥- واقترح الرئيس، في ضوء الملاحظات والتعليقات المقدمة، بأن تقدم لجنة البرنامج والميزانية توصية إلى الجمعية العامة، التي يمكن أن تنص: "تشكر لجنة البرنامج والميزانية رئيس لجنة التدقيق، على العرض الشفوي الذي أدلى به أمام اللجنة وتوصي إلى الجمعية العامة بأن تنظر بعناية في هذه التوصيات بغية تنفيذها".

٣٥٦- ناقش الرئيس، والوفود خبراء ات تمدد الجلسة حتى وقت متأخر من المساء حيث لا يزال هناك العديد من نقاط جدول الأعمال التي يتعين مناقشتها. ولكن، نظراً لشهر رمضان، انفقوا على إطالة الجلسة فقط حتى الساعة ٧ مساءً وإنهاء أكبر قدر ممكن من البنود المتبقية.

٣٥٧- وطلب وفد باكستان رأياً قانونياً بشأن ما سيحدث لبنود جدول الأعمال التي لم تناقشها لجنة البرنامج والميزانية وعمّا إذا كان يمكن تقديمها مباشرة إلى الجمعيات.

٣٥٨- وأجاب المستشار القانوني، أن الأمر متروك بالكامل إلى لجنة البرنامج والميزانية لتقرر في أمر البنود التي لم تناقشها، ولكن المستشار أشار أن بنود جدول الأعمال مدرجة في جدول أعمالها لمناقشتها وتقديم التوصيات بشأنها قبل أن تناقشها الجمعيات.

٣٥٩- وسأل وفد مصر المستشار القانوني ماذا سيحدث إذا مُدت لجنة البرنامج والميزانية اجتماعها حتى اليوم التالي وأن الرئيس حينئذ سيكون غائباً.

٣٦٠- ورد المستشار القانوني أنه عندما يغيب رئيس لجنة البرنامج والميزانية، يحل محله نائب الرئيس.

٣٦١- وقال الرئيس أن وجوده ليس هو القضية، ولكن المترجمين الفوريين لن يكونوا متاحين ليوم إضافي.

٣٦٢- وذكر المدير العام الوفود بالوقت (٦ مساءً) وأن الوفود المعنية عليها الإفطار في الغروب في الساعة ٨:٤٥ مساءً. واقترح مواصلة مناقشة البنود المتبقية حتى ذلك الوقت. وفيما يتعلق بإمكانية تمديد الدورة، أشار المدير العام إلى مشكلة لوجستية تكمن في توافر المترجمين الفوريين بجميع اللغات.

٣٦٣- واقتراح وفد تونس، تقديم بنود جدول الأعمال التي تتناول التقارير المرحلة مباشرة للنظر فيها إلى الجمعية العامة وبأن تناقش لجنة البرنامج والميزانية البنود ١١ و ١٤ خلال الوقت المتبقي.

٣٦٤- وأعرب وفد الهند عن تأييده للحل الذي اقترحه المدير العام.

٣٦٥- واختتم الرئيس المناقشة بشأن تقرير لجنة التدقيق.

٣٦٦- شكرت لجنة البرنامج والميزانية لرئيس لجنة التدقيق على عرضه وأوصت الجمعية العامة بإمعان النظر في التوصيات التي تقدمت بها لجنة التدقيق لتنفيذها.

البند ٨ من جدول الأعمال

تشكيل لجنة التدقيق في الويبو

(عرض يقدمه الرئيس)

٣٦٧- أفاد الرئيس أنه في أعقاب المشاورات مع المجموعات الإقليمية والدول الأخرى، الراغبة في الحضور، تم الاتفاق على الاقتراح وعلى توزيع النص المكتوب على الوفود. وقال الرئيس إن هذا الاقتراح من أجل أن توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بتحديد ولاية جميع أعضاء لجنة التدقيق، حتى يناير/كانون الثاني ٢٠١١. ثم سيستعرض الأعضاء عملية التناوب وحجم لجنة التدقيق بهدف التوصل إلى حل قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية في عام ٢٠١٠. وسيتم إنشاء فريق عامل يتكون من سبعة منسقين إقليميين الذين سينتخبون الرئيس. وتكون دورات الفريق العامل مفتوحة أمام الدول الأعضاء ورئيس لجنة التدقيق. وسيقترح الفريق العامل توصياته إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية من أجل تمكين الدول الأعضاء من اختيار أعضاء جدد في لجنة التدقيق قبل ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٣٦٨- أعرب وفد مصر عن رغبته في التأكيد أن اجتماعات الفريق العامل يمكن أن تحضرها جميع الدول الأعضاء الراغبة في ذلك، مع المساواة في الحقوق. وبالمثل، فقد جرت العادة على أن يكون رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونوابه ضالعين في عملية قضايا لجنة التدقيق. ولذلك أعلنت الوفد أيضاً عن رغبته في رؤية اشتراك مجلس لجنة البرنامج في الفريق العامل. واقتراح الوفد النص التالي: "إنشاء الفريق العامل للغرض (الثاني) أعلاه، وأن يتألف من سبعة منسقين إقليميين وأن يكون مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء الأخرى ومجلس لجنة البرنامج والميزانية".

٣٦٩- قال الرئيس إنه، في أعقاب المشاورات مع الوفود، تم إدخال بعض التعديلات إلى الفقرة الفرعية (٣)، التي تنص: "إنشاء الفريق العامل للغرض (الثاني) أعلاه، وأن يتألف من سبعة منسقين إقليميين"، ولتحديد أنه مفتوح لجميع الدول الأعضاء، ستكتب كلمة "المعنية" على النحو التالي: "يتألف من سبعة منسقين إقليميين والدول الأعضاء المعنية ومجلس لجنة البرنامج والميزانية".

٣٧٠- قال وفد ألمانيا إن ليس عنده سوى ملاحظة واحدة على الفقرة (٣). وقال الوفد إنه كان تحت الانطباع بأنه في مرحلة سابقة تضمنت لجنة البرنامج والميزانية في الجملة الأولى فكرة انتخاب رئيس من ضمن منسقي المجموعات. وبالتالي، تساءل ما إذا كانت هذه الفكرة قد اختلفت.

٣٧١- أهاب الرئيس، أنه فكرته المبدئية في الواقع للفريق العامل أن يكون مجموعة محدودة تتألف من منسقي المجموعات الذين سيختارون الرئيس أو القائد لتنفيذ العمل وسيكون هذا مفتوحاً للدول الأعضاء. ولكن بسبب الاعتراضات، حذف الجزء الذي يتصل برئيس الفريق. وأوضح أن هذا لتسهيل مسألة الرئاسة وحذفها. ولكن هذا لا يعني أنه لن يكون هناك رئيساً له، ولكن لجنة البرنامج والميزانية لم يكن لديها الكثير من الوقت لإيجاد حل.

٣٧٢- أشار وفد الهند إلى شبه النقطة (٣)، وطلب استخدام اللغة الأصلية المقترحة. وبالإشارة إلى الجزء الذي يذكر الرؤساء/نواب الرئيس، طلبت الانقضاء على هذا النص، إذا كان ذلك ممكناً، وإزالة العناصر الواردة بين القوسين أو "نائب الرئيس في حال غيابه" لأن ذلك من شأنه أن يعطي مزيداً من المرونة للعملية. وأشار الوفد أنه في هذه المرحلة، كان من الأفضل أن تبقى الأمور مفتوحة ومرنة بدلاً من "غائب وغير غائب" و"الرؤساء/نواب الرئيس". وبالتالي، اقترح وفد الهند هو الحفاظ على: "الرئيس/نواب الرئيس في حالة غيابه".

٣٧٣- أشار وفد فرنسا، رداً على اقتراح وفد الهند، أنه يمكن أن يوافق على صياغة النص التي تشير إلى حضور الرئيس وفي حالة حدوث مشاكل، حضور نائب الرئيس. وفي رأيه هذا من شأنه أن يكون حلاً وسطاً فعالاً لضمان أن كل شيء على صواب.

٣٧٤- اقترح الرئيس، نظراً لعدم وجود تعليقات أخرى، بأن تعتمد لجنة البرنامج والميزانية نص القرار حول تشكيل لجنة التدقيق. وذكر الوفود أنه سيتم نقل النص إلى الجمعية العامة جنباً إلى جنب مع غيرها من الوثائق.

٣٧٥- أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بما يلي:

"١- تجديد ولاية جميع أعضاء لجنة التدقيق حتى يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

"٢- إعادة النظر في عملية التناوب وحجم لجنة التدقيق للاتفاق على التغييرات ذات الصلة في دورتها لعام ٢٠١٠.

"٣- إنشاء الفريق العامل للغرض (الثاني) أعلاه، وأن يتألف من ٧ (سبعة) من منسقي المجموعات والدول الأعضاء المعنية ومجلس لجنة البرنامج والميزانية ورئيس لجنة التدقيق، (أو نائب الرئيس في غيابه). وسيقدم الفريق العامل توصياته إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية (في ٢٠١٠) لتمكين الدول الأعضاء من اختيار أعضاء جدد للجنة التدقيق في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

(عرض شفوي)

٣٧٦- أشار مراجع الحسابات الداخلي، (مدير شعبة التدقيق، الداخلي والرقابة) إلى أن هذا التقرير تم تسليمه وفقاً للفقرة ٢٢ من ميثاق التدقيق الداخلي. كما سيتم تقديم التقرير السنوي الموجز إلى الجمعية العامة، والذي سيوفر للوفود فرصة أخرى لطرح الأسئلة، نظراً لقصر مدة هذا العرض. وقال مراجع الحسابات الداخلي، للحفاظ على شفافية أنشطة الشعبة، يتم إرسال تقرير شامل جداً كل ثلاثة أشهر إلى المدير العام وكذلك إلى لجنة التدقيق. وأشار مراجع الحسابات الداخلي إلى أن الرقابة الداخلية تتألف من ثلاثة أقسام منفصلة: التدقيق الداخلي، والتحقق، والتقييم. ويتغطية الأنشطة التي يضطلع بها قسم التدقيق الداخلي، قال إنه سيتم تعزيز موارد حث يتم تعيين مراجع داخلي آخر. ولاحظ أنه، على الرغم من أن الكثير من التقارير حول عمليات مراجعة الحسابات ذات الأولوية العالية قد اكتملت أو تجري حالياً مثل مراجعة حسابات دعم السفر والمهام وعناصر التحكم في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات ومشروع البناء الجديد ونظام الرواتب، وهي قائمة طويلة بالمواضيع ذات الخطورة العالية التي لا يزال يتعين مراجعتها، والتي لم تراجع نظراً لعدم وجود موارد للتدقيق الداخلي، على مر السنين. وحدد مراجع الحسابات الداخلي، أن الشعبة تسعى لتحديد الأولويات واختيار مراجعات موضوعية أي المراجعات المهمة بالنسبة للمنظمة. ووجه الوفود إلى نقاط العرض فيما يتعلق بمراجعة إيرادات الويبو أي معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنظمة لاهاي ومديري، وأضاف أنه وفقاً للممارسة بحسب مراجعة تلك مصادر الدخل المهمة بانتظام، إن لم يكن سنوياً. وذكر أن الأنشطة قسم التدقيق الداخلي تم استعراضها مؤخراً من قبل مراجع الحسابات الخارجي. وخلص مشروع التقرير إلى أن التدقيق الداخلي يتوافق بنسبة ٨٠٪ مع المعايير الدولية بشأن التدقيق الداخلي، الذي كان إنجازاً كبيراً لهذا القسم الذي أنشأ منذ بضع سنوات. وأضاف مراجع الحسابات الداخلي أن القسم يهدف إلى تحقيق ٩٠٪ من الامتثال في العامين المقبلين. وشدد على النتائج المرضية للغاية من تقرير مراجع الحسابات الخارجي، وأكد أن هذه النتائج الحيدة قد تحققت في فترة قصيرة من الوقت وبموارد قليلة جداً. وقال مراجع الحسابات الداخلي، إنه من دواعي سرور القسم المساهمة في التقييم الذاتي للجنة التدقيق. فلجنة التدقيق عنصر أساسي في هيكل الويبو للإدارة وإنه من المهم جداً أن يعمل بشكل جيد وفعال.

٣٧٧- وبتقديم التقارير عن العمل الذي قام به قسم التحقيقات، قال مراجع الحسابات الداخلي، أن موظفين إضافيين وموارد أخرى كانت قد طلبت حيث أن القسم يحمل عبء كبيراً جداً ومستمر وللأسف هناك أيضاً عملاً متراكماً ينبغي إنجازه. وجرى مناقشات أيضاً لتوفير ترتيبات على المدى الأطول لمحقق آخر. ويتم إعداد دليل سياسة التحقيق في الويبو مع الإطار القانوني الذي من شأنه أن يعطى القسم الحق في إجراء تحقيقات في ميثاق التدقيق الداخلي بالامتثال الكامل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للتحقيقات. وسيتم اكمال الدليل في أقرب وقت ممكن، ولكن من المقرر تركيز الجهود على التحقيق بدلاً من التركيز على هذه الوثيقة. وأعرب مراجع الحسابات الداخلي عن رغبته في التشديد على علاقة العمل الممتازة مع مكتب المستشار القانوني وإدارة الموارد البشرية. وفي إطار ميثاق التدقيق الداخلي، كان مطلوباً من القسم أيضاً العمل بشكل وثيق مع أمين المظالم لضمان عدم وجود أي تناقض أو اختلاط. كما قدم القسم خدمات التحقيق إلى هيئة التظلمات المشتركة التابعة للويبو وتعاونت بشكل جيد مع مجلس الموظفين.

٣٧٨- وبتقديم التقارير عن العمل الذي قام به قسم التقييم، أشار مراجع الحسابات الداخلي للأسف إلى أن الموارد كانت غير متاحة للقسم في الشهور الأخيرة. وسيبدأ قسم التقييم العمل مرة أخرى في ١ من

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩، أما تعبيراً رئيسياً، القسم فبتم على قدم وساق. وبالنسبة لتسليط الضوء على أعمال التقييم، وجه الوفود إلى المصادقة على تقرير أداء البرنامج. وأشار إلى أن قسم المصادقة كان له دور أساسي في إعداد تقرير ٢٠٠٦-٢٠٠٧. أما بالنسبة لتقرير عام 2008 فسلّمت مسؤوليته إلى قسم إدارة البرنامج، ويتمثل الدور الراهن لقسم المصادقة في التحقق من صحة هذا التقرير والمعلومات الواردة فيه. وتمت أول عملية للمصادقة في ظل موارد محدودة، مع التركيز على قضايا التعلم. وعند الانتهاء من التحقق من صحة تقرير أداء البرنامج للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإن القسم سيغطي جميع جوانب التعلم والمساءلة (في جميع أنحاء البرامج). كما أعد القسم مشروع المبادئ التوجيهية للتقييم الذاتي لمديري البرامج لملء الفجوة الإجرائية القائمة. وقال مراجع الحسابات الداخلي إن القسم واصل جهوده لتقديم أكبر دعم ممكن لجدول أعمال التنمية والتوصيات الخمس ذات الصلة: فبالنسبة للتوصيات ١ و٦، حاول القسم تقديم المشورة والتوجيه على الرغم من أن ذلك لا يتصل مباشرة بوظيفته الرقابية. أما التوصيات الثلاثة المتبقية، التي تذكر بشكل محدد التقييم وأهميته، وخاصة التقييم المستقل من قسم التقييم، فكانت وثيقة الصلة بالقسم وجدول أعمال التنمية.

٣٧٩- وكرر وفد فرنسا مجدداً دعمه لمراجع الحسابات الداخلي في الوبو، مشيراً إلى أن تعزيز تلك الشعبة يمثل أولوية وطلب إيضاحات بشأن مستوى الموارد البشرية المتاحة لها لأنها حريصة على ضمان التشغيل السلس لهذه الشعبة.

٣٨٠- وطلب وفد الهند المزيد من التفاصيل بشأن ما تقوم به حالياً الشعبة التدقيق الداخلي والرقابة لتبسيط توصيات لجنة التدقيق، وإضافاتها وأراد أن يعرف ما إذا كانت هناك عملية لتتولى اقتراحات التوصيات المحددة التي قدمتها لجنة مراجعة التدقيق والجدول الزمني التي وضعت لهذا الغرض.

٣٨١- وطلب وفد مصر من الأمانة أن توضح احتياجات التوظيف في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، أو ما تم الوفاء بها وما هي الأولويات في هذا الصدد وما إذا كانت ترغب في إثارة أي قضايا تتعلق بالموظفين مع الدول الأعضاء.

٣٨٢- وأوضحت الأمانة (مراجع الحسابات الداخلي) أن هناك ست وظائف تم الموافقة عليها مبدئياً من أجل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة في عام ٢٠٠٩، وتم إنقاص وظيفة واحدة منها في مراجعة ميزانية عام ٢٠٠٩. ومن حيث عدد الموظفين، هناك المدير وكبار مراجعي الحسابات الداخليين ومحقق وأمين سر مؤقت وأيضاً محقق مؤقت، للوقت الحاضر، على سبيل الإعارة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف حتى نهاية السنة. وكان كبار المقدرين حالياً تمت إعارته مؤقتاً شعبة إدارة البرنامج والدعم. وكان بالشعبة وظائف شاغرة لمدير التدقيق الداخلي، وه قيد التوظيف، وآخر لرئاسة قسم التقييم، وهو منصب شاغر حالياً. ومن حيث الموارد، استفادت الشعبة أيضاً بشكل جيد كلما أمكن من الاستشارات بين الخبراء لدعم عمل القسم، لأنها كانت وستظل دائماً تعمل في الأقسام الصغيرة جداً. وكان هذا مفيداً للغاية في الساب، فيما يتعلق بعمليات مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن التحقيقات التي يقوم بها القسم، حيث تم توظيف خبير في الطب الشرعي. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أنه تم إجراء تقييم لاحتياجات عملية مراجعة الحسابات على أساس المخاطر، وبحثت عن كثر إلى ما يحتاج إلى المراجعة في الوبو، ثم تحديد المخاطر إلى احتياجات مراجعة الحسابات. وأظهرت نتيجة التقييم أن في الوقت الحاضر هناك نحو خمس سنوات من العمل ضرورية لتغطية جميع المناطق عالية الخطورة في مراجعة الحسابات، ولكنها سوف تتخفض مع انجاز المزيد من العمل إدارة المخاطر على نحو أفضل. ويعد من الملائم في الوقت الحاضر استهداف قسم التدقيق الداخلي من ثلاث. وينبغي أن يتألف قسم التحقيقات من رئيس قسم التحقيقات واثنين من المحققين من ذوي الخبرة الكبيرة، رغم أن

هذا كان، الرأى الأول، فقط، حيث أن هناك تحقيقات متر اكمة تتطلب موارد اضافية لانجازها. كما أوضحت أن عملية تعيين محقق، آخر تجرى على قدم وساق، الأمر الذي من شأنه أن يضمن وجود اثنين من المحققين يعملون في هذا المجال.

٣٨٣- وبالنسبة لقسم التقييم، لاحظت الأمانة بخيبة أمل أن القسم لم يكن يعمل. وكان من المؤسف جداً أن رئيس قسم التقييم في شعبة التدقيق الداخلي، والرقابة قد استقال في وقت سابق من هذا العام، وسوف يبدأ توظيف بديل في وقت قريب. وبقدر ما يعنى التقييم، بدأ أن قسم من اثنين كاف وبينما قد تكون هناك حاجة لبعض الزخم في وقت تنفيذ سياسة التقييم - التي نفذها المدير العام في عام ٢٠٠٧ - العدد اثنين يجب أن يكون مرضياً. وذكرت الأمانة بأن الشعبة أدارت نظام تم تشكيلها لمتابعة جميع توصيات الرقابة. وكان يمكن تتنوع وضع هذه التوصيات في قاعدة البيانات من أجل تمكين إدارة أفضل لتقديم التقارير للمدير العام ولجنة التدقيق. وفي أعقاب تحدد دعوة المدير العام لجميع المديرين لتناول هذه التوصيات، ويمكنهم إلى جانب نظام التتبع الذي أدخل حديثاً من ملاحظة التحسين. وتضائل عدد التوصيات التي لم تنفذ بالكامل وقل العدد الاجمالي للتوصيات المتعلقة. وأشارت الأمانة إلى أنه كان من مسؤولية الإدارة ضمان تنفيذ التوصيات أو تفسير لماذا لم يتم تنفيذها وليس تلك الخاصة بالشعبة. وبعد عدد من المناقشات حول هذا الموضوع مع لجنة التدقيق، تم التعرف على المشكلة الآن بالكامل.

٣٨٤- وأعرب وفد مصر عن قلقه لعدم وجود العدد الكافي من الموظفين في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة، كما أعربت عن عدم ارتياحه مع تدفق الخبرات الخارجية الحارة، للقيام بالمهام التي كانت متصلة في أوى وظيفة من وظائف الشعبة. ويعتقد أن هذه القضايا ينبغي التعامل معها بشكل صحيح من قبل مدققي الحسابات الداخلي، وأنه ليست هناك حاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية من أجل هذه الأنشطة. ولذا كان من اللازم ضمان وجود مستوى كاف من الموظفين لهذا الغرض.

٣٨٥- وبشاطر وفد فرنسا المخاوف التي أعرب عنها وفد مصر فيما يتعلق، نقص الموارد اللازمة لشعبة التدقيق الداخلي، والرقابة، وخاصة في قسم التقييم، الذي يراه أنه كان من المهم انشائه. ونظراً لعدد البرامج في الويبو، يبدو من المهم أن يكون هناك رصد مناسب في السنوات المقبلة. وبشأن اللجوء إلى الكفاءات الخارجية، يعتقد الوفد انه من الحكمة للقيام بذلك من وقت لآخر لأن الهياكل الداخلية لم تكن دائماً بالكفاءة لمراقبة المواضيع التقنية.

٣٨٦- وأعرب وفد الهند عن تأييده للبيانات التي أدلت بها فرنسا ومصر وشاركهم القلق، إزاء حالة التوظيف في شعبة التدقيق الداخلي، والرقابة وأيضاً عدم توفر الوقت لمناقشة هذا الموضوع بشكل صحيح. وأعرب عن رغبته في الحصول على توضيح حول ماذا تم القيام من أجل استقلالية عمل الشعبة، وهو أحد التوصيات الرئيسية التي قدمتها لجنة التدقيق، وأيضاً إذا كان هناك أي تحرك نحو إنشاء البيان السنوي للرقابة الداخلية، وهو عرف معيار المساءلة السائد في معظم منظمات الأمم المتحدة.

٣٨٧- وردت الأمانة وأشارت إلى أن ميثاق التدقيق الداخلي، بطلب من مراجع الحسابات الداخلي أن يكون مستقل عملياً. وعادةً يكون شرط الاستقلال عملياً لمراجعة الحسابات الداخلية. وشددت على أن عدم وجود الكمية الصحيحة من الموارد يمكن أن يكون لها أثر سلبي على استقلالية العمل، وكيف يجب مناقشة تناول هذه المسألة عن كثب وبدقة مع لجنة التدقيق. وأكدت الأمانة من جديد تأييدها للبيان السنوي للرقابة الداخلية، الذي من شأنه أن يكون بياناً لتقدمه الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيكون من المناسب النظر في أداء عملية المصادقة على البيان، بحيث يوفر التدقيق الداخلي الرأي حول بيان

الرقابة الداخلية من قبل الإدارة. وستساهم الشعبة، من جانبها، في هذا البيان وتؤكد أنه لديها قسم التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية بكامل موارده العملية.

٣٨٨- وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير الذي قدمه مراجع الحسابات الداخلي.

البند ١٢ من جدول الأعمال

وضع استخدام الاحتياطات

٣٨٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/14/8.

٣٩٠- قدمت الأمانة (المراقب المالي) الوثيقة WO/PBC/14/8، التي تتضمن موجزاً للتوقعات المتعلقة بتوافر الأموال الاحتياطية وصناديق رؤوس الأموال العاملة في نهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فضلاً عن لمحة عامة عن مقترحات استخدامها. وكانت هناك أيضاً معلومات عن أثر هذه المقترحات على مستوى السيولة النقدية في الاحتياطي وصناديق رؤوس الأموال العاملة. ووفقاً لأحدث التقديرات، كان من المتوقع ألا يتغير مستوى الاحتياطي وصناديق رؤوس الأموال العاملة من مستوى ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ البالغ ٢٣٥،٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ووفقاً للميزانية المتوازنة المقترحة للسنة ٢٠١١/٢٠١٢، لم يكن هذا الوضع متوقع أن يتغير اعتباراً من نهاية سنة ٢٠١٠/٢٠١١، وسيصل على مستوى رؤوس الأموال العاملة والأموال الاحتياطية بالتالي إلى ٢٣٥،٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً. وسيكون المستوى المستهدف للاحتياطات كما حدده الدول الأعضاء ١١٧ مليوناً فرنكاً سويسرياً. ولذلك، فإن المبلغ المتبقي وقدره ١١٩ مليوناً فرنكاً سويسرياً سيكون متاحاً للمشاريع المختلفة. وألقت الأمانة الضوء على قائمة المشاريع الواردة في الصفحة ٣ من الوثيقة، والمتوقع أن يتم تمويلها من الأموال الاحتياطية، بما مجموعه 96.2 مليوناً فرنكاً سويسرياً، وتشمل ٢٠ مليوناً فرنكاً سويسرياً تم الموافقة عليها في ٢٠٠٨ لتمويل البناء الجديد و٢٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً ستفترض من أجل قاعة المؤتمرات الجديدة.

٣٩١- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبه بالمعلومات التي توضح استخدامات الأموال الاحتياطية التي تم الموافقة عليها واقترحتها سابقاً. وكرر التأكيد على قلقه بشأن تزايد مستوى الاحتياطات في الويبو، وواصل القول باعتقاده أن الويبو حققت دخلاً أكبر مما هو لازم لتشغيل المنظمة بكفاءة. وينبغي أن يكون استخدام الأموال الاحتياطية في النفقات السابقة غير العادية وليس في الأنشطة الجارية التي كانت جزءاً صحيحاً من الميزانية. واعتبر الوفد أن النفقات المبينة في الوثيقة أوفت بهذا الشرط وكانت طريقة مناسبة لخفض مستوى الاحتياطات.

٣٩٢- وأشار وفد الهند إلى أن الأموال الاحتياطية كان يجري وضعها لغرضين، كلاهما يتعلق بأعمال البناء التي تتولاها الويبو حالياً. وأعرب عن رغبته في معرفة متى ستكون سياسة الاحتياطات جاهزة للنظر فيها. وشاطر وفد الهند المخاوف التي أعربت عنها الولايات المتحدة حول ارتفاع مستوى الأموال الاحتياطية وطلب معرفة الخطوط العريضة لسياسة المنظمة بشأن الاحتياطات بالإضافة إلى خطتها السنوية، إن وجدت، حول كيفية إدارتها.

٣٩٣- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن شكره للرئيس والأمانة. وأشار إلى أنه سبق أن طلب معرفة سياسة استخدام الاحتياطات في وقت سابق، وطلب أن تكون الاستجابة اطلبه في أسرع وقت ممكن.

٣٩٤- وأعرب وفد ألمانيا عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة. كما طلب توضيحات بشأن ما إذا من الممكن تخصيص مبلغ أكبر لنفقات المرة الواحدة من ٢٢,٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً من "الاحتياطي الحر" (أي الفرق بين ١١٩ مليوناً فرنكاً سويسرياً فوق المستوى المستهدف و٩٦,٢ مليون فرنك سويسري التي تم التعهد بها بالفعل).

٣٩٥- وطلب وفد مصر توضيحات فيما يتعلق بالأرصدة الاحتياطية المبنية في نهاية فترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١. وأعرب عن رغبته في الحصول على تأكيد ما إذا كانت هذه الأرقام تشمل تخفيضات الاحتياطات من أجل تشييد قاعة المؤتمرات وغيرها من استخدامات الاحتياطات أم لا. وفي ربه، سيكون مستوى الاحتياطات لفترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١ أقل بكثير مما هو مبين في الوثيقة، والسؤال الذي سيتبع ذلك هو ما إذا كان هذا الأمر سيقلل مستوى الاحتياطات عن المستوى المستهدف.

٣٩٦- وردت الأمانة موضحاً أن الوثيقة حول سياسة الاحتياطي ستقدم للدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وأكدت أن، كما لاحظ وفد ألمانيا، سيكون هناك مبلغ قدره ٢٢,٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً، وهو "الاحتياطي الحر"، والذي يمكن أن يخصص للمشاركة التي يمكن الاطلاع بها. ولكن ذكرت الأمانة مرة أخرى أن عدداً من المشاركين، ولا سيما مشاريع تكنولوجيا المعلومات يمكن اقتراحها لتنفيذها بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٠/٢٠١١. وبالإشارة إلى السؤال الذي طرحه وفد مصر، أكدت الأمانة أن المبلغ الاحتمالي للاحتياطات المشار إليها، أي ٢٣٥,٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً، هو المبلغ قبل تخصيص أي جزء منه. ومن اجمالي هذا المبلغ، يمثل ١١٦,٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً مستوى الاحتياطي المستهدف، الذي حددته الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٠.

٣٩٧- وأعرب وفد مصر عن رغبته في مزيد من التوضيحات بشأن ما إذا كان مبلغ ٢٣٥,٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً يشمل المبالغ المقترحة أخذها من الاحتياطات، بما في ذلك ما إذا كانت المبالغ المقترحة لتمويل قاعة المؤتمرات الجديدة سيخصم من هذا المبلغ أم إنه خصم بالفعل. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة مستوى الاحتياطات إذا كانت هذه المبالغ لم تخصم بعد، وعماً إذا كان ذلك يعني الدخول في مستوى حرج مع الاحتياطات.

٣٩٨- وردت الأمانة وقائلة إذا تم خصم المبالغ المقترحة والموافق عليها من أجل الاستفادة من الاحتياطات البالغة ٩٦,٢ مليوناً فرنكاً سويسرياً من مبلغ ٢٣٥,٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً، فإن المتبقي سيكون ١٣٩,٦ مليوناً فرنكاً سويسرياً. ومن هذا المبلغ، أُشير إلى أن المستوى المستهدف المطلوب هو ١١٦,٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً.

٣٩٩- وأشار وفد مصر إلى أن هذا الرقم مختلف عن الموجود في وثيقة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بمستوى الاحتياطات المقدرة. وأعلن عن رغبته في تسليط الضوء عليها للوفود وطلب إدراج إشارة إلى هذا لضمان أن الجميع كان على علم بما يجري اعتماده.

٤٠٠- وأشار وفد الهند إلى ضرورة خفض الأموال الاحتياطية إلى خط الأساس المستهدفة الذي أقرته الدول الأعضاء. كما لاحظ أنه على الرغم من انفاة أكثر من ٨٠ مليوناً فرنكاً سويسرياً بالفعل من الاحتياطات وسيتم انفاة مبالغ أكبر، فإنه على ما يبدو من المستحيل ايجاد ١ مليون فرنك سويسري من أجل جدول أعمال التنمية أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي أنشطة برنامجية وافقت عليها

الدول الأعضاء. وكان من رأي الوفد أن هناك اختلاف في طريقة استخدام الاحتياطات وأن هذا يدعم الحاجة الواضحة إلى سياسة احتياطات محددة جيداً وكرر طلبه بأن يكون هذا معجلاً.

٤٠١- كما أعرب وفد جنوب أفريقيا عن رغبته في التأكيد على الحاجة إلى سياسة الاحتياطات، التي كان قد طلبها بالفعل من قبل. وطلبت كذلك تحديد موعداً لتقديم مسودة هذه السياسة واقترح إتاحتها خطياً لاجتماع لجنة البرنامج والميزانية المقبل.

٤٠٢- وأكدت الأمانة أنه سيتم عرض مسودة لوثيقة سياسة الاحتياطات على الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية.

٤٠٣- وفيما يتعلق بسياسة الاحتياطات، أعرب وفد مصر عن رغبته في معرفة المزيد من التفاصيل حول الأعمال الجارية المشار إليها من قبل الأمانة، وطلب أن تشارك الدول الأعضاء في هذه المشاورات. وفي رأيه أن هذا من شأنه الإسراع في إعداد السياسة واعتمادها. ورأى الوفد أنه سيكون من الإيجابي جداً أن تشارك الدول الأعضاء منذ البداية.

٤٠٤- أشارت الأمانة أنه عندما أُثيرت مسألة سياسة الاحتياطات خلال المشاورات غير الرسمية، فإنها أشارت إلى الدول الأعضاء أن هناك بعض الجوانب التقنية حول كيفية صياغة هذه السياسة ستتأثر بإدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. واتجه انتباه الدول الأعضاء إلى القائمة التفصيلية الخاصة بالعناصر الموجودة في البيانات المالية والميزانية وبيان الإيرادات والنفقات التي تتأثر بإدخال المعايير المحاسبية الدولية كما لوحظ في التقرير المرحلي بشأن تنفيذ المشروع حسب المعايير المحاسبية الدولية/النظام المالي ولائحته. وكما هو مبين في تلك الوثيقة، وكذلك في وثيقة المعلومات حول الاحتياطات قيد المناقشة، ويؤثر إدخال المعايير المحاسبية الدولية في مستوى الاحتياطات، فضلاً عن سيولة الاحتياطات. وتبعاً لذلك، اقترحت الأمانة، كما هو مبين في الردود المكتوبة على أسئلة الدول الأعضاء المقدمة في المشاورات غير الرسمية، طرح مسودة عن سياسة الاحتياطات للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء خلال السنة التالية، وبعبارة أخرى للجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وتبين فائدة المشاورات المبكرة بشأن هذا الموضوع، ولكن اقترحت الأمانة أنه من الأنسب عقد هذه المشاورات ما أن تتاح للتشاور مسودة اقتراح السياسة. وأشارت إلى أن هناك عملاً هاماً جارٍ لتقييم أثر إدخال المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك لدعم تنفيذ المشتريات ووحدات إدارة الأصول. كما يشمل هذا العمل تصميم التقارير والبيانات المالية التي يجب أن تنتج، والتي من شأنها أن تساعد أيضاً في تحديد عناصر سياسة الاحتياطات المقترحة. وما أن يتم بلورة هذه العناصر في شكل اقتراح يمكن مشاركته كأساس للتشاور مع الدول الأعضاء، فإن الأمانة سوف تكفل إطلاق المشاورات.

٤٠٥- وأشار وفد فرنسا عن تأييده الكامل لهذا النهج واقتراح المقدم من الأمانة. ويعتبر أن سياسة احتياطات جديدة تستحق تحليلاً تقنياً متعمقاً من المنظمة فقط بعد أن تكون الدول الأعضاء قادرة على مناقشتها. وأشار إلى أن فكرة إجراء عملية مشاورات غير رسمية قبل لجنة البرنامج والميزانية المقبلة ستمكنهم من الحصول على مزيد من التبادل البناء بشأن هذه المسألة.

٤٠٦- وأوصت لجنة البرنامج والميزانية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، بقدر ما يعنيهما الأمر، إلى الإحاطة علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/14/8.

البند ١٤ من جدول الأعمال اقترح بناء قاعة المؤتمرات الجديدة

٤٠٧- استندت المناقشات إلى الوثيقة (وثيقة WO/PBC/14/10).

٤٠٨- قدمت الأمانة (أمين لجنة البناء) عرضاً للمشروع على أساس الوثيقة WO/PBC/14/10 وكتب المهندس المعماري. وأشار إلى أن مسألة المبانى الكافية للاجتماعات في الويبو قد أثرت منذ التسعينات، وأنه في عام ١٩٩٨، وافقت الدول الأعضاء على اطلاق دراسات لإنشاء مبنى جديد وقاعة جديدة للمؤتمرات، وأنه في عام ٢٠٠٢، وافقت الدول الأعضاء على مشروع يضم مبنى جديد وقاعة جديدة للمؤتمرات وموقف سيارات اضافي مخصصة للمندوبين. وقالت الأمانة انها استمرت في مراقبة اتجاهات تطور العضوية في معاهدات الويبو وحضور الاجتماعات. وأشارت إلى أن اجتماعات الويبو في أيامنا هذه لم تعد تقتصر على الجلسات العامة، ولكنها شملت مختلف المناقشات الثنائية ومتعددة الأطراف. وهناك تفاعل أكثر من الماضي بين مختلف الاتحادات واللجان التابعة لهذه الاتحادات. وأشار الأمانة أنه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، وافقت الدول الأعضاء على "المرحلة الأولى" من مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، وأن الاقتراح المعروض حالياً على لجنة البرنامج والميزانية يتضمن استكمال المشاريع المعمارية والتقنية، وسيتم إنهاء كذلك ملفاً كاملاً من أجل طلب ترخيص بناء استعداداً لابداعه بناءً على قرار من الجمعيات. وكان من المقرر أن تبحث لجنة البرنامج والميزانية الاقتراح المفصل الوارد في الوثيقة WO/PBC/14/10 المتعلقة "بالمرحلة الثانية" من المشروع لتقديم توصية إلى الجمعيات، وهذه الأخيرة مدعوة لاتخاذ قرار. وإذا وافقت الجمعيات على المرحلة الثانية في اجتماعاتها المقبلة، ستبدأ هذه المرحلة اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ (مع سنة واحدة لعملية المناقصة لاختبار المقاول العام في المستقبل)، وسيبدأ البناء في يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وينتهي في نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢. وهكذا ستستغرق عملية البناء الكلي عامين.

٤٠٩- قدمت الأمانة معلومات اضافية خاصة بثلاث قضايا تتعلق باجتماعات الويبو، وهي: مزيج الغرف المطلوب وعدد الأيام اللازمة (الأخيرة خلال الفترة المطلوبة). وقالت إن الجمعيات طلبت غرفة اجتماعات واسعة بأكثر من ٨٠٠ مقعد حيث أن عدد المندوبين الذين يحضرون قد بلغ أكثر من ٨٠٠ خلال الاجتماعات الثلاثة الأخيرة، وكذلك سيكون الحال بالنسبة لدورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى ما لا يقل عن اثني عشر غرفة جانبية للمندوبين، منها سبعة للمجموعات الإقليمية للويبو وواحدة لمنسقي مجموعات وحوالي أربع غرف للاجتماعات الثنائية. وأخيراً، إذا عُقدت الاجتماعات خارج الموقع، ستكون هناك حاجة إلى عدد من المكاتب لرئاسة الجمعيات والأمانة أي مكاتب فردية لرئيس الجمعية العامة ورؤساء الهيئات المختلفة وحوالي عشرة مكاتب فردية لموظفي الويبو. وتستمر دورات الجمعية من تسعة إلى عشرة أيام متتالية وإذا عُقدت خارج الموقع تكون هناك حاجة من ثلاثة لأربعة أيام إضافية لتثبيت الغرف ثم إخلائها. وتعد الاجتماعات متوسطة الحجم اجتماعات اللجان الدائمة الرئيسية الأربع (اللجنة الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية واللجنة الدائمة المعنية بحقوق المؤلف والحقوق المحصورة) واللجنة الحكومية الدولية واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البرنامج والميزانية. ويجب أن تضم غرفة لاجتماع المطلوبة لمثل هذه الاجتماعات في المتوسط ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مقعد (سعة الغرفة أ تتضمن مقاعد قابلة للطي). وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى نفس عدد ونوع الغرف

الجانبية ربما مع مكاتب أقل من أجل رئاسة اللجان والأمانة. ويستغرق كل اجتماع من الاجتماعات متوسطة حجم ما بين يومين وخمسة أيام، وإذا عُقد خارج الموقع تكون هناك حاجة من يومين لخمسة أيام إضافية لتركييب المكان ومن ثم إخلائه. وفي الوقت الحاضر، يحضر الاجتماعات متوسطة الحجم من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ مندوباً. وقدّرت الأمانة، استناداً إلى الاتجاهات الحالية، ستتم هذه الأرقام في غضون خمس سنوات إلى ٣٠٠ و ٤٠٠ وفي ١٠ سنوات ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠. ويصل العدد الكلي للاجتماعات الرئيسية متوسطة الحجم المحددة لأغراض الدراسة إلى ١٣ دورة في السنة و ٥٧ يوماً من الدورات. وبإضافة دورة واحدة للجمعيات في السنة، يصل العدد الإجمالي إلى ١٤ دورة و ٦٧ يوماً أو اجتماع واحد وخمسة أيام كحد أدنى، في المتوسط شهرياً. وبخصم الفترات البطيئة من السنة (أغسطس/آب ومنتصف ديسمبر/كانون الأول حتى نهاية يناير/كانون الثاني)، وبلغ المتوسط الشهري اجتماعاً واحداً وسبعة أيام تقريباً.

٤١٠- ثم أشارت الأمانة إلى الأسئلة التي أثارها المندوبون في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية وفي دورة يوليو/تموز ٢٠٠٩ غير الرسمية وكذلك أثناء العرض غير الرسمي في ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ (مع المهندس المعماري) بشأن الحلول البديلة. وبالنسبة لمركز جنيف الدولي للمؤتمرات، بالنظر لفترة الست سنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣ مع التحفظات التي تم إيدائها خمس سنوات مقدماً، من أجل جمعيات الويبو، لا يمكن للأمانة العامة أن تحصل إلا على جميع الأيام والغرف اللازمة خلال الفترة المطلوبة ٢٠١٠ و 2013، أي 33٪ فقط من الحالات. لم تكن هناك إمكانية لعام ٢٠٠٩. وكانت الويبو على قائمة الانتظار من أجل العام ٢٠١٢. وبالنسبة للسنتين المتبقيتين (٢٠٠٨ و ٢٠١١)، لم تستطع الويبو الحصول على كل الأيام أو الغرف التي طلبتها، ونتيجة لذلك سيكون على الاجتماعات البدء في منبر، واحد ثم العودة إلى الويبو. وعلاوة على ذلك، إضافة إلى تعقيد المسألة، أبرزت الأمانة أن الاتحاد الدولي للاتصالات طلب من الويبو إمكانية إخلاء مركز جنيف الدولي للمؤتمرات في ٢٠١١، رغم أن الويبو لم يكن لديها مركز جنيف الدولي للفترة بأكملها، وذلك لأن الاتحاد الدولي للاتصالات يحتاج إلى مكان في هذا الوقت لعقد اجتماع في المركز. وكانت الويبو قد استفسرت في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، الذي قدم خيارين: إما توفير غرفة واحدة كبيرة وغرفتين جانبيتين خلال الفترة التي طلبتها الويبو (وهو ما يعني أن هناك قرار يجب اتخاذه حول من المحموعات القطرية في الويبو ستستفيد من الغرفة الحانبية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومن سيعود إلى مقر الويبو من أجل الدورات الحانبية)، أو غرفة واحدة كبيرة و العدد اللازم من الغرف الحانبية ولكن بشرط تغيير تاريخ انعقاد الجمعيات إلى بداية أكتوبر/تشرين الأول. وتصادف أن تكون تلك الفترة خلال اجتماع الاتحاد الدولي للاتصالات تليكم حيث لم تكن الفنادق متوافرة، وهو ما اعتبرته الأمانة غير مقبول، ولا سيما فيما يتعلق بالوفود القادمة من العواصم.

٤١١- وبشأن الاحتمالات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أبلغت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية خلال السنوات العشر الماضية أن الويبو لم تتمكن من الحصول على مجموعة الغرف المطلوبة للعدد اللازم من الأيام وفي الوقت المحدد لمختلف الاجتماعات. ومن وقت لآخر، كان من الممكن الحصول على غرفة اجتماعات كبيرة وغرف جانبية قليلة أو غرف أكثر ولكن في بعض الأيام فقط أو في وقت مختلف. وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، مثله مثل أي مكان آخر، كانت الأشهر أغسطس/آب ونهاية ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني أشهر بطيئة جداً، والتي كان من السهل الحصول على غرف الاجتماعات خلالها. ومع ذلك، ففي الويبو كما في أماكن أخرى، تعقد عدد قليل من الاجتماعات خلال تلك الأشهر. وعلاوة على ذلك، أعطى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الأولوية للاجتماعات الخاصة عند تخصيص الغرف وإلى برامج الأمم المتحدة ولجان الأمم المتحدة وللإجتماعات التي دعت إليها الأمم المتحدة في نيويورك. ومن حيث تحديد مواعيد الاجتماعات، نظر مكتب الأمم المتحدة في

جنيف في طلبات الاجتماع من المنظمات الأخرى مرة واحدة فقط في السنة في ديسمبر/كانون الأول للسنة القادمة. وبالتالي، لم يكن ممكناً أن تؤمن الوبو غرف للاجتماعات لعدة سنوات مقدماً أو في غضون مهلة قصيرة نسبياً. وأخيراً، لم يقدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف نفس المرونة التي تقدمها الوبو للمندوبين القادمين من العواصم، خاصة التسجيل للاجتماعات حيث لا يحمل المندوبون شارة الأمم المتحدة. كما أنه تسجيل المندوبين للاجتماعات سيكون أكثر صعوبة بعد الموعد المحدد أو إذا وصلوا خلال الاجتماع. وتتعامل الوبو مع هذه المسألة بسهولة، معتبرة أنه وفقاً لوائح المؤتمرات، يأتي ٢٠٪ من المندوبين الذين يحضرون اجتماعات الوبو من العواصم. وأعلنت الأمانة عن رغبتها في وجود قدر كاف من المرونة في تقديم الخبرات للدول الأعضاء في الوبو لعقد الاجتماعات المختلفة من حيث النوع والطبيعة وطول المدة، حتى تتمكن الدول الأعضاء من العمل وفقاً لجدول أعمال الاتحادات المختلفة وأولوياتها. يجب عقد الاجتماعات ذات العلاقات المتبادلة مثل لجنة البرنامج والميزانية قبل الجمعيات وينبغي أن تعقد اجتماعات الهيئات المختلفة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات أو مدريد أو اتحادات لاهاي متتالية أو في نفس الوقت اعتماداً على ما يحتاج الموافقة عليه لاحقاً من قبل أي هيئة في المستوى التالي. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الجدول الزمني ليست مطابقة لجميع الاتحادات، فعمليات صنع القرار من جانب الدول الأعضاء ليست واحدة في جميع الحالات. وعلى مر السنين، كان هناك تأثير سلبي بسبب محدودية توافر الغرفة في الوبو و جنيف حيث تُعطى الأولوية لجدول اجتماعات الأمم المتحدة والمنظمات أخرى على اجتماعات المنظمة.

٤١٢- وأوضحت الأمانة أن المشروع المقترح لإنشاء قاعة مؤتمرات جديدة يشمل غرفة كبيرة بسعة ٩٠٠ مقعداً (منها ٨٧١ مقعد للوفود و ٢٩ للمنصة) وتوسع مقصورات للترجمة الفورية وبهو لآلاف الأشخاص. وتهدف المرافق ذات الصلة للمندوبين وتشمل قاعات استراحة المندوبين وطاولات الوثائق، ومكتب الانترنت وغرف تغيير الملابس، كل بما يتناسب مع حجم القاعة في المستقبل. وذكرت الأمانة بأن الطرقة تحت الأرض الذي يجري بناؤه حالياً ويربط بين المبنى الرئيسي والمبنى الجديد سيشمل موقف سيارات مخصص للمندوبين. وبما أن المشروع يهدف إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء التي اجتمعت وفودها في مختلف المجموعات مع وفود من مختلف التشكيلات، يشتمل المشروع على غرف اجتماعات إضافية داخل الطابق الوسط من المبنى الرئيسي (بالإضافة إلى ثلاث غرف قائمة). سيكون بغرفتين من الغرف الجديدة مرافق للترجمة الفورية، ويمكن دمج الأربع غرف الأصغر لإنشاء غرف أكبر. وعلاوة على ذلك، سيتم توسيع الردهة ونقل مركز الزوار الحالي (حالياً في شرفة المبنى الرئيسي ببناء مؤقت) إلى ردهة أوسع. وأخيراً، يمكن تغيير حجم الساحة الأمامية ومنطقة الدخول إلى الوبو ليشمل، في نفس الوقت، وظائف الأمن ومرافق الدخول وهؤلاء الموجودين لتسجيل المندوبين والزوار في الاجتماعات. ويمكن نقل السلم الموصل لموقف السيارات في المبنى الرئيسي لتوفير مساحة كافية أمام المبنى الرئيسي. وسيتم تحسين أيضاً منطقة تحت الأرض للمبنى الرئيسي من أجل نقل المرافق التي ستترك عندما تنتقل الوبو إلى المبنى الجديد وتعيد المبنى المستأجر.

٤١٣- وقدمت الأمانة بعض الأرقام التفصيلية من حيث سعة الغرف المختلفة (في الوقت الحاضر مع المشروع المقترح): تحتوي الغرفة أ على ٢٧٠ مقعد (٣٢٥ مقعد أحمر قابل للطي) وتحتوي الغرفة ب على ٨٦ مقعداً، في حين أن القاعة الجديدة سيكون بها ٩٠٠ مقعداً، ويمكن استخدام شكلين آخرين (غير قابلة للقسم) بضمائم ٧٦٥ أو ٣٤٠ مقعداً. ومن الممكن عقد اجتماعين بالتزامن مع حوالي ٣٠٠ مشارك في كل منها. وبالنسبة للغرف الجانبية الصغيرة بالإضافة إلى غرفتين موجودتين في الطابق ١٣ من المبنى الرئيسي، هناك خمس غرف في الطابق الوسط (قاعة بيلغر وقاعة باومر وقاعة أوتختهاغن وقاعتين صغيرتين). وأحد هذه الغرف الصغيرة لن تكون متوفرة بعد تحديد الطابق الوسط. وهناك غرفتان موجودان حالياً في المباني المستأجرة لن تكون متاحة عند افتتاح المبنى الجديد في

بناير/كانون، الثاني، ٢٠١١، ولكن، اعتباراً من هذا التاريخ، ستكون هناك ثلاث غرف اجتماعات جديدة متوفرة في الطابق الأرضي من المبنى الجديد. وصُممت هذه الغرف خصيصاً لدورات التحكيم والوساطة، ولكن يمكن استخدامها أيضاً في أنواع أخرى من الاجتماعات، وستكون بالتالي متاحة للمندوبين. وفي الختام، هناك تسعة غرف جانبية في الوقت الحاضر وسيكون هناك ١٥ في المستقبل. وأبرزت الأمانة أن المشروع المقترح يتماشى بشكل تام الحد الأدنى من المعايير الأمنية التنفيذية للأمم المتحدة حيث تم أخذ هذه المعايير بعين الاعتبار منذ بداية التصميم. وسيتم تسهيل الدخول، خصوصاً للمعاقين، بديناً أو بصراً. كما تم الوفاء بالمخاوف البيئية. وأخيراً، يمكن أن تستخدم القاعة في المستقبل للاجتماعات الخارجية، التي أدمجت في التصميم منذ البداية، كما هو موضح في كتيب المهندس المعماري. سيكون من السهل فصل أجزاء من المبنى للاستخدام الخارجي، لاستخدام الوبو. وستكون الأجزاء الخارجية متاحة للدول الأعضاء في الوبو والاجتماعات التي لا علاقة لها بالوبو والمهتمين بالملكية الفكرية أو كيانات أو أطراف أخرى.

٤١٤- وتقدير تكلفة المشروع (تكلفة البناء والمكافآت الشرفية والرسوم للقاعة الجديدة في حد ذاتها) ٥٥,٣ مليوناً فرنكاً سويسرياً. وبلغت التعديلات في المبنى الرئيس، (الطابق، الوسط والطابق الأرضي، والساحة الأمامية والمنطقة تحت الأرض) وتعديلات تحت الأرض، في المبنى الجديد ٨,٩ ملايين فرنك سويسري ليصل الإجمالي إلى ٦٤,٢ مليوناً فرنكاً سويسرياً. ومنذ العام الماضي، وافقت الجمعيات على تخصيص ٤,٢ مليون فرنك سويسري للمكافآت الشرفية، التي بحسب خصمها الآن، مما يعني أن الإجمالي ٦٠ مليوناً فرنكاً سويسرياً. وبالمثل بالنسبة لمشروع البناء الجاري، اقترحت الأمانة إضافة "حكم لغير المنظور"، أي ما يساوي ٦ ٪، وهي ٤ ملايين فرنك سويسري إضافية. وفي الختام، فإن مجموع ما تبقى من أجل التوصية به واتخاذ قرار بشأنه هو ٦٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً. واقترحت الأمانة تمويل هذا المبلغ بمقدار ٢٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً تقطع من احتياطات الوبو وأخذ ٤٠ مليوناً فرنكاً سويسرياً كامتداد للقرض القائم. وكما هو مبين في الوثيقة WO/PBC/14/10، ستكون البنوك على استعداد لتقديم الوبو نفس الشروط للحصول على قرض لعملية البناء الجارية. ولا يمكن معرفة التأثير على الميزانية العادية الا ابتداءً من فترة السنتين ٢٠١٢/٢٠١٣ لأن عملية السحب الأول من القرض لا يمكن أن تحدث قبل عام ٢٠١٢. وستكون تكلفة الفائدة استناداً إلى المعلومات الحالية ما مجموعه ١,٦ مليوناً فرنكاً سويسرياً لفترة السنتين تلك. وسيقوم هيكل إدارة المشروع على الهيكل القائم من أجل عمليات البناء الجارية: (١) لجنة البناء وفريق رصد المشاريع الداخلية. (٢) المهندسون المعماريون والمهندسون وتجربة المشروع. (٣) ميثاق المشروع وسجلات المخاطر. (٤) هيئة الاختيار (لاختيار المقاول العام في المستقبل)، ويتألف من عدد من الموظفين الذين سيتم انتخابهم من قبل الجمعيات المقلدة. وستتولى رئاسة مختلف الجمعيات واللجان منصب الرئيس، ونائنه في هيئة الاختيار. ومن حيث التدقيق والمراقبة، ستستمر المستويات الثلاثة القائمة وهي التدقيق والتدقيق الخارجي، ولجنة التدقيق في الوبو والتدقيق الداخلي، خلال عملية البناء الجارية، وستستمر الأمانة في الحصول على مشورة من معهد القانون السويسري والدولي بشأن البناء المرفق بجامعة فريبورغ.

٤١٥- وذكر وفد إسبانيا أنه ليس ضد بناء قاعة جديدة. ولكنه يعتقد أنه أولاً وقبل كل شيء يجب أن يكون على علم بما يتم إقراره، وثانياً أنه ليس الوقت المناسب للقيام بذلك. ورأي الوفد أن القرار يمكن أن ينتظر لعامين آخرين، وهو وقت مناسب أكثر عندما تنتهي الأزمة. وشدد الوفد على نقطتين لهما تأثير مباشر على الأعضاء. وقال إن قائمة مرافق الترجمة الفورية في القاعات الجديدة تشير إلى أنها مرافق لتسع لغات. إذا لم يكن هناك مال اليوم لتوسيع خدمات الترجمة والترجمة الفورية، فلماذا ستحتاج الوبو إلى غرف كثيرة مع العديد من مقصورات الترجمة الفورية إذا كانت ستبقى فارغة بسبب نقص الأموال. وسبب آخر هو أن الوبو لا يمكنها البحث عن أماكن أخرى للاجتماعات بسبب

نقص الفنادق. ثالثاً، شدد الوفد على الفقرة ١٣ من الوثيقة التي تنص على أن بناء قاعة جديدة يمكن أن ينطوي على فائدة مباشرة للبلدان، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ولما يستطيع الوفد أن يفهم كيف أن الدول الأعضاء بموجب هذا المبدأ تريد أن تنفق ٦٤ مليوناً فرنكاً سويسياً لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، بينما يحرمون تلك البلدان من مليون فرنك أعلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. هناك حاجة إلى الاتساق في القرارات المتخذة. إذا كانت الدول الأعضاء توفر المال: حيث لا مزيد من الترحمة/الترجمة الفورية، وعدم منح أموال لمشاريع البلدان النامية، كيف تعتبر أن بناء بقيمة ٦٤ مليون فرنك استثمار قيم.

٤١٦- وأعرب وفد تونس مجدداً دعمه لبناء قاعة جديدة للمؤتمرات. وقال إن الويبو تتمتع بشفافية أكبر ومنتزيدة، ورأى أن هناك فرصة كبيرة لكسب (واستضافة الوفود بشكل مناسب) عن طريق أخذ الفرصة لبناء قاعة جديدة، خاصة أن هناك بالفعل أعمال تشييد جارئة. وعلى الدول الأعضاء الأخذ في الاعتبار حقيقة أن المشروع لن يخدمهم اليوم فحسب ولكنه سيكون موجود من أجل أجيال المستقبل. إلا أن الوفد لفت الانتباه إلى الفقرة ٣٦ من الوثيقة التي تشير إلى اقتراح لإنشاء قاعات تكميلية للاجتماعات، تسع ما بين ١٥ و ٤٥ مقعداً لكل منها. وطلب الوفد أن يأخذ المشروع في الاعتبار احتياجات المجموعات الإقليمية الأكبر، مثل مجموعة البلدان الأفريقية، التي تتطلب غرف تسع من ٧٠ إلى ٨٠ مقعداً.

٤١٧- وقال وفد موناكو أنه على الرغم من المشكلة الواضحة لمقاعد المؤتمرات التي تواجه الويبو، يجب اتخاذ قرار أكثر شمولاً بشأن هذا المشروع. وكان القسم في الوثيقة الخاص بمختلف الخيارات أو البدائل موجزاً جداً. واقترح إضافة قائمة إلى المرفق تشمل جدول زمني لخمس سنوات لاستئجار قاعة المؤتمرات في قصر الأمم، للتأكد من مدى توافر الغرف في وقت انعقاد الجمعيات وأن تأخذ في الاعتبار أن هذا الحل في الواقع قابلة للتطبيق. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أن الوثيقة لم توفر أي معلومات عن إمكانية استئجار غرفة منظمة التجارة العالمية. وطلب الوفد توضيحات بشأن هذه النقطة بالذات. وأخيراً، شدد إلى حاجة الدول الأعضاء إلى الاتساق في المعلومات المقدمة: فقد أدرج اجتماع للجنة البرنامج والميزانية وطلب توفير ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مقعد، في حين أنه في السنوات الثلاث الماضية لم يحضر اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية سوى 120 شخصاً.

٤١٨- وقال وفد السنغال إنه ليس، في وضع يسمح له بالخروج عن البيان العام الذي أدلى باسم مجموعة البلدان الأفريقية في بداية الدورة، الخاص بأن المجموعة تود أن ترى إدارة جيدة للتكلفة نظراً للضرورة الاقتصادية العالمية.

٤١٩- وقال وفد الصين أنه كان على علم بأن الأنشطة المتزايدة للمنظمة قد أدت إلى تزايد الطلب على المرافق وأن نقص غرف المؤتمرات سيكون ملموساً خلال الجمعيات القادمة. وأيد الوفد الاقتراح الوارد في الوثيقة. ويعتقد أن هذا الاقتراح كان جزءاً من الأهداف الاستراتيجية. وفي أعقاب المناقشات حول البرنامج والميزانية، يمكن أن يرى الوفد أن أنشطة المنظمة ستغطي المزيد من المجالات وسيقوى التفاعلات بين الدول الأعضاء والويبو وغيرها من المنظمات. ولهذا الغرض، ستكون هناك حاجة إلى المرافق العملية للمؤتمرات. والحل الأفضل هو استخدام قاعات المؤتمرات التي تملكها المنظمة، فالوقت لحل هذه المسألة هو الآن. وعلاوة على ذلك، فإن الاقتصاد العالمي في تحسن، والنفقات المرتبطة بالآخرين منخفضة نسبياً، وعندما يُعاد بناء الاقتصاد العالمي، فإن تكلفة السلع والعملية سترتفع بشكل ملحوظ، وكذلك تكلفة البناء إذا لم يُتخذ قرار في الوقت الحاضر. وأعرب الوفد

مجدداً عن تأييد المرحلة الثانية من المشروع وأعرب عن أمله أن تحصل الأمانة على الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع في أقرب وقت ممكن.

٤٢٠- وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديرها للاقتراح المفصل لقاعة المؤتمرات الجديدة وأشارت إلى أن تكلفة المشروع تجاوزت التكلفة المقدرة مبدئياً البالغة ٦٠ مليون فرنك سويسري التي سبق أن قدمتها الأمانة. وفي ذلك الوقت كان الوفد يعتقد أن التقديرات كانت عالية وبنغم، إيجاد طرق للحد من التكاليف. كما يعتقد أن الاقتراح بشأن بناء قاعة للمؤتمرات بنغم، أن يشير كيف يمكن تحقيق وفورات في التكاليف، وكذلك كيف تعزز الأمانة أن تحد من مخاطر ارتفاع التكاليف في المستقبل إذا وافقت الدول الأعضاء على المضي قدماً في المشروع. كما أشار الوفد إلى أنه في ذلك الوقت سعى للحصول على المعلومات حول الدروس المستفادة من مشروع البناء الجديد وكيف يمكن تطبيق هذه الدروس المستفادة أو الكفاءات في تشييد قاعة المؤتمرات. وتناول اقتراح الأمانة مخاوف الوفد جزئياً من خلال الاستفادة من المرافق القائمة لتقليل التكلفة، مثل غرف الاجتماعات وأماكن وقوف السيارات التي كانت جزءاً من مشروع البناء الجديد. وأشار الاقتراح أيضاً إلى أن الأمانة عازمة على تطبيق نفس النهج لإدارة المشاريع والمشتريات التي أفادت مشروع البناء الجديد، وسوف تستخدم المقاولين الموجودين، حيثما كان ذلك ممكناً. ونظراً للجهود المتواصلة لاحتواء التكاليف وإمكانية تحقيق وفورات من خلال القيام ببناء قاعة المؤتمرات بالتزامن مع الانتهاء من مشروع البناء الجديد والعوض المحتمل للإيرادات من خلال تأجير المساحة لكيانات أخرى، أعرب الوفد عن دعمه لهذا الاقتراح وأكد أن المرحلة الثانية من المشروع بنغم، أن تسيير إلى الأمام إذا تحقق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وحث الوفد الأمانة على البحث عن سبل للحد من التكلفة الاجمالية وتحديد وفورات إضافية في التكاليف في سياق تأمين عطاءات لمرحلة البناء في هذا المشروع.

٤٢١- ويتفق وفد بربادوس مع الرأي أن قاعة المؤتمرات الجديدة من شأنها أن تسهل زيادة مشاركة البلدان النامية في اجتماعات الجمعيات. وقال الوفد أنه كان أحد تلك البلدان النامية التي تم تخصيص مقعد واحد لها في العام الماضي، مما صعب من الأمر لأنه كان هناك ثلاثة أشخاص على استعداد للمشاركة في قضايا مختلفة. وفي ضوء ما سبق، أبد الوفد توصية الجمعيات بتنفيذ قاعة المؤتمرات الجديدة المقترحة، كما هو موضح في الوثيقة قيد المناقشة.

٤٢٢- وأكد وفد اليابان على بعض مزايا وجود قاعة مؤتمرات أكبر حجماً، كما هو موضح في وثائق العمل. ولكن في ضوء التباطؤ الاقتصادي الحالي الذي لم ينته بعد، ليس أمامه أي خيار سوى أن يدرس بعناية الطريقة التي تعزز الأمانة بها لتمويل البناء. واقترحت الوثيقة تخصيص ٢٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً من احتياطات الويبو بالاشتراك مع قرض تجاري بقيمة ٤٠ مليوناً فرنكاً سويسرياً. ومع ذلك، كما هو موضح في وثيقة الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١، قد تواجه الويبو عجزاً يقدر ٤٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً تقريباً لفترة السنتين المقبلة، إذا ما حدث أسوأ الفروض. وفي ظل هذا الوضع المالي غير المستقر والبرامج ذات الأولوية التي تطلبها الدول الأعضاء، أعرب الوفد عن رأي مفاده إعادة التأكد من ضرورة هذا المشروع. وحتى لو تلقت القاعة الجديدة الضوء الأخضر، فإنه سيكون من الحكمة الامتناع عن استخدام كمية كبيرة من الاحتياطات في ظل الظروف المالية الحالية. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن رغبته في طلب معلومات إضافية من الأمانة بشأن سياسة التمويل، بما في ذلك أي بدائل أخرى قد تكون الأمانة قد نظرت فيها، على سبيل المثال، ما إذا تم الاتصال بالمؤسسة العقارية للمنظمات الدولية للتأكد من جدوى هذا التمويل. وإذا كانت النسبة بين ٢٤ مليوناً مقابل ٤٠ مليوناً هي الشكل الأمثل، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن المعلومات ذات الصلة أمر لا غنى عنها لكي تتمكن الدول الأعضاء من أجل اتخاذ قرار مستنير.

٤٢٣- وقال وفد فرنسا أنه نظراً للحالة الراهنة للمعلومات المتاحة، لا يمكن للوفد دعم المشروع في هذه المرحلة. بادئ ذي بدء، كان استخدام القاعة مضموناً للجمعيات أي بحد أقصى مرتين في السنة. بعد ذلك، فإنها ستكون لاستخدام اللجان (مع ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مشاركا) ولكنه قال أنه في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لم تزد مختلف اللجان عن ١٢٠ إلا نادراً. نقطة أخرى تحتاج إلى الدراسة في هذا المشروع وهي التوازن المالي. فالتوزيع المقترح هو الثلث إلى الثلثين فيما يتعلق بالاحتياجات. لعل من الممكن تغييره إلى الثلثين و الثلث حيث قالت ألمانيا أن هناك ما يزيد على ٢٢ مليون فرنك سويسري متوفرة في نهاية عام ٢٠١١. وبالنسبة لتكلفة صيانة القاعة، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن سيتم تخصيص ١٪ لأعمال الصيانة العادية أي ٦٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري وهذا الرقم قد يصل إلى ٧٢٠,٠٠٠ فرنك سويسري. وأعرب الوفد عن رغبته في تحقيق الأبرادات المتوقعة على أساس سنوي، من أجل استخدام الغرفة، لأنه إذا كان غرفة الاجتماعات ستستخدم في شهرين فقط في السنة، سيعني ذلك أنها متاحة للبحار لمدة عشرة أشهر. وحول ذلك، تساءل الوفد عن العلاقة مع مركز جنيف الدولي للمؤتمرات المجاور. وقال إن المرء يحتاج إلى المشروع أولاً ثم يضع قائمة غير رسمية للمواعيد المتوفرة حتى تدار الغرفة من قبل مركز جنيف الدولي للمؤتمرات، ومن ثم رسوم البحارها. وروى الوفد أن مثل هذه المعلومات مهمة من أجل إقناع مختلف الوفود التي أثارت أسئلة لاتخاذ موقف نهائي.

٤٢٤- ولم يكن لدى وفد الهند أي اعتراضات محددة لبناء قاعة المؤتمرات الجديدة. إلا أنه وحده من الغرب أن تؤثر الأزمة الاقتصادية على عمل الويبو بشكل أقرب إلى الانتقائية. وكانت هناك العديد من الاقتراحات والطلبات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية والشركات الصغيرة والمتوسطة وكان من الصعب جداً إيجاد مليوني فرنك سويسري بسبب الأزمة الاقتصادية وانخفاض الاحتياطيات وعائدات الويبو، ولكن يبدو أن هذا لم يقف أمام الدول الأعضاء للموافقة على المشروع مقابل ٦٤ مليون فرنك سويسري. وللوفد سؤالين محددتين، أحدهما حول العرض الذي قدمته الأمانة. حيث ذكر أنه في فترة السنتين ٢٠١٢ سيكون هناك تسديد لالتزام القرض للويبو حوالي ١,٦ مليون فرنك سويسري، وسيتم تغطيتها من الميزانية العادية للويبو. وأشار الوفد أن صعوبة الحصول على نصف مليون أو مليون فرنك سويسري من الميزانية العادية لا يبدو أنه بنطوق على هذا المشروع بالذات. وأشار إلى أنه إذا انخفضت الاحتياطيات من أجل مشروع البناء، فلماذا يتم تسديد القرض من الميزانية العادية. واقترض الوفد أن هناك مسألة تتعلق بالميزانية والمحاسبة وطلبت توضيحات بشأن هذه المسألة. وتعلق السؤال الثاني بالاقتراح الذي تقدمت به عدد قليل من الوفود في المشاورات غير الرسمية الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية عندما طلب أحد الوفود تقديم أن خبارات بديلة، مثل استئجار قاعة صغيرة أو تشييدها في أماكن أبعد قليلاً حيث أنها ستكون أرخص الخ. وذكر الوفد الأعضاء أنه أيد هذا الاقتراح وبأن تم تسجيل ذلك رسمياً من قبل الأمانة مع وعد بالرجوع لهذا الاقتراح. ورغم ذلك، لم ير الوفد أي اقتراح مكتوب أو حتى اقتراح شفوي بشأن الخبارات الأخرى الممكنة. وطلب من الأمانة توضيح هذه النقطة. كما أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت هناك خطط لتأجير القاعة الجديدة عندما لا تستخدمها الويبو.

٤٢٥- وأحاط وفد أنغولا علماً بالعرض الذي قدمته الأمانة بشأن قاعة المؤتمرات الجديدة. ومثل وفد السنغال، طلب من الأمانة ما إذا كان يمكنها إدارة التكلفة المالية والجوانب الأخرى بشكل أفضل. ولم يكن للوفد أي اعتراض على تقديم الاقتراح للحصول على موافقة الجمعيات. وفي الوقت نفسه طلب من الأمانة ما إذا كان يمكنها تقديم مسودة في لجنة البرنامج والميزانية المقبلة لسياسات جديدة من أجل الاستفادة من الاحتياطيات حيث شعر الوفد أنها لا تدار بشكل جيد للغاية.

٤٢٦- وأعرب وفد مصر عن شكره للأمانة العامة لعرض الوثيقة والعرض. وأعرب عن تأييده للموقف الذي عبرت عنه مجموعة البلدان الأفريقية. وبالإشارة إلى الفقرة ١٣، أعرب الوفد عن قلقه بشأن تكلفة الاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، طلب توضيحات فيما يتعلق بخلفية الفقرة التي تشير إلى المزايا التي تتمتع بها "جنيف العالمية" وكيف يمكن للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً الاستفادة من هذا. وأعربت عن شكوكه فيما يتعلق بالطريقة التي صُيغت بها الفقرة، حيث أنها تبدو أقرب إلى معلومات تسويقية لربط مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بفكرة "جنيف العالمية". وأشار أنه على الرغم من دور القاهرة بصفتها مضيفاً لعدد من المنظمات الدولية (جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة والمقر الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلخ)، لم يتم الإشارة إليها باسم "القاهرة العالمية". ويوصف مصر كبلد مضيف، لم توفر الأراضي لمبانى هذه المنظمات فحسب، بل دهمت أيضاً عملية البناء ووفرت المقرات في بعض الحالات. وأعلن الوفد عن تقديره للدعم المتواصل من الحكومة السويسرية، بوصفها البلد المضيف لعدد كبير من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، في هذا الصدد. وأعرب الوفد على الرغم من ذلك عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الأمانة قد دخلت في مناقشات مع البلد المضيف بشأن إمكانية توفير تمويل قاعة المؤتمرات، وذلك لدعم وحفظ صورة "جنيف العالمية". وأعرب الوفد عن اعتقاده إنه سيكون هناك الكثير من المكاسب، ليس فقط للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، ولكن بالنسبة لجميع البلدان وليس آخرها البلد المضيف.

٤٢٧- وأشار وفد أستراليا زيادة بنسبة ٢٠٪ في حضور اجتماعات الويبو، لا سيما مع نمو قائمة المرشحين. وطلب من الويبو التأكيد أن قاعة المؤتمرات الجديدة بسعتها المقترحة البالغة ٨٧١ مقعداً بالإضافة إلى ٢٩ للمنصة ستستمر في استيعاب الوفود المشاركة في اجتماعات ومؤتمرات الويبو في المستقبل على المدى المتوسط والطويل.

٤٢٨- وأشارت الأمانة إلى أن هناك حالياً ستة مقصورات للترجمة الفورية، وفي بعض الحالات، كانت اللغة البرتغالية هي اللغة الوحيدة المتوفرة في الترجمة الفورية. وهذا يعني سعة مقصورات من أجل اجتماعات معينة للويبو. والسبب وراء وجود أكثر من سعة مقصورات في مشروع المهندس المعماري هو ضمان المرونة من أجل المستقبل، أما في حالة إضافة لغات أخرى أو التأجير لأطراف خارجية، لأنه قد يكون من المفيد أن يكون هناك عدد أكبر من المقصورات اللازمة للويبو وحدها. وعلاوة على ذلك، فوفقاً للمعايير المعمول بها، يمكن استيعاب تسعة مقصورات في القاعة في المستقبل على النحو المقترح. وفيما يتعلق بالغرف الجانبية في المستقبل، يمكن استخدام الغرفة التي تستوعب أكثر من ٨٠ شخصاً كغرفة جانبية، بينما في الوقت الراهن إذا كان هناك اجتماع للجمعية، فإنه سيتعين استخدامها لاستيعاب الفائض من المندوبين في الجلسة العامة، وأنه لا يمكن استخدامها كغرفة جانبية. وأضافت الأمانة أيضاً أنه من الممكن عمل جدران متحركة لشكل الغرف في المستقبل حتى يكون هناك فضاء كبيراً متاحاً في المناسبات.

٤٢٩- وفيما يتعلق بالسؤال عن الجدول الزمني لمكتب الأمم المتحدة في جنيف للاجتماعات أو الأحداث في السنوات الخمس الماضية، قالت الأمانة أنه الحصول على هذه المعلومات من موقع الأمم المتحدة أمراً شديداً الصعوبة. وكانت الأمانة قد نظرت في شغل الغرف والفترات الزمنية التي تتوافق مع احتياجات الويبو. كما تملك الويبو تجربتها الفعلية على مدى السنوات العشر الماضية فيما يتعلق بهذه المسألة ويمكن أن تؤكد أنها في المرة الأخيرة نجحت في الحصول على غرفة اجتماعات واسعة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالإضافة إلى عدد كاف من الغرف الصغيرة ومكاتب للموظفين والرؤساء في عام ١٩٩٩. ولم تستطع الويبو الحصول على غرفة منذ ذلك الحين. وفيما يتصل بتوافر

غرفة منظمة التجارة العالمية، وهي الغرفة التي تطلق عليها منظمة التجارة العالمية "قاعة وليام ربار"، هي في الواقع ليست مملوكة لمنظمة التجارة العالمية. فقد بنتها المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية ولم تتول منظمة التجارة العالمية نفسها تأجير الغرف إلى المنظمات الأخرى. وحسب فهم الأمانة كانت الغرفة كثيراً ما تستخدم لاجتماعات منظمة التجارة العالمية وحتى في بعض الحالات كان على منظمة التجارة العالمية الذهاب إلى أماكن أخرى، بما في ذلك إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أو مركز جنيف الدولي للمؤتمرات لعقد الاجتماعات الكبرى أو إذا كانت هناك حاجة لعقد اجتماعين في نفس الوقت. وبشأن السؤال حول مسألة التكلفة التقديرية التي ذكرها وفد الولايات المتحدة لدراسة الهندسة المعمارية، لاحظت الأمانة في الاجتماع غير الرسمي في يوليو/تموز أن التكلفة قد انخفضت ببضع مئات من الآلاف من الفرنكات.

٤٣٠- وبناءً على الاقتراح الخاص ببناء قاعة المؤتمرات الجديدة، ذكرت الأمانة بأنها قد أخذت في الاعتبار عدداً من الميزات التي كانت جديدة جداً، وكانت بذلك حديثة من حيث أمن الحد الأدنى من المعايير الأمنية للأمم المتحدة ومعايير سهولة الوصول. وكان التقدير الحالي للتكاليف شديد الحدائة حيث يرجع إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بالبدائل، كانت الأمانة قد تلقت بالفعل استجابة من البلد المضيف في الأسبوع السابق حيث أكد البلد المضيف صراحةً أنه ليست في وضع يمكنه من المساهمة في مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الأرض التي ستبنى عليه القاعة تابعة لدولة جنيف، والتي يحق للويبو البناء عليها. وفي حين أن البلد المضيف لا يمكن أن يساهم في تكاليف تشييد قاعة المؤتمرات الجديدة، فقد سُلط الضوء على أنه يساهم في تنفيذ الحد الأدنى من المعايير الأمنية للأمم المتحدة للمباني القائمة إلى المستوى الذي يتناسب مع ما تساهم به في العادة للمنظمات الأخرى في جنيف.

٤٣١- وفيما يتعلق بتكاليف استئجار مركز جنيف الدولي للمؤتمرات لاجتماع واحد، ذكرت الأمانة أن تكلفة استئجار عشرة أيام ستكون حوالي ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري أو ٨٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري من أجل الاجتماعين خلال فترة السنتين. وبالنسبة للاتفاقية مع مركز جنيف الدولي للمؤتمرات بشأن استئجار الغرفة لأطراف خارجية، تضمنت الوثيقة المعلومات الواردة في الفقرتين ٥٩ و ٦٠ عن إمكانية الاستئجار وأيضاً حقيقة أن المناقشات ستبدأ في المستقبل القريب مع مركز جنيف الدولي للمؤتمرات بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، أكدت الأمانة أن الهدف من بناء قاعة المؤتمرات، كما سبق أن ذكرت في يوليو/تموز وقبلها في سبتمبر/أيلول، لم يكن من أجل تحقيق الربح للويبو، كما أنه ليس السبب الرئيسي من هذا الاقتراح. وكانت الأمانة قد أشارت إلى أنها يمكن أن توفر الغرفة للمنظمات الأخرى والدول الأعضاء والأطراف الأخرى، ولكن الغرض من هذا سيكون ضمان الاستخدام الأمثل للأوقات التي لا تحتاج الويبو إلى القاعة. وواصلت الأمانة بالقول إنه سيكون من الصعب القول ما إذا كانت الويبو ستستخدمها ٦٠ أو ١٠٠ يوماً في السنة، اعتماداً على البرامج. ولذلك، يمكن استخلاص الفرضيات وكذلك السيناريوهات المختلفة. فلا يمكن أن يكون أمام الأمانة خطة واحدة فقط، لأنه لن يكون واضحاً جداً بالنسبة للدول الأعضاء ما هي الخيارات المختلفة. ورداً على السؤال حول السبب في أن المنظمة تستخدم الميزانية العادية في دفع الفائدة على القرض، أشارت الأمانة أن هذا من شأنه ببساطة إتباع الحالة الراهنة مع المباني الجارية حيث لا تستخدم الاحتياطات في دفع الفائدة. وكانت الدول الأعضاء قد وافقت على هذا النهج في الألفيات بمناسبة الاقتراح الرئيسي لعمليات البناء الجارية وإنه تم إتباعها ببساطة في هذا الاقتراح أيضاً. والفرق هو أن الفائدة على هذا القرض سيكون أقل لأن مبلغ القرض في حد ذاته سيكون أصغر. وتحدثت الأمانة عن الخيارات البديلة، مثل البناء في أماكن أخرى. ويأتي هذا الرد في أعقاب الأسئلة التي طُرحت في اجتماع يوليو/تموز. وهناك بعض التطورات بشأن هذه النقطة لم يتم العثور عليها في الفقرات ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ لأن الأسئلة حول البناء في

بلد آخر قد أثرت بالفعل وتم تناولها في هذه الفقرات. وأشارت الأمانة أن الوبو هنا في جنيف، وأنه هناك بالتالي، اتفاق بشأن المقر بين الوبو والبلد المضيف. وواصلت الأمانة بالقول إنه إذا سعت الوبو في البناء في أماكن أخرى، فسيجب إعادة النظر في بعض هذه المسائل. وأخيراً، لاحظت الأمانة أن قاعة المؤتمرات الجديدة من شأنها أن تخدم الوبو لعدد من السنوات.

٤٣٢- وذكرت الأمانة أيضاً أن هناك فرقاً بين الاستثمارات والنفقات، موضحة أن الاستثمارات المقترحة ه استثمارات طويلة الأجل ل ٥٠-١٠٠ سنة، أو حتى أكثر من ذلك. وشددت على أن هذه ليست نفقات متكررة أو أمر سيستتبع نفقات قدرها ٦٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً سنوياً. وسيوزع الاستثمار على مر الزمن. ولن يكون سوى المصاريف الأولية البالغة ٢٤ مليوناً فرنكاً سويسرياً والتي اقترحت الأمانة تمويلها من الاحتياطيات، في حين أن جميع التكاليف المتكررة ستمول من الميزانية العادية. وهذا يتصل بالفائدة التي ستدفع على القرض، الذي يقدر حالياً من ٣٪ إلى ٤٪ سنوياً، مما أسفر عن متوسط إنفاق ٧٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري سنوياً. كما أكدت الأمانة على الوفورات المتكررة التي ستحدث مع هذا الاستثمار، وتصل تكلفة التدابير الأمنية في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات لكل حدث تعقده الوبو هناك إلى حوالي ٤٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن هذا هو الوقت المناسب للاستثمار نتيجة حقيقة أن أسعار الفائدة عند مستوى منخفض تاريخياً بسبب الأزمة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، نتيجة للظروف الاقتصادية، تبحث شركات المرافق العامة عن العمل، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون في وضع يمكنها من تقديم اقتراحات مثيرة جداً للاهتمام إلى الوبو. وفيما يتعلق بالسؤال حول ما إذا كان تمويل الاستثمار سيتم من الاحتياطيات أم من القروض، تم التشديد على أن استخدام الاحتياطيات أسفر عن خسارة في الفائدة على الإيرادات، حيث يتم استثمار هذه الأموال والحصول على سعر خاص حوالي ٢,٤٪ مع البنك الوطني السويسري. وأشارت الأمانة إلى أن الخفيض من أجل البناء الجديد تم مع معدل الفائدة المطبق ٣٪، الذي سيكون على غرار ما سيتم دفعه في هذه النقطة من الوقت. وعلى الرغم أن هذا لا يمكن ضمانه، فإن اختيار دفع تكلفة القرض من ٣,٠٪ - ٣,٢٪ بدلاً من خسارة ٢,٤٪ من الدخل من شأنه أن يكفل أن الوبو ستكون قادرة على تمويل الموضوع لمدة ٥٠ عاماً دون الحاجة إلى السحب من الاحتياطيات. وهذا، بدوره، سيمكن من استخدام الاحتياطيات لأغراض أخرى. وأوضحت الأمانة كذلك، رداً على سؤال وفد اليابان، أنه في حالة حدوث عجز قدره ٤٨ مليوناً فرنكاً سويسرياً، سيكون مبلغ ١١٦ مليوناً فرنكاً سويسرياً من المستوى المستهدف للاحتياطيات متاح لتمويل هذا العجز.

٤٣٣- وأشارت الأمانة إلى أن الحاجة إلى وجود قاعة مؤتمرات هي حاجة متكررة بشكل واضح منذ عام ١٩٩١. وقد وافقت الدول الأعضاء بالفعل على بناء قاعة للمؤتمرات في عام ٢٠٠٢. وشددت الأمانة أن في عام ٢٠٠٩، كانت المسائل المتعلقة بالاحتياجات تثار مرة أخرى، ويبدو أن الدول الأعضاء لا يتسقون مع القرارات التي اتخذوها. ولوحظ أنه إذا تأجل قرار بناء قاعة المؤتمرات هذه مرة أخرى، فإن المشروع سيعود إلى الدول الأعضاء في وقت لاحق وستكون التكاليف المترتبة على ذلك مختلفة وفي جميع الاحتمالات ستكون أعلى. وبطبيعة الحال، هذا من شأنه أن يعرقل عمل المنظمة. وتبعاً لذلك، جرى التأكيد على أن الوفود لا ينبغي المقارنة بين الاستثمار طويل الأجل مع المبالغ التي تم تخصيصها لأسباب تتعلق بالميزانية على أساس سنوي وهي عبارة التكاليف المتكررة. وهذا هو الاختلاف الذي يجب أن تضعه لجنة البرنامج والميزانية نصب عينيهما عندما تتخذ قرار من هذا النوع.

٤٣٤- وتلى رئيس لجنة البرنامج والميزانية فقرة القرار من الوثيقة المطروحة للنقاش وتساءل عما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية توافق عليها.

٤٣٥- وأعلن وفد فرنسا أنه في تلك المرحلة لم يكن من الممكن له أن يبدي رأيه في المشروع لأنه لم يتلق إجابات التي كانت واضحة بما يكفي حول الاستخدام المستقبلي لقاعة المؤتمرات. وأعلن الوفد أنه بحاجة إلى النظر في هذا النمط من تمويل قاعة المؤتمرات لو تم الإبقاء عليها، وأضاف أن هناك حاجة أيضاً إلى تحديد وتقديم التزامات بشأن السياسات من أجل استخدام قاعة المؤتمرات هذه في المستقبل. وفي حين أن الوفد يدرك أنه ليس من دور المنظمة توليد الدخل من غرف المؤتمرات، فإنه يعتقد أنه ليس من دور المنظمة أيضاً استخدام ميزانيتها في السنوات القادمة لسداد القرض والوفاء بتكاليف الصيانة. وشدد على الحاجة إلى إيجاد توازن للعملية برمتها.

٤٣٦- وأشار وفد إسبانيا إلى تأييده للبيان الذي أدلت به فرنسا وأنه في رأيه لا تزال الشكوك قائمة فيما يتعلق بعدد من جوانب الاقتراح. وأضاف الوفد قائلاً أنه إذا لم يكن هناك زيادة في الإيرادات نتيجة للأزمة المالية وأنه يجب تسديد القروض، فإن هذه سيؤدي إلى إجبار الويبو لخفض تكاليف برامجها من أجل تمويل تكاليف البناء. وهكذا، شدد الوفد على أنه سيكون من المناسب معرفة البرامج التي ستخفف في مثل هذه الحالة. واختتم كلمته مشيراً إلى أنه يتفق مع فرنسا وأنه لا يمكن أن يمنح موافقته في تلك المرحلة.

٤٣٧- وطلب وفد ألمانيا توضيحات بشأن ما إذا كانت على لجنة البرنامج والميزانية اتخاذ قرار أو إصدار توصية بشأن هذه المسألة، لأن القرار في حد ذاته يتعين اتخاذه من قبل الجمعية العامة على أي حال. وطرح الوفد أيضاً سؤالاً حول ما إذا كان من الممكن في الوقت المحدود المتبقي تناول بعض المخاوف التي أثارها عدد من المندوبين.

٤٣٨- واقترح الرئيس نظراً لضيق الوقت أن تعد لجنة البرنامج والميزانية توصية للجمعية العامة، التي من شأنها أن تأخذ علماً بالتقرير بدلاً من الموافقة عليه، ونقله للنظر فيه من لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية. وشدد الرئيس على أن هذا من شأنه أن يترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية إعادة فتح المناقشة في الجمعية العامة بشأن مختلف المسائل التي لم تحصل على موافقة أو على التوضيحات التي لم يتم إيفاءها.

٤٣٩- ثم تقرر أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بالإحاطة علماً بهذه الوثيقة وإحالتها للنظر فيها واتخاذ القرار النهائي بشأنها من قبل الجمعيات.

٤٤٠- أوصت لجنة البرنامج والميزانية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو، كل فيما يعنيه، إلى ما يلي:

"١- أن تحيط علماً بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة المقترح على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/14/10 (في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٨ والمرفق الثاني) وفي كتيب المهندس المعماري المشار إليه في الفقرة ٤.

"٢- أن تحيط علماً بالتكلفة الإجمالية التي تقدر بنحو ٦٤,٢ مليوناً فرنكاً سويسرياً، مشيراً إلى أن مبلغ ٤,٢ ملايين فرنك سويسري تمت الموافقة عليه بالفعل من قبل الجمعيات في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ "للمرحلة الأولى"، على النحو المبين في الفقرة ٥٢ وعلى النحو المبين في المرفق الرابع.

"٣- أن تنتظر في الاقتراح الخاص بالتصريح للأمانة العامة بالاستفادة، عند الضرورة، من مبلغ ٤ مليون فرنك سويسري لتمويل النثریات والطوارئ، على النحو المبين في الفقرة ٥٣ والمشار إليه في المرفق الرابع.

"٤- أن تنتظر في الموافقة على التمويل المتبقي للمشروع عن طريق رصد مبلغ ٢٤ مليون فرنك سويسري من الأموال الاحتياطية للويبو وقرض مصرفي قيمته ٤٠ مليون فرنك سويسري، كما هو مشار إليه في الفقرات من ٥٦ إلى ٥٨.

"٥- أن يحيط علماً باقتراح البنية الإدارية للمشروع ومراقبته والتدقيق فيه، كما هو مشار إليه في الفقرات من ٤٢ إلى ٤٩.

"٦- أن تحيط علماً بالجدول الزمني التأشير للمشروع، كما هو مشار إليه في الفقرة ٤١ وعلى النحو المبين في المرفق الثالث.

البند ١٦ من جدول الأعمال

اعتماد التقرير

٤٤١- أشار الرئيس إلى استنفاد جدول الأعمال. وقال إن الأمانة سوف تصدر ملخصاً للقرارات المتخذة في الدورة، والتي ستحال إلى الجمعية العامة نيابة عن لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف أن التقرير الكامل لهذه الدورة من شأنه أن يعكس جميع التعليقات والاقتراحات المقدمة.

٤٤٢- وقال وفد الهند إنه من الواضح أن مثل هذه المخصصات للقرارات لن تعكس التعديلات السردية في وثيقة البرنامج والميزانية. ولذلك، فإنه يرغب في تلقي تأكيد بالنسبة لتوقيت توافر وثيقة الميزانية المنقحة.

٤٤٣- وأكد الرئيس أن الأمانة لن تكون في وضع يمكنها من مراجعة وثيقة الميزانية قبل الجمعيات. وأضاف أن ملخص للقرارات ووثيقة منفصلة بها التعديلات المقترحة لكل برنامج من البرامج التي ستكون متوفرة على الفور. وأكد أيضاً أن تلك التعديلات ستدرج في الوثيقة الختامية التي سيتم نشرها بعد موافقة الجمعيات.

٤٤٤- وطلب وفد مصر أن يوضع في محضر الدورة رغبته في أن تعقد الدورات المقبلة للجنة البرنامج والميزانية قبل وقت كاف من اجتماعات هيئات صنع القرار من أجل ضمان أن يتم توثيق المناقشات بشكل مناسب.

البند ١٧ من جدول الأعمال

اختتام الدورة

٤٤٥- قال الرئيس، في ختام المناقشات، إن الأمانة ستصدر قائمة من البنود التي لم يتم تناولها خلال دورة البرنامج والميزانية، والتي كانت مدرجة في جدول الأعمال. وأضاف أن هذه البنود ستحال إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

٤٤٦- قررت لجنة البرنامج والميزانية إحالة بنود جدول الأعمال المتبقية (البنود ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٥) مباشرة إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو للنظر فيها.

٤٤٧- أغلقت الدورة.

[يلي ذلك المرفق الأول]